

الإباضية
مذهب
الأدين

دراسة تحليلية نقدية لنشأة الإباضية
ولموقفهم من التعصب المذهبي



الدكتور هانى سليمان الطعيمات



يقول الشيخ مصطفى الزرقاء في مقال له بعنوان:

(المذهبية سجن ضيق مظلّم في جنة الشريعة الفضيحاء)

« الواقع أن كل مذهب اجتهادي كنافذة واحدة في بيت من دار كثيرة البيت والنوافذ، فكل نافذة على حدة، لا يمكن أن تري صاحبها إلا قوساً جزئياً من دائرة أفق الشريعة، ولكن الذي حبس نفسه أو حبسته التقاليد الموروثة على نافذة أحد البيوت، يظن أن لا منظر يعتقد به غير ما يراه، ولو عقل ونظر لعلم أن للبيوت الأخرى مزايا في المناظر والأهمية لا يوجد مثلها عنده، وإن كان عنده من ناحية أخرى ما لا يوجد في تلك البيوت، ولكم يحتاج من يشرف بيته من جهة على غياض ورياض أن يشرف من جهة أخرى على جبل أو سهل أفيح، ومن هنا يتضح أن رؤية كل ذي مذهب للشريعة الواسعة الأجزاء، المطيعة الآفاق بعين مذهبه الخاص أو بمنظاره إنما هي رؤية ناقصة، لأن الشريعة الإسلامية هي مجموع المذاهب الاجتهادية التي وجدت، والتي توجد قائمة على دعائهما قياماً صحيحاً، وليست هي أحد المذاهب».



تولید

عَدَاةُ الْكُفْرِ وَرَحْمَةُ الْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامُ وَالْإِسْلَامُ

تبرکات و فضیلت - منہاج/الہام - ج ۲۰ - صفحہ ۱۷۸-۱۷۹-۱۸۰

අනුමාන: $1000 \times 0.05 = 50$

مركز دراسات الأوقاف والشؤون الإسلامية

Email: shorokjo@nok.com.jp

www.shorok.com

المجلد ٢ - ٢٠١٥

$$S/\text{GMSAL} = \frac{\cos \theta}{2} = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\cos \theta} - \frac{1}{\sin \theta} \right) = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\cos \theta} - \frac{1}{\sin \theta} \right) = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\cos \theta} - \frac{1}{\sin \theta} \right)$$
$$\sqrt{11441} \Delta_1 = 1 + 3 + 2 + 1 + 1 = 10 \quad 10^2 = 100 \quad 11441 - 100 = 11341 \quad \Delta_2 = 11341$$
[illegible]



رقم الجاه: ٢٠١٥
رقم الجاه: ٢٠١٥
٦٤٨

الإباضية مذهب لا دين

دراسة تحليلية نقدية لنشأة الإباضية
ولوقفهم من التعصب المذهبي

إعداد

الدكتور/ هاني سليمان الطعيمات

الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بجامعة مؤتة



٢٠٠٣

● الإباضية مذهب لا دين «دراسة تحليلية نقدية لنشأة الإباضية ولموقفهم من التعصب المذهبي» .

● الدكتور هاني سليمان الطعيمات .

● الطبعة العربية الأولى : الإصدار الاول ، 2003 .

(الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر) 2003/2/357

● جميع الحقوق محفوظة للمؤلف .



التوزيع :

دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف : 4618190 / 4618191 / 4624321 فاكس : 4610065

ص.ب : 926463 الرمز البريدي : 11110 عمان - الأردن

دار الشروق للنشر والتوزيع

رام الله : المنارة - شارع المنارة - مركز عقل التجاري هاتف 02/2961614

غزة : الرمال الجنوبي قرب جامعة الأزهر هاتف 07/2847003

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

■ التنفيذ والاخراج الداخلي وتصميم الغلاف وفرز الألوان والأفلام :

دائرة الإنتاج / دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف : 4618190/1 فاكس : 4610065 ص.ب. 926463 عمان (11110) الأردن

Email : shorokjo@nol.com.jo

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :-

فإن الفقه في الدين لمن أسنى المطالب وأجل الغايات ، لأن إحسان العبادة مرهون به ، والسلامة في الدنيا والآخرة معقودة عليه ، وقد أولى الراسخون في العلم هذا الجانب من الدين جلّ عنايتهم ، فكان علم الفقه ، وهو بمباحثه الواسعة ، وفروعه المتشعبة ، وقواعده المتينة ، فكان علم الفقه ، وهو بمباحثه الواسعة ، وفروعه المتشعبة ، وقواعده المتينة ، ومصادره المتنوعة ، ثروة علمية هائلة لا تدانيها ثروة أخرى في أي فن من فنون العلوم الإنسانية .

وقد كان القدر المعلي في هذا العلم الجليل بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لصحابته الكرام ، الذين استجد في عهدهم كثير من القضايا التي لم تكن في عهده عليه الصلاة والسلام ، وهم بحسن بصيرتهم وبما عندهم من الفقه الواسع استطاعوا أن يحلوا عقدها ، فاستحقوا أن يكونوا قادة العالم إلى طريق الهدى والرشاد . ثم جاء من بعدهم دور التابعين والتابعين لهم بإحسان ، حيث أخذت دائرة الفقه تتسع باتساع البلاد الإسلامية ، وبدأ اختلاف الفقهاء يتوسع أكثر مما كان بين الصحابة ، وبدأ ظهور المجتهدين الكبار ذوي الملكات الفقهية الراسخة الذين عملوا على إنشاء المدارس الفقهية التي ضمت فيما بعد نواصب الفقهاء ، فكانت مدرسة أهل الرأي ومدرسة أهل الحديث ، وبمرور الزمن تشكلت المذاهب الفقهية ، وتميزت معالمها ووضحت قواعدها وأصولها . وقد ارتبط نشوء عدد من هذه المذاهب بالخلافات السياسية التي حصلت آنذاك إثر الفتنة التي وقعت بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما ، فكان مذهب الإباضية ومذهب الشيعة الزيدية ومذهب الشيعة الجعفرية (الإمامية) ، هذا إلى جانب المذاهب السنية الأربعة المشهورة .

وكل مذهب من تلك المذاهب تدرج في مدارج النمو والإزدهار حتى بلغ الذروة ، ثم جنح إلى التوقف بقصور همم أتباعه من العلماء وبشيوخ التقليد بينهم ، حتى وصل الحال بأتباع بعض تلك المذاهب إلى الإفتاء بسد باب الاجتهاد ، وإلى دعوة الناس إلى التقيد بالمذاهب وعدم التحول عنها ، وكأن الشريعة الإسلامية محصورة بمذهب معين ، لا تُعرف أحكامها إلا من خلال ذلك المذهب .

وفي العصر الحديث بدأت تلوح في الأفق تباشير نهضة فقهية بفعل عوامل مختلفة منها : إدراك المحدثين من علماء الشريعة أن شريعة الإسلام لا يمكن حصرها بمذهب معين ، فهي أوسع من هذا الحصر ، وهي حجة على كل مذهب ، وليس أي مذهب بحجة عليها مهما ادعى أتباعه أنهم على الحق والاستقامة ، إذ ليس المذهب إلا وجهاً من وجوه تفسير نصوص الشريعة وفهم أحكامها . ومن مظاهر هذه النهضة المعاصرة قيام معاهد العلوم الإسلامية وكليات الشريعة في الجامعات بتدريس الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بين مذاهبه المختلفة ، وتوجه الدارسين والباحثين في هذه المعاهد إلى الفقه المقارن في دراساتهم وبحوثهم ورسائلهم العلمية ، وقد كنت أحد هؤلاء ، ولله الفضل والمنة .

وأخيراً تهأت لي فرصة التدريس في أحد المعاهد العلمية بسلطنة عُمان حيث المذهب الرسمي للدولة هو المذهب الإباضي ، والنسبة الأكبر من سكانها يتبعون هذا المذهب ، وأما بقيتهم فيتبعون المذهب الجعفري أو أحد المذاهب السنية الأربعة المشهورة . وقد اتبعت في تدريسي لمواد الفقه في ذلك المعهد الأسلوب المقارن بين المذاهب رغم مطالبة بعض الطلبة (وبأسلوب مهذب) الاقتصار على المذهب الإباضي باعتباره المذهب الرسمي للدولة ، وبدراستي لهذا المذهب سواء من خلال التدريس أو إعداد البحوث وجدت أن بينه وبين غيره من فقه المذاهب الأخرى خلافاً في عدد من المسائل ، وهو كالحلاف بين الفقه الشيعي وبين غيره ، وكالحلاف بين فقه المذاهب السنية بعضها مع بعض ، وهو خلاف يرجع في جملته إلى الاختلاف في فهم النصوص الشرعية وإلى العمل ببعضها دون بعضها الآخر .

هذا وإن الناظر في المجتمع العماني يجد أفراداً من الإباضية يتصرفون تصرف المسلم الطبيعي لا يشتر شيء من سلوكه الديني أو المدني ، ويجد أن وضعهم بالنسبة إلى إخوانهم من المذاهب الأخرى وضع طبيعي ، فهم يعيشون معهم في السراء والضراء ، مندمجين مختلطين متعاملين في جميع شؤون الحياة ، لا يعكر صفو العلاقة بينهم سوى تصرفات أو فتاوى تصدر عن شخص من هنا أو هناك ، أو مقالات تطبع أو كتب تنشر ، تعيد إلى الأذهان الخلاف بين الفرق والمذاهب ، فتضع الإباضية في قفص الاتهام باعتبارهم الفرقة الباقية من الخوارج ، وتضع إخوانهم من أتباع المذاهب الأخرى في موقف المدعي العام الذي

يكيل لهم التهم ، أو تصف الإباضية بأنهم على الحق والاستقامة وأن مخالفيهم لا نجب مواليتهم ، أو تحكم بالبطان على صلاة مخالفيهم من أتباع المذاهب الفقهية الأخرى ممن يرفعون أيديهم في الصلاة أو يقتنون فيها ، أو يؤمنون عقب قراءتهم الفاتحة .

ولا شك أن تلك التصرفات أو الفتاوى والمقالات لا تزيد المذهبية إلا شدة في التعصب ، وقوة في ردة الفعل ، بل إنها تجعل كل دعوة للتقارب ونبذ المذهبية مجرد دعاية إعلامية .

وإنه مما يلفت الانتباه أن كثيراً من مؤلفات المعاصرين من الإباضية تركز على جملة أمور منها :

- ١- تقديم المذهب الإباضي على أنه مذهب أهل الحق والاستقامة ، وأنه الدين الذي ارتضاه الله تعالى دون سواه من الأديان .
- ٢- الدفاع عن موقف الإباضية تجاه جملة من المسائل ، كموقفهم من الصحابة رضوان الله عليهم ، خاصة الخليفين عثمان وعلي (رضي الله عنهما) .
- ٣- بيان أن الإباضية هم الوحيدون دون سواهم من أتباع المذاهب الأخرى الذين سلموا من التعصب المذهبي وأنهم الذين تعاملوا مع مخالفيهم بكل تسامح .
- ٤- الدعوة إلى الاعتماد على مؤلفات ومصادر الإباضية عند الكتابة عنهم ، وعدم الركون إلى مؤلفات مخالفيهم فيما يكتبونه عنهم .

وهذا التركيز دفعني إلى مزيد من القراءة والبحث في تلك الأمور ، فتكونت عندي قناعات معينة ، ورأيت أن الأمانة العلمية تقتضي مني أن أضع تلك القناعات وما انتهيت إليه في كتاب أنطلق فيه من اعتقاد راسخ بأن المذهبية لا تزول إلا بالمعرفة والاعتراف والتعارف ، ذلك أنه بالمعرفة يفهم كل واحد ما يتمسك به الآخرون ولماذا يتمسكون به ، وبالاقرار يتقبل كل واحد حقيقة أن كل عالم يؤخذ من قوله ويرد عليه ، وبالتعارف يعطي كل واحد الآخرين مثل الحق الذي يعطيه لنفسه ، اجتهدوا فأصابوا ، أو اجتهدوا فأخطأوا .

وقد جعلت هذا الكتاب بعد المقدمة في أربعة فصول وخاتمة :

الفصل الأول : في التعريف بالمذهب الإباضي .

الفصل الثاني : في المقدمات التاريخية لظهور فرقة الإباضية وموقفهم منها .

الفصل الثالث : في بيان نشأة فرقة الإباضية ومدى صلتها بالخوارج .

الفصل الرابع : في الإباضية والتعصب المذهبي .

الخاتمة : في نتائج البحث وتوصياته .

هذا وأود التنبيه مسبقاً إلى أن هدفنا من هذا الكتاب ليس الانتصار لمذهب على حساب آخر ، ولا التشهير بالآخرين أو الانقاص من قدرهم ، وإنما هدفنا إلقاء ضوء كاشف وبنية سليمة على جملة من القضايا التي كانت مدار خلاف بين الإباضية وبين مخالفيهم من أتباع المذاهب الأخرى ، وذلك بدراستها دراسة تحليلية نقدية بالاعتماد أولاً على ما جاء في المصادر الإباضية ثم المصادر الأخرى بقصد كشف الحقائق ، نبذاً للتعصب وإظهاراً للحق لأنه أحق أن يتبع ، فإن وفقنا في ذلك وهدينا سواء السبيل فبفضل الله وتوفيقه ، والآن فنسأله عز وجل أن يتجاوز لنا عن زلتنا ، وليسامحنا إخواننا .

الفصل الأول

التعريف بالمذهب الإباضي

تمهيد في كيفية نشوء المذاهب الفقهية:

إن الدارس لحركة التشريع الإسلامي يصعب عليه أن يجد تاريخاً محدداً باليوم والشهر والسنة لنشوء مذهب من المذاهب الفقهية ، لأن تكونها كان تكوناً تدريجياً حسب تجمد الحوادث التي كانت تعرض على المجتهدين لاستنباط أحكام لها ، وبطبيعة الحال لم يكن ذلك في زمن واحد لأن الوقائع التي استجذت في الحياة لم يجمع بعضها إلى بعض لتعرض في وقت واحد على المجتهدين ، ثم إن الأحكام التي كان يستنبطها المجتهدون لحوادث أزمنتهم لم يكن غرضهم منها إنشاء مذاهب فقهية ، وإنما كان غرضهم أن يوجهوا الناس بما أوتوا من جهد وقوة إلى الفهم الصحيح إلى مقاصد الشريعة والعمل وفق أحكامها ، فوثق الناس بهم وبعملهم ، والتف حول كل واحد منهم مجموعة من التلاميذ ، أعجبوا بدروسه وآرائه ، واقتنعوا بحجته ، واعتقدوا سلامة الأصول التي يبنى عليها أحكامه ، فاتجهوا اتجاهه في الفهم والاستنباط واستعملوا أدلته وبراهينه ، وعملوا على نشر ذلك عنه (1).

وبهذه الطريقة أصبح لبعض أولئك المجتهدين ما يمكن أن يسمى بمدرسة فقهية متميزة عن غيرها في الآراء والأصول ، وقد أطلق على تلك المدرسة اسم مذهب ، ثم نُسب المذهب إلى المعلم الأول الذي كان له التأثير الأكبر في تكوينه .

نسبة المذهب الإباضي:

لا يختلف المذهب الإباضي في نشأته عن الكيفية السابقة ، إلا أنه ينسب إلى غير معلمه الأول ، وإذا أردنا أن نؤرخ لنشأة المذاهب بنسبتها إلى المعلمين الأوائل فيها فإن المذهب الإباضي يكون من أولها نشأة وتأسيساً ، لأن إمامه هو التابعي الكبير أبو الشعثاء جابر بن زيد الذي عاش ما بين سنتي (21-96) للهجرة النبوية (2) ، بينما عاش الإمام أبو حنيفة صاحب المذهب الحنفي ، أسبق المذاهب السنية ما بين سنتي (80-150) للهجرة ، وعاش الإمام جعفر الصادق صاحب المذهب الجعفري ما بين سنتي (80-148) للهجرة ، وعاش الإمام زيد بن علي زين العابدين صاحب المذهب الزيدي ما بين سنتي (80-122) للهجرة ، والقياس كان يقتضي أن يسمى أتباع الإمام جابر بن زيد بالجابرية ، كما سمي أتباع الإمام أبي حنيفة بالحنفية ، وأتباع الإمام جعفر بالجعفرية وهكذا ، لكنهم سُموا بدلاً من ذلك بالإباضية نسبة إلى عبد الله بن إباض (ت 86هـ) أحد علمائهم ، لظروف وأسباب سنينها عند الحديث عن صلة الإباضية بالخوارج .

وإمامة جابر بن زيد للفقهاء الإباضي باتت من المسلمات في المذهب ، فإن كل المراجع الإباضية أجمعت على أنه كان المؤسس الفعلي والحقيقي للمذهب الإباضي ، ولا نكاد نقرأ

مصدراً أو مرجعاً إباضياً (3) إلا ونجد اسم جابر بن زيد في مقدمة فقهاءهم وعلمائهم لمكن ورد في بعض كتب التراجم السنية ما يشكك في انتساب الإمام جابر بن زيد إلى الإباضية ، فقد جاء في تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني (4) ، وفي تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين المزي (5) عن داود بن أبي هند عن عذرة قال : «دخلت على جابر بن زيد فقلت إن هؤلاء القوم ينتحلونك ، يعني الإباضية ، قال : أبرأ إلى الله من ذلك» .

وجاء أيضاً في تهذيب الكمال : (وقال ابن حبان في "ثقافته" وكانت الإباضية تنتحله ، وكان هو تبرأ من ذلك) (6) .

وجاء في أعلام الحفاظ والمحدثين : (عن همام بن يحيى عن ثابت البناني قال : دخلت على جابر بن زيد وقد ثقل ، قال : فقلت له ، ما تشتهي؟ قال : نظرة من الحسن (يعني حسن البصري) قال : فأتيت الحسن وهو في منزل أبي خليفة ، فذكرت ذلك له ، فقال : أخرج بنا إليه . قال : قلت إني أخاف عليك ، قال : إن الله سيصرف عني أبصارهم ، قال : فانطلقا حتى دخلنا عليه ، قال : فقال له الحسن : يا أبا الشعثاء ، قل لا إله إلا الله . قال : فقال : "يوم تأتي بعض آيات ربك" (7) ، قال : فتلا هذه الآية . قال : فقال له الحسن : إن الإباضية تتولاك! قال : فقال : أبرأ إلى الله منهم ، قال : فما تقول في أهل النهر (8) قال : فقال أبرأ إلى الله منهم ، قال : ثم خرجنا من عنده (9) .

ومثل هذه الروايات يرى الإباضية أنها مختلفة من قبل رواة أهل السنة الذين كانوا يرون في جابر بن زيد شيخاً جليلاً ومحدثاً ثقة ، وبالتالي يجب عدم إلصاق تهمة الانتساب إلى الإباضية به حتى لا يُعد مجروحاً ، خاصة وأن نقاد الحديث قد رفضوا روايات أصحاب البدع وعدوا منهم الإباضية ، ويرى الإباضية أيضاً أنه على تقدير صحة تلك الروايات فإنها لا تؤخذ على ظاهرها ، لأن جابر ربما أنكر علاقته بالإباضية على سبيل التقية الدينية التي استعملها في مناسبات عديدة ، كما استعملها غيره من أئمة الإباضية ، وهي مشروعة في المذهب (10) .

هذا ولا أراني مضطراً لأن أطيل في التحقق من هذه القضية للأمور التالية :

الأول : أنه قد كفانا مؤونة ذلك عدد من العلماء الأفاضل والباحثين المتخصصين من الإباضية وغيرهم (11) ، ثم إن الإباضية قد قدموا فقههم في ندوة الفقه الإسلامي المنعقدة بجامعة السلطان قابوس في سلطنة عُمان سنة 1988م على اعتبار أن إمامه هو جابر بن زيد ، وذلك من خلال عدد من البحوث التي شاركوا بها (12) ، وهي

الندوة التي حضرها عدد كبير من العلماء المعاصرين ، ومن مختلف أقطار العالم الإسلامي ، وفي مقدمتهم الشيخ جاد الحق علي جاد الحق ، شيخ الجامع الأزهر آنذاك .

الثاني : أنه من المقرر في البحث العلمي أنه لا يجوز الحكم على مذهب من كتب مخالفه ، وبالتالي فإن الأخذ من نتاج الإباضية مما كتبه عن أنفسهم بأنفسهم أولى من الأخذ من نتاج غيرهم ، فأهل كل بيت أدري بما فيه ، وكما قيل : أهل مكة أدري بشعابها .

الثالث : أن التابعين الأجلاء أمثال جابر بن زيد ، وسعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، كانوا يعدون أنفسهم علماء مجتهدين ، لا أصحاب مذاهب ، لأن المذاهب لم تكن في عصرهم ، وإنما تكونت بعدهم ، وبالتالي فهم في الحقيقة للأمة كلها ، ولهذا كان المعاصرون للإمام جابر من الصحابة والتابعين يعلمونه كأحدهم ، لا كإمام لجماعة الحق والاستقامة كما يسمون أنفسهم ، أو جماعة الإباضية كما يسميهم غيرهم ، وإلا لما كان اسمه في الوسط العلمي آنذاك كاسمه اليوم ، لذلك فإنه لا معنى لجعل قضية نسبة المذهب عقدة الخلاف .

الرابع : أن انتساب الإباضية إلى الإمام جابر بن زيد أو عدم انتسابه إليهم ، لا يقدم ولا يؤخر شيئاً في ميزان الحق بالنسبة للمذهب ، لأن الإمام جابر كغيره من أئمة المذاهب الأخرى ، ليسوا بمعصومين وأراؤهم لم تشكل كل فقه المذاهب ، وما من أحد منهم إلا وقد انتقد عليه في اجتهاد خفي عليه فيه السنة ، أو أخطأ فيه الاستدلال ، فما توافق من آرائهم وآراء غيرهم من علماء المذاهب مع الأدلة الشرعية أخذ به ، وإلا ضرب به عرض الحائط .

شخصية الإمام جابر بن زيد العلمية ودوره في تكوين المذهب

الإمام جابر بن زيد هو أبو الشعثاء الأزديّ اليمحمديّ ، الجوفيّ البصريّ (13) .

والشعثاء : اسم ابنته ، وقبرها لا يزال معروفاً في بلدة "فرق" من ولاية نزوى بعُمان وهو من قبيلة اليمحمد الأزدية في عُمان ، والجوفي نسبة إلى الجوف ، وهي منطقة تقع في عُمان ، ومن أعمالها بلدة "فرق" التي كان مولده فيها سنة (21) هـ على أرجح الأقوال (14) .

والبصري نسبة إلى البصرة ، عاصمة العراق العلمية آنذاك ، حيث نشأ وعاش بها أكثر حياته ، وفيها مات سنة (93) هـ على أرجح الروايات (15) ، وقد كان انتقاله إليها في صدر

شبابه طلباً للعلم ، ومنها ارتحل إلى الحجاز مرات عديدة ولفترات طويلة ، فأتى له أن يتلمذ على يد الكثيرين من الصحابة والتابعين .

روى عنه أنه قال : (أدركت سبعين رجلاً من أهل بدر فحويت ما بين أظهرهم إلا البحر (16) . يعني ابن عباس (17) ، كما روي عنه أنه قال : (أدركت ناساً من الصحابة أكثر فتياهم حديث النبي (صلى الله عليه وسلم)) (18) .

وقد تفضل في العلم ، فكان من أئمة التفسير ومن أصحاب القراءات ، احتج بأقواله مجموعة من المفسرين ، وأشادوا بأرائه في هذا المجال ، يقول عنه ابن حجر العسقلاني : (إنه من أعلم الناس بكتاب الله) (19) . ويتميز تفسيره بالجنوح إلى المأثور المروي عن ابن عباس ، وبالميل إلى المدلول اللغوي والبعد عن الأساطير والإسرائيليات ، ورواياته في التفسير مبنوثة في كتب التفاسير ، فهو لم ينقل عنه أنه كتب في التفسير كتاباً خاصة (20) .

وكان من أئمة الحديث في البصرة بلا منازع ، وثقه جميع نقاد الحديث ، وأجمعوا على ضبطه وعدالته (21) ، وحديثه في الكتب الستة ، وإسناده عند الإباضية في الذروة العليا من مرتبة الإسناد ، روى عنه كثير منهم ، أشهرهم تلميذه أبو عبيدة راوي كتاب "المسند" المعروف بمسند الإمام الربيع ، أصبح كتب الحديث كما يرى الإباضية (22) .

وهو من أهل الفقه والفتيا ، شهد له معاصروه من الصحابة والتابعين بغزارة العلم ، فعن سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار قال : (ما رأيت أحداً أعلم بالفتيا من جابر بن زيد) وعن عطاء عن ابن عباس قال : (لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد لأوسعهم علماً من كتاب الله) (23) ، وأيضاً روي عن ابن عباس أنه قال لمن سألته عن مسألة من أهل العراق : (عجباً لأهل العراق كيف يحتاجون إلينا وعندهم جابر بن زيد ، لو قصدوا نحوه لوسعهم علمه) . (24)

ووصفه ابن عمر (رضي الله عنه) بأنه من فقهاء البصرة ، ونصح به بأن لا يفتي إلا بقرآن ناطق أو سنة متبعة (25) ، وهو في المرتبة العلمية يأتي بعد الحسن البصري ، حتى ليرى أن الحسن البصري كان عندما يغيب عن البصرة يكل مهمة الفتوى إلى جابر بن زيد الذي كان صديقاً له (26) قال ابن حجر العسقلاني : (وفي تاريخ ابن أبي خيثمة : كان الحسن البصري إذا غزا أفتى الناس جابر بن زيد) (27) .

وبذلك أخذ الإمام جابر ينشر علمه بين الناس في المساجد ، ويفتيهم في المشاكل التي تعرض لهم ، ويدعوهم إلى التمسك بالدين والمحافظة على أصوله وفروعه ، قال ابن

الأعرابي : (كانت لأبي الشعثاء حلقة بجامع البصرة يفتي فيها قبل الحسن ، وكان من المجتهدين في العبادة ، وقد كانوا يفضلون الحسن عليه) (28) .

وكان للإمام جابر رأي في الأحداث السياسية آنذاك ، فقد انضم إلى جماعة أبي بلال مرداس بن أدية التميمي ، الذي قدم إلى البصرة بعد نجاته من وقعة النهروان ، وهي الجماعة التي سُميت فيما بعد بفرقة الإباضية ، ونظراً للدور الذي قام به جابر بن زيد في نشر المبادئ التي قامت عليها فرق الإباضية ، وللمكانة العالية التي حظي بها في مجتمع البصرة بفضل ثقله العلمي جعله الإباضية إماماً ورئيساً لهم ، خاصة بعد وفاة أبي بلال سنة (61) هـ حتى أنهم كانوا يصدرون عن رأيه في جميع أمورهم . (29)

وقد اختار الإمام جابر السرية في نشر دعوته حتى لا يتعرض من قبل الأمويين لما يؤذي ، ويبيد اتباعه ، لذلك حرص الإباضية على عدم نسبة ما نقلوه عنه من آراء وفتاوى إليه ، يقول د/صالح الصوافي في معرض حديثه عن فقه الإمام جابر : (ربما كان لغلبة الدور السياسي الذي حققه جابر بن زيد ، وما قام به من جهد لإرساء المبادئ التي قام عليها مذهبه الذي عرف فيما بعد بالمذهب الإباضي أثره في عدم الحرص إلى درجة كبيرة على نسبة الآراء الفقهية التي قال بها جابر إليه . وشيوع نسبتها إلى الفقه الإباضي بنسبة عامة ، مع أن الثابت أن معظم ما تفرد به المذهب الإباضي من أحكام فقهية إنما قد أخذ في أغلب الأحوال عن جابر بن زيد (30) ، ويقول في موضع آخر : (أما فقه جابر وفتاويه فإنها رغم أهميتها وأصالتها وشيوع الأخذ بها إلا أننا نجد أن فقهاء الإباضية لم يوضحوا نسبتها كلها إليه .. بل يذهبون عادة في تقرير أحكامهم إلى أن "والقول عندنا" أو "وعندنا" أو "ويقول شيوخنا" ولا يحرضون كثيراً على نسبة آراء جابر إليه . وإن كان واقع الحال أن أغلب فقه الإباضية يستند في رواية جابر إما حديثاً فيما روى من أحاديث ثابتة عن رسول الله عليه الصلاة والسلام ، وإما رأياً يوجد أصله وسنده فيما ينص عليه الكتاب الكريم وأثبتته السنة المطهرة) (31) .

والحقيقة أنه لا يعقل أن تكون آراء الإمام جابر بن زيد هي معظم فقه المذهب لأنه وكما بينا سابقاً عند الحديث عن نشأة المذاهب ، أن المذهب الفقهي يتكون تدريجياً مع مرور الزمن بحسب تحدد الحوادث ، ثم إنه قد قام أحد المعصرين من الإباضية وهو يحيى محمد بكوش بجمع فقه الإمام جابر في مجلد واحد ، والمسائل التي جمعها ما هي إلا جزءاً يسيراً من فقه المذهب ، وقد جمعها من كتب الإباضية ومن غيرها ، فقد جاء في مقدمة الكتاب : (فقد وجدت في بطون الكتب أقوالاً عديدة للإمام جابر بن زيد ، سواء ذلك في كتب الإباضية أو في غيرها من كتب المذاهب الأخرى ، ثم رجعت إلى كتب الحديث فالتقيت برواياته منبهة

هنا وهناك فانقذ في ذهني فكرة جمع ما تيسر لي جمعه وضمه في مجموعة أخرجها للناس (32) .

إذن ما دام الأمر كذلك فإنه في تقديري أن الإباضية هنا وبوعي تاريخي منهم يبالغون في نسبة آراء المذهب الفقهية إلى الإمام جابر بن زيد ، وذلك لاثبات إمامته للمذهب ، وهو التابعي المشهور والمشهود له بالتبحر بالعلم ، وقد أخذ عن ينابيعه الصافية النقية من الصحابة الكرام أنفسهم مباشرة ، وبالتالي يكون فقه المذهب أقرب صلة بالنبوة من غيره من فقه المذاهب الأخرى ، ولهذا نجد أحد المعاصرين من الإباضية وهو محمد الشيخ بلحاج يقول في معرض حديثه عن الإمام جابر بن زيد : (وإذا علمنا أن هذا هو الإمام الديني الحقيقي الذي يتشرف المذهب الإباضي بالانتساب إليه . . . تبين لنا بكل جلاء ووضوح أن المذهب الإباضي هو أول المذاهب الإسلامية نشأة وتأسيساً وتأصيلاً ، وأعلها نسباً وسنداً لأنه أقرب إلى المنابع الأصلية النظيفة الطاهرة للتشريع من الكتاب والسنة وسيرة خيرة قرون هذه الأمة من المهاجرين والأنصار (رضي الله عنهم) قبل أن يعتري ذلك شيء من مساوي التحريف والانتحال والتحويل والتزوير) (33) .

ومن قبل محمد الشيخ يقول مهنا بن خلفان البوسعيدي أحد علماء الإباضية في القرن الثاني عشر الهجري : (فلاتك في مرة من الدين الإباضي = يقصد المذهب الإباضي = لأنه الحق العلي ، وإنه الدين القويم والصراط المستقيم لا نرضى به بدلاً ولا نبغي عنه حولاً ، ولو وجدنا أهدى منه إلى الهدى سبيلاً ، وأقوم في الحق قبيلاً لما رضيناه كثيراً ولا قليلاً ، ولرجعنا إلى ذلك الدين الحق فاتبعناه من حين ما علمناه ، ولكن أبى الله أن يكون الحق في غير المذهب الإباضي ، كلا بل هو الطاهر الزكي ، دلت على ذلك الدلائل الظاهرة ، وشهدت له البراهين القاهرة ، فظهر ، على الدين كله ولو كره المشركون ، وجحدته فأنكره الجاهلون وهذا أمر بين لا لبس فيه كالشمس في كبد السماء في يوم لا غيم فيه لا يكاد يخفى إلا على من كان في الدنيا أعمى ، ومن كان في هذا أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً) (34) .

وهذه العبارة وأمثالها كثير في كتب الإباضية لا يخفى ما فيها من تعصب للمذهب وتقديس له ، وهو الأمر الذي سنتحدث عنه فيما بعد .

وأما عن آثار جابر بن زيد العلمية فتذكر المصادر الإباضية أنه قد ترك كتاباً ضخماً يعرف بـ (ديوان جابر) تعرض فيه لمسائل الفقه والأحكام وضمنه الأحاديث التي رواها عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، وضمنه أيضاً آراءه في العقيدة ، إلا أن نوائب الدهر أتت عليه ،

فضاعت أو تلفت كل نسخه ، وتذكر أيضاً أنه قد ترك رسائل متفرقة ما زالت مخطوطة وموجودة في خزائن المكتبات العالمية . (35) .

ويرى أحد المعاصرين من الإباضية أن تلك الرسائل لعلها جزءاً أو بعض أجزاء من الديوان المفقود ، وأن فتاوى الإمام جابر المتداولة في بطون الكتب أثر من آثار ذلك الديوان المفقود (36) .

هوامش الفصل الأول

- (1) علي يحيى معمر: الاباضية في موكب التاريخ، ط (2) سنة 1993، مكتبة وهبة، القاهرة، ص 47-48، وسيشار إليه هكذا: علي معمر: الاباضية في موكب التاريخ.
- (2) محمد الشيخ بلحاج: وإن هذه أمتكم أمة واحدة على الحق والاستقامة، مكتبة الضامري، سلطنة عُمان ص 31-32، وسيشار إليه هكذا: محمد بلحاج وإن هذه أمتكم أمة واحدة.
- (3) انظر على سبيل المثال: يحيى محمد بكوش: فقه الإمام جابر بن زيد، الطبعة الأولى سنة 1986، دار الغرب الإسلامي، بيروت، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: يحيى بكوش: فقه الإمام جابر، أحمد بن سعيد الشماخي: كتاب السير، طبعة وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عُمان سنة 1987، وسيشار إليه هكذا: الشماخي: السير.
- (4) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، دار الفكر، الطبعة الأولى سنة 1984م، ج 2 ص 34، وسيشار إليه هكذا: ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب.
- (5) جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى سنة 1998م ج 1 ص 424، وسيشار إليه هكذا: المزي: تهذيب الكمال.
- (6) المزي: تهذيب الكمال ج 1، ص 424.
- (7) سورة الأنعام: الآية (158).
- (8) أهل النهر: هم الخوارج الذين قتلهم علي بن أبي طالب يوم النهروان.
- (9) عبد الستار الشيخ: أعلام الحفاظ والمحدثين. ج 4، ص 74، طبعة دار القلم سنة 1997، نقلاً عن الطبقات الكبرى لابن سعد.
- (10) انظر يحيى بكوش: فقه الإمام جابر بن زيد ص 26-29، د/محمد قرقرش: عُمان والحركة الاباضية، ط (2) سنة 1994م، مكتبة مسقط، وسيشار إليه هكذا: محمد قرقرش: عُمان والحركة الاباضية.
- (11) من الاباضية: د/صالح بن أحمد الصوافي في كتابه "الإمام جابر بن زيد وأثره في الدعوة" ط (3) سنة 1997م، وهو في الأصل أطروحة تقدم بها لنيل درجة الماجستير في الدعوة الإسلامية من جامعة الأزهر عام 1981. وسيشار إليه هكذا: صالح الصوافي: الإمام جابر بن زيد، و د/مبارك بن عبد الله الراشدي في كتابه "الإمام أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة" ط (1) سنة 1993، وهو في الأصل أطروحة تقدم بها لنيل درجة الدكتوراه من الجامعة الزيتونية بتونس، وسيشار إليه هكذا: مبارك الراشدي: الإمام أبو عبيدة. وأبو عبيدة هو أشهر تلاميذ الإمام جابر، والرجل الثاني في المذهب.
- و د/فرحات الجعبيري: البعد الحضاري للعقيدة الاباضية، طبعة عام 1987م وقد تقدم به لاحراز شهادة التعمق في البحث العلمي بكلية الآداب بالجامعة التونسية عام 1986م. وسيشار إليه هكذا: فرحات الجعبيري: البعد الحضاري للعقيدة الاباضية.

ومن غير الاباضية: - د/ عوض خليفات في كتابه "نشأة الحركة الاباضية، ود/ محمد قرقرش في كتابه عُمان والحركة الاباضية.

(12) من هذه البحوث:

- 1- بحث بعنوان "مدرسة الإمام جابر بن زيد وأثرها في الفقه الإسلامي للدكتور يحيى بكوش.
- 2- بحث بعنوان "دور المدرسة الاباضية في الفقه والحضارة" للدكتور فرحات الجعبيري.
- 3- بحث بعنوان "نشأة تدوين الفقه واستمراره عبر القرون" للدكتور مبارك بن عبد الله الراشدي.
- (13) جمال الدين المزي: تهذيب الكمال ج 1 ص 423، عبد الستار الشيخ: أعلام الحفاظ والمحدثين ج 4 ص 69.
- (14) نور الدين عبد الله السالمي: شرح الجامع الصحيح المعروف. بمسند الإمام الربيع، المطابع الذهبية، ج 1 ص 8، وسيشار إليه هكذا: نور الدين السالمي: شرح مسند الربيع، د. صالح الصوافي: الإمام جابر بن زيد ص 33، يحيى بكوش: فقه الإمام جابر ص 11.
- (15) ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب ج (2) ص 34، د/ صالح الصوافي: الإمام جابر بن زيد ص 54، د/مبارك الراشدي: الإمام أبو عبيدة ص 40.
- (16) الاستثناء هنا منقطع، فإن ابن عباس (رضي الله عنه) لم يكن من أهل بدر.
- (17) نور الدين السالمي: شرح مسند الربيع ج 1 ص 8.
- (18) المرجع السابق.
- (19) ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب ج 2، ص 34.
- (20) يحيى بكوش: فقه الإمام جابر ص 38-39.
- (21) انظر ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب ط 2 ص 34. جمال الدين المزي: تهذيب الكمال ج 1 ص 423.
- (22) راجع: نور الدين السالمي: شرح مسند الربيع ج 1 ص 8.
- (23) عبد الستار الشيخ: أعلام الحفاظ والمحدثين ج 4 ص 75 نقلاً عن الطبقات الكبرى لابن سعد.
- (24) ابن حجر: تهذيب التهذيب ج 2 ص 34، وانظر الشماخي: السير ج 1 ص 67.
- (25) الشماخي: السير ج 1 ص 68.
- (26) جمال الدين المزي: تهذيب الكمال ج 1 ص 423، عبد الستار الشيخ: أعلام الحفاظ والمحدثين ج 4 ص 75.
- (27) د/ صالح الصوافي: الإمام جابر بن زيد ص 45، وانظر عبد الستار الشيخ: أعلام الحفاظ والمحدثين ج 4 ص 76-79.
- (28) ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب ج 2 ص 34.

- (29) عبد الستار الشيخ : أعلام الحفاظ والمحدثين جـ 4 ص 81 .
- (30) د/ مبارك الراشدي : الإمام أبو عبيدة ص 587-589 ، د/ صالح الصوافي : الإمام جابر بن زيد ص 160-161 .
- (31) د/ صالح الصوافي : الإمام جابر بن زيد ص 56-61 .
- (32) يحيى بكوش : فقه الإمام جابر ص 7 .
- (33) محمد الشيخ بلجاج : وإن هذه أمتكم أمة واحدة ص 31-32 .
- (34) مهنا بن خلفان البوسعيد (1250هـ) : لباب الآثار الواردة على الأولين والمتأخرين ، طبعة وزارة التراث القومي والثقافة بعمان سنة 1984م ص 277 .
- (35) د/ صالح الصوافي : الإمام جابر بن زيد ص 57 ، يحيى بكوش : فقه الإمام جابر ص 75 ، علي معمر : الاباضية في موكب التاريخ ص 149 .
- (36) يحيى بكوش : فقه الإمام جابر ص 75 .

الفصل الثاني

مقدمات تاريخية

لظهور فرقة الاباضية وموقفهم منها

تمهيد:

بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) والتحاقه بالرفيق الأعلى ، أجمع الصحابة على ضرورة أن يختاروا لأنفسهم إماماً يقوم بتدبير شؤونهم وحمل المسؤولية في الدولة الإسلامية الفتية ، إلا أن آراءهم تشعبت حول من سيكون هذا الخليفة ، لأن الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، لم يعين لهم شخصاً ليقوم بتدبير شؤونهم من بعده ، كما أن القرآن الكريم لم يأت على ذكر طريقة يتم بموجبها اختيار رئيس الدولة . ولكنهم وبفضل من الله سبحانه وتعالى استطاعوا أن يتجاوزوا مرحلة الخلاف ، لحسن تقديرهم وعواقبه الوخيمة عليهم وعلى الدولة الإسلامية الفتية ، ولتقديمهم توجيهات الرسول (صلى الله عليه وسلم) على رغباتهم وتوجهاتهم الشخصية ، وذلك عندما علموا أنه عليه الصلاة والسلام قد قال : (الأئمة من قريش) (1) ، فأقدموا على اختيار أبي بكر الصديق رضي الله عنه . لفضله ومكانته بينهم .

وعندما شعر أبو بكر بدنو أجله عهد بالإمامه من بعده إلى عمر بن الخطاب بعد مشاور مع كبار الصحابة الموجودين في المدينة .

وفترة حكم أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) تُعد في نظر الإباضية أفضل العهود التي عاشتها الأمة الإسلامية بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، لأن كلاً منهما قد سار في سياسته وفق كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام ، وهذا على خلاف فترة حكم كل من عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب (رضي الله عنهما) لما وقع في زمنيتهما من =وجهة نظر الإباضية= من أحداث ومخالفات لما كان عليه الأمر في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخليفين من بعده . ولقد كانت تلك الأحداث بمثابة مقدمات تاريخية لانقسام الأمة الإسلامية بشكل عام وظهور فرقة الإباضية بشكل خاص ، ذلك أن خلافة سيدنا عثمان قد شهدت بوادر كل ما تفاعل وتضخم من أمور وأحداث زمن خلافة سيدنا علي بن أبي طالب ، وزمن الدولة الأموية ، وظهور الإباضية كان حلقة في سلسلة تلك الأحداث .

ولتوضيح موقف الإباضية من تلك الأحداث دون تحامل عليهم ، نستعرض ما كتبوه بأنفسهم في القديم والحديث ، ونضعه بين أيدينا ليكون حكمنا عليه ورأينا فيما ذهبوا إليه أقرب إلى الحق وأدنى إلى الدقة ، ونبدأ أولاً بموقفهم من الأحداث زمن سيدنا عثمان ثم زمن سيدنا علي وذلك في مبحثين .

المبحث الأول

الأحداث التي وقعت زمن عثمان بن عفان وموقف الاباضية منها

لقد انعقدت الخلافة لسيدنا عثمان بن عفان سنة (24) هـ وفق أسس محددة وسياسة شورية واضحة رسمها سيدنا عمر بن الخطاب وهو يعاني من جراحه إثر طعنه غيلة على يد أبي لؤلؤة الجوسي .

وفي الأعوام الستة الأولى من خلافة سيدنا عثمان سارت الأمور في الدولة الإسلامية دون مصاعب ، وبعدها بدأت الأحوال تتغير ، فظهرت مشاكل أدت إلى تعثر سير الخلافة وأصبح نقد أعمال الخليفة والنيل من سلوكه الشغل الشاغل لكثير من الناس في الأقاليم الإسلامية : مصر ، والبصرة والكوفة ، وما هي إلا سنوات قليلة حتى أودت الفتنة بحياة سيدنا عثمان ، وكان ذلك سنة (36) هـ .

ومع أن فرقة الاباضية لم تكن قد ظهرت بعد إلا أنه كان لها موقف من عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ، وقد جاء التعبير عن هذا الموقف على لسان عبد الله بن إباض الزعيم السياسي للإباضية والذي إليه ينتسبون ، وذلك في رسالة بعث بها إلى الخلافة الأموي عبد الملك بن مروان ، وهي رسالة مطولة تناقلها الاباضية جيلاً عن جيل ، وورد ذكرها في مؤلفاتهم القديمة والحديثة ، فمن مؤلفاتهم القديمة : كتاب "السير والجوابات لمجموعة من علماء وأئمة عُمان ، وهو إحدى منشورات وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عُمان ، وقد قدم له وزير التراث القومي والثقافة بقوله : (. . . . ومخطوط السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان ، الذي تقدمه للقارئ والباحث العماني ، ولقراء العالم أجمع ، يفصح عن الكثير من جوانب الحضارة العمانية الإسلامية الزاهرة ، كما يثبت ويدون تاريخها الإسلامي العظيم . دون هذا التاريخ أئمة وعلماء عُمان من القرن الأول إلى القرن السادس الهجري وذكروا أنهم يريدون أن يفيد منها الأعتاب والذرية كما أفادوا هم من أسلافهم ، ونحن إذ نقدم للعالم اليوم تاريخنا الصحيح الذي دونه أبناء عمان أنفسهم من خلال السير والجوابات ، نحرض أشد الحرص على ربط ماضي العريق بحاضرنا المتطور الناهض ، وأن نستمد من تراثنا المجيد ما يجعلنا ننهض بمسؤولياتنا الجسمية في عصرنا الحاضر وفي مستقبلنا الزاهر) (2) .

ومن مؤلفاتهم الحديثة كتاب "العقود الفضية في أصول الإباضية" والذي قدم له عدد من علماء المذهب المحدثين منهم : الشيخ إبراهيم بن سعيد العبري مفتي السلطنة السابق ، والشيخ أحمد بن حمد الخليلي مفتي السلطنة الحالي وذلك عندما كان مديراً للشؤون الإسلامية ، وما جاء في تقدمته : (. . . . فقد أتاح لي القدر السعيد فرصة ذهبية للإطلاع

على السّفر المسمى "العقود الفضية في أصول الإباضية" لمؤلفه العلامة الجليل أختينا الصالح الشيخ سالم بن حمد الحارثي ، فوجدته وأيم الحق كتاباً جامعاً تنشرح به القلوب وتتلج له الصدور ، قد كشف من حقائق هذا المذهب ما أرخى عليه الزمن ستوره ، وأبرز من خباياه ما لم يصل إلى أدمغة الجم الغفير من طلاب الحقيقة ، فجزاه الله عن جهده الواسع ، وعمّا قدمه لأبناء الفكر الحر والرأي المنطلق أحسن جزاء).

هذا وقد قصدنا هنا من نقل هذين النصين قبل بيان فحوى ومضمون رسالة ابن إباض بيان أن المؤلفات التي وردت فيها تلك الرسالة هي من المراجع المعتمدة عند الإباضية وأن علماءهم المعاصرين راضون عن كل ما تضمنته من أصول وآراء ، ومنها رسالة ابن إباض وما تضمنته من نقد لسيدنا عثمان (رضي الله عنه) .

والآن تنتقل إلى رسالة ابن إباض والتي بدأها بقوله :

(بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد ، من عبد الله بن إباض إلى عبد الملك بن مروان ، سلام عليك ، فاني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو وأوصيك بتقوى الله ، فإن العاقبة للمتقوى . . .) ثم راح يعدد الأمور التي تقومها على عثمان رضي الله عنه ، مستشهداً بنصوص من القرآن الكريم ، فكان ما قال : (واني أبين لك يا عبد الملك بن مروان الذي أنكر المؤمنون على عثمان وفارقناه عليه فيما استحل من المعاصي عسى أن تكون جاهلاً عنه غافلاً وأنت على دينه وهواه فكان عثمان أول من منع مساجد الله أن يقضى فيها بكتاب الله ، وما نعمنا عليه وفارقناه عليه أن الله قال لمحمد (صلى الله عليه وسلم) : "ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء ، فتطردهم فتكون من الظالمين" (3) فكان أول رجل من هذه الأمة طردهم ونفاهم ، وكان ممن نفى من المدينة أبو ذر الغفاري . . . ونفى من الكوفة كعب بن أبي الحنكة ولا أستطيع لك عد من نفاهم من المؤمنين ، وما نعمنا عليه أنه أمر أخاه الوليد بن عقبة على المؤمنين وكان يلعب بالسحرة ويصلي بالناس سكراناً ، فاسق في دين الله أمره من أجل قرابته على المؤمنين ، وما نعمناه عليه تأميره قرابته على عباد الله وجعل المال دولة بين الأغنياء ، وقال الله : "كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم" (4) وبدل كلام الله وبدل القول واتبع الهوى ، وما نعمناه عليه أنه انطلق إلى الأرض يحميها لنفسه وأهله حتى منع قطر السماء والرزق الذي أنزله الله لعباده لأنفسهم وأنعامهم ، وما نعمنا عليه أنه أول من تعدى في الصدقات . . . الذي أحدثه عثمان منعه فريض كان فرضها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وأنقص أصحاب بدر ألفاً ألفاً من عطاياهم ، وكنز الذهب والفضة ولم ينفقها في سبيل الله . . . وما نعمنا عليه أنه كان يضم كل ضالة إلى إبله ولا يردّها ولا يعرفها ، وكان يأخذها من الإبل والغنم إذ وجدها عند أحد من

الناس وما نقمنا عليه أنه منع أهل البحرين وأهل عُمان أن يبيعوا شيئاً من طعامهم حتى يباع طعام الإمارة ، وكان ذلك تحريماً لما أحل الله «وأحل الله البيع وحرم الربا» (5) فلو أردنا أن نخبر بكثير من مظالم عثمان لم نحصها إلا ما شاء الله (6) .

وبعد أن عدد ابن إياض ما نقموه على عثمان رضي الله عنه أصدر عليه حكمه بالكفر مستنداً إلى بعض النصوص القرآنية ، فقد قال : (وكل ما عدت عليك من عمل عثمان يكفر الرجل أن يعمل ببعض هذا ، وكان من عمل عثمان أنه كان يحكم بغير ما أنزل الله ، وخالف سنة نبي الله ، والخليفين الصالحين أبي بكر وعمر ، وقد قال الله : "ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً" (7) وقال : "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون" (8) وقال (ألا لعنة الله على الظالمين ومن يلعن الله فلن تجد له نصيراً" (9) . . . وقال : "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون" (10) . . . كل هذه الآيات تشهد على عثمان ، وإنما شهدنا عليه بما شهدت عليه هذه الآيات (11) .

وبعد إصدار ابن إياض حكمه ، الذي له تأويل معين عند الإباضية (سأناقشه فيما بعد) ، يبين الموقف الذي سنتهجه فرقة وتسير عليه تجاه كل من يوالي عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فقد قال : (فمن يتول عثمان ومن معه فأنا نشهد الله وملائكته وكتبه ورسله بأننا منهم برآء ولهم أعداء ، بأيدينا وألسنتنا وقلوبنا ، نعيش على ذلك ما عشنا ، ونموت عليه إذا متنا ، نحاسب بذلك عند الله) (12) .

ثم بعد ذلك يختم ابن إياض رسالته في التأكيد على أن عثمان بن عفان رضي الله عنه من أهل الغلو في الدين ، وبأنه إمام ضلالة يحكم بغير ما أنزل الله ، ويتبع هواه بغير سنة من الله (13) .

التزام الإباضية بوصية زعيمهم تجاه عثمان بن عفان

والآن هل حفظ الإباضية = قديماً وحديثاً = وصية زعيمهم السياسي ، فساروا على المنهج الذي رسمه لهم في الحكم على عثمان ومن والاه؟

عذراً أخي القارئ الكريم إذ بادرت بالإجابة ، فقلت : (نعم) فهذا أبو القحطان خالد بن قحطان ، أحد علماء عمان في القرن الثالث الهجري ، يكتب سيرة ، هي إحدى السير التي تضمنها كتاب السير والجوابات ، يذكر فيها خلافة سيدنا عثمان (رضي الله عنه) ، وما جاء فيها : (فعمل عثمان بن عفان ست سنين أو ما شاء الله والمسلمون له مجامعون ، وكان في ذلك دون صاحبه ، فلما كان في الست الأواخر من عمره أحدث أحداثاً يكرهها المسلمون ،

ولم يعرفوها من سيرة النبي (صلى الله عليه وسلم) ولا من سيرة أبي بكر وعمر رحمهما الله فلما امتنع من التوبة وأصر من عطية الحق وظهر كفره في الدار والدعوة ، ولم يرتب أحد من المسلمين في قتاله ، فقاتلوه ، فظفرهم الله به ، فهزموا أصحابه ، فقتلوه خليعاً من الإيمان خارجاً منه بحكم القرآن لأن المسلمين إما قتلوه بحكم كتاب الله ، لأن الله يقول : (فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون) (14) ، فلما نكث عثمان عن دينه وطعن في دين المسلمين قتلوه بكتاب الله والمسلمون شهود على أعمال العباد وكذلك لم يتسعوا بالقعود عن قتال عثمان والإنكار عليه من بعد ما ظهر كفره في الدار والدعوة حتى قاتلوه ، فقتلوه بكتاب الله ، وعلموا أن من نكث فلا دين له . وقد أمر الله بقتال الفئة الباغية في كتابه ، فقال : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا . . . الآية) (15) ، فعلموا أنه لا يسعهم إلا أن يقاتلوا من بغى في الإسلام على المسلمين) (16) .

وواضح من هذا النص كيف أن خالد بن قحطان قد سار على منهج إمامه عبد الله بن إياض فقد سيدنا عثمان أحد أئمة الكفر الذين يجب قتالهم بنص كتاب الله ، وخلعه من الإيمان ، لأنه من الذين بغوا في الإسلام على المسلمين .

وهذا أبو يعقوب الوريثاني الجزائري أحد علماء المذهب في القرن السادس الهجري يقول في كتابه "الدليل والبرهان" : (والدليل على ولاية عثمان بن عفان ، فولايته حق ، لانطباق أهل الشورى عليه ، وعزله وخلعه وقتله حق لانتهاكه الحرم الأربع :

أولاًها : استعماله الخونة الفجرة على الأمانة التي عرضها الله تعالى على السموات والأرض فأبين أن يحملها .

والثانية : ضربه الأبطال ، وهتكه الأستار من الصحابة الأخيار إن أمره بالمعروف ونهوه عن المنكر ، كأبي ذر ، وابن مسعود ، وعمار بن ياسر ، وشريك بن حنبل .

والثالثة : تبذيره الأموال وإسرافه فيها ، فمنعها الأخيار وجاد بها للأشرار ، قال الله تعالى : (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين) (17) . فحرم العطايا لأهل العطايا ، فجاد بها على اللعين وأبنائه الملاحين ، وأعطى ابن الطريد مروان بن الحكم خمس أفريقية : ستمائة ألف دينار ، تكاد تقوت نصف مساكين هذه الأمة .

الرابعة : حين ظهرت خيانتته فاتهموه على دينهم ، فطلبوه أن ينخلع فأبى وامتنع ، فانتهكوا منه الحرم الأربع : حرمة الأمانة ، وحرمة الصحبة ، وحرمة الشهر الحرام ، وحرمة الإسلام ، حين انخلع من حرمة هذه الحرم ، إذ لا يعيد الإسلام باغياً ، ولا الإمامة خائباً ، ولا الشهر الحرام فاسقاً ، ولا الصحبة مرتداً على عقبه) (18) .

ويأتي هنا محقق الكتاب وهو سالم الحارثي ليقول: لا يقصد بالارتداد هنا الخروج عن الإسلام، وإنما يعني الرجوع عما كان عليه حال الصحابة (19) وهذا تلاعب من المحقق بالألفاظ، وإخراج للمصطلحات عن مفهومها الشرعي المعهود، كما سنبينه فيما بعد.

ثم يقول الوارجلاني في موضع آخر عند حديثه عن آفات الأمة في دينها: (آفات الأمة في دينها: أولها زلة عالم فمثل زلة عثمان حين زلّ عن طريق صاحبيه، بعد ما وقع الاجتماع عليها، وزلّ في أربعة أمور أولها: استعمال الخونة، . . . والثاني: حين صرف مال الفيء إلى من انتهى من أقاربه دون مستحقه من أهله، والثالث: ضرب أبشار وهتك أستار الأمرين بالمعروف والنهي عن المنكر، والرابع: في البغي في أحد الأفعال، ومن شبهته أنه أشرف يوم الدار على محاصره فقال لهم: (أنشدكم الله ألم تسمعوا أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، يقول: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث خلال: كفر بعد إيمان، وزناً بعد إحصان، وقتل النفس التي حرم الله،» (20) وأنا ما زنت، ولا كفرت بعد إيمان، ولا قتلت النفس، وغفل عن التي نص الله عليها في القرآن حيث يقول: "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما: (21) فلو كلفنا الإصلاح بينهما لقلنا لعثمان: اعدل. وللمحاصرين: كفوا، وأئمتهم علي وطلحة والزبير وعمار. فإن عدل عثمان، أمرنا المحاصرين بالكف فإن أبوا قاتلناهم. وإن أمرنا عثمان بالعدل، فإن أبى قاتلناه، فطلبوه أن ينخلع عن أمورهم فأبى، وقد اتهموه على دينهم كما قال عمار بن ياسر: (أراد أن يغتال ديننا فقتلناه) والمرجوم في الزنا مقتول، والطاعن في دين المسلمين حلال قتله، قال تعالى: "وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر: (22) (23).

والوارجلاني يتوقع اعتراضاً على موقفه هذا لذلك نجده يقول: (فإن قال قائل: هذه أمة أحمد (صلى الله عليه وسلم) قد أصيبت باتباع أوائلها، وما يدريكم لعلكم أنتم أيضاً عن أصيب باتباع أوائله؟ ولم قضيتم أن أوائلكم على الهدى، وأوائل غيركم على الردى، وأوائلكم غير معصومين كأوائل غيركم؟

قلنا وبالله التوفيق: إننا اتبعنا أوائلنا وحاسبناهم واتبعناهم تقييداً، ولم نتبعهم تقليداً، فعولت أوائلنا على الوزن بالقسطاس المستقيم والبرهان القويم، وهو الكتاب والسنة، ورأي المسلمين، وذلك أنه لم تفرق فرقة بعد الرسول (صلى الله عليه وسلم) إلا كان أوائلنا في أفضلها حتى انتهى الأمر إلينا. (24).

وهذا أبو العباس أحمد بن سعيد الشماخي أحد علماء المذهب المغاربة في القرن التاسع الهجري، يستعرض في كتابه "السير" الذي قدم له الشيخ أحمد الخليلي مفتي سلطنة عُمان - سيرة أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، فيترضى عنهما ويذكر فضائلهما والفتوحات في عهدهما، ثم يأتي إلى سيرة عثمان بن عثمان (رضي الله عنه)، فلا يترضى عنه ولا يذكر شيئاً من فضله، وإنما يبدأ بعد ذكر نسبه بطريقة توليه الخلافة، والأمور التي انتقدت عليه على نحو ما ذكر الوارجلاني وابن إياض ثم يتحدث عن مقتله (رضي الله عنه)، ناسباً إلى الصحابة رضوان الله عليهم الاشتراك في قتله، حيث قال: (فلما رأى المسلمون عتوه وعصيانه واستثارته بالقي وضربه الرجال وأخذ الأموال ومنعه العطايا وتعطيله الحدود، واستحلاله الحرم وإذلاله الناس، وما عمهم به من البلاء اجتمعوا إليه من كل أفق على أن يتوب أو يعتزل أو يقتل. فتأب كما قدمنا، فكتب في قتل بعضهم وتأديب بعض، فرجعوا إليه، وأرسل إلى عماله فتباطأوا عليه لعلمهم باجتماع الناس عليه، فقتلوه حيث لم يف بما عاهد عليه من رد المظالم وإقامة الحدود وعزل العمال وما أشبه ذلك، وقد أرسل إلى علي أن يؤخر عنه ويتوب ثانياً، فلم يف، وأرسل إلى عائشة وارتحلت إلى مكة وقالت لمروان: وددت أنه في غراري مشدوداً حمله حتى أقذفه في البحر وسمته طاغياً، وقالت لابن عباس: لا تخذل عنه الناس، وطلحة يصلي بالناس، وعلي يحرض الناس، وطلحة عليه السلاح، وأرسلت أم حبيبه إلى علي أمن أهلي من الدار تقصد دار عثمان فقال: كلهم آمنون إلا سعيد بن العاص الشقي وعثمان. فإن قلت: إن الحاصرين له والقاتلين أهل مصر والبصرة دون أصحاب النبي (عليه السلام)، قلت: عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وقد سئل عن هذا فقال: إنما قتله أصحاب رسول الله (عليه السلام) فكيف يحاصره، الوافدون ويقتلوه والمدينة مشحونة بالمهاجرين والأنصار فيها ألوف، والقادمون ستمائة رجل، ويسلمون خليفتهم للأعراب والغوغاء، وفيهم مثل علي والزبير وغيرهما، الذي يقوم بقتال الستمائة وحده، فالذي نسب كبراء الصحابة إلى ذلك نسبهم إلى ارتكاب الكبائر من الذنوب عظيمة، من عدم النهي عن المنكر وهم قادرون، ولا يأمرهم بالمعروف، وقد مدحهم بقوله: (كنتم خير أمة أخرجت إلى قوله وتنهون عن المنكر) (25). وأعجب من هذا أن يقتل خليفة المسلمين بين ظهرانيهم وموضع بيضتهم وكبرائهم، ويمنع أن يدفن في مقبرة المسلمين. (26).

ثم يبين الشماخي رأي الإباضية في هذه الفتنة ورأي غيرهم فيقول: (واختلف الناس في هذه الفتنة فقال بعضهم: مسألة اجتهدية المصيب مأجور، المخطئ معذور، وقيل: كل مجتهد مصيب، وقال أهل الحق: مسألة دينية الحق مأجور والمخطئ مأزور، بل هالك بدليل "فإن بغت إحداهما على الأخرى . . . الآية) (27) (28).

ويقصد بأهل الحق : الاباضية ، فقد سموا أنفسهم بأهل الحق والاستقامة ، وبأهل الدعوة وبجماعة المسلمين .

وهذا أيضاً مهنا بن خلفان البوسعيدي من علماء الاباضية في القرن الثاني عشر الهجري ، يبين في كتابه (لباب الآثار) ما يجب أن يكون عليه اعتقاد أهل مذهبه في الأحداث التي حصلت في زمن عثمان وعلي رضي الله عنهما ، فقد قال : (مسألة : فيمن يقرأ من كتب المسلمين فيجد فيها صفة الأحداث التي تنسب إلى عثمان وعلي ، كيف يكون اعتقاده فيهما؟ وكيف يكون اعتقاده فيما يجد في الكتب من ذلك؟ قال : إن كان لم يبلغه من الأحداث وشهرتها إلا ما يجده في الكتب فيعجبني أن يكون اعتقاده أنه يبرأ من أهل هذه الأحداث ، وإن كانت مما تجب فيها البراءة ، وأن يتولى المسلمين على براءتهم ممن برئوا منه ، ولا يبرأ من أحد بعينه بما يجده في الكتب إلا أن تبلغه شهرة أحداثهم من تواتر الأخبار بما لا يرتاب فيه ، فيتبرأ ممن توافرت الأخبار بحدث كفره منه بعينه) (29)

وفي العصر الحاضر هذا أبو عبد الله سالم بن حمد الحارثي ، في كتابه "العقود الفضية في أصول الاباضية" ، والذي نوهنا به سابقاً ، يحاول أن ينهج منهجاً جديداً في تأييد ما يعتقده الاباضية في عثمان رضي الله عنه ، فيعتمد على بعض الروايات التاريخية الواردة في كتب أهل السنة والجماعة ، خاصة كتاب تاريخ الطبري لابن جرير ، والكمال في التاريخ لابن الأثير ، ويبدأ القصة فيقول : (قال ابن الأثير والطبري ، وغيرهما من المؤرخين : أول ما تكلم الناس في عثمان أن أم الصلاة بنى وعرفة) (30) .

ثم راح يذكر بعض الروايات التاريخية فيما أنتقد على عثمان (رضي الله عنه) إلى أن قال : (وهذه فقرة أنقلها من ابن الأثير ، وهي مطابقة لما في الطبري وغيره من كتب التاريخ المعتذرة لعثمان والمخطئة له ، وأكتب ما اتفقوا عليه وأترك ما اختلفوا فيه) (31)

ونظراً لطول الفقرات = وليس الفقرة كما ذكر = التي نقلها من ابن الأثير ، ولما في بعضها من إعادة للأمر المنتقدة على عثمان (رضي الله عنه) أذكر هنا أهم ما دلت عليه تلك الروايات :

1- إنه في سنة أربع وثلاثين تكاتب نفر من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وغيرهم ، بعضهم إلى بعض أن اقدموا إلينا ، فإن الجهاد عندنا . أي في المدينة عاصمة الخلافة .

2- إن عثمان (رضي الله عنه) وبعد حوار بينه وبين علي (كرم الله وجهه) كتب إلى أهل الأمصار : أما بعد : فإني أخذ عمالي بموافاتي في كل موسم ، وقد رفع إلي أهل

المدينة أن أقوماً يُشتمون ويضربون ، فمن ادعى شيئاً من ذلك فليواف الموسم ، يأخذ حقه ، حيث كان مني أو من عمالي ، أو تصدقوا فإن الله يجزي المتصدقين .

3- إن علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) قد عاتب عثمان لعدم أخذه بمشورته ، واعتماده بدلاً من ذلك على مشورة مروان بن الحكم . وهو ليس بذئ رأي في دينه ولا نفسه ، وعزم علي بن أبي طالب بعد ذلك على عدم تكليم عثمان في هذا الأمر .

4- إن من جملة القتالين لعثمان مباشرة محمد بن أبي بكر ، وأن عثمان بقي ثلاثة أيام لم يدفن حتى كُلم علي أن يدفن ، فأذن في دفنه ، فخرجوا به ليلاً ، والناس يرحمونهم بالحجارة ، ولم يشيعه أحد من الصحابة ، إنما خرج في جنازته ثلاثة من مواليه ، ومروان وابنته ، حتى دفن .

ثم بعد ذلك يعقب سالم الحارثي على الروايات التي نقلها من الكامل لابن الأثير بما يشعر أن الصحابة وفيهم (علي وطلحة والزبير) رضوان الله عليهم ، استحلوا قتل عثمان وحصره ، وبعدها يتوجه بالتوبيخ لكل من يحاول أن يدفع عن الصحابة تهمة المشاركة في قتل عثمان ، أو أن يتجرباً بالقدح في القتالين لعثمان والمحاصرين له والراضين بذلك حيث قال : (وهنا وقفة مهمة ، قد علمت ما حكاه العلامةان المحققان ابن جرير الطبري وابن الأثير في الكامل وغيرهما من العلماء المنحازين إلى عثمان ، وقد اتفق نقلهم مع الناقمين عليه على صحة الأحداث التي نقمها عليه إخوانه أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) منهم : جبلة بن عمرو الساعدي الأنصاري الأحدي ، ورؤساء الخارجين من الأمصار كعبد الرحمن بن عديس الأحدي الشجري ، وزيد بن صوحان ، وحرقوق بن زهير ، وما قاله الصحابة وفيهم علي وطلحة والزبير عن وجه استحلالهم قتله وحصره أربعين ليلة ، وقيل : ثلاثة أشهر ، وقد منعه الطعام والشراب ، وفي المدينة ما يزيد على مائة ألف من المهاجرين والأنصار ، وتقتله شرذمة أقبلت من الخارج على ما قيل ، ولا يدافعون عنه ، ويدفن في غير مقابر المسلمين ، وجيوش الصحابة تهزم فارس والروم ، ويقتل أميرهم صبراً ، ويقال : إنهم غير راضين أو مغلوبين على قتله ، كل من تجرأ على الصحابة وقال بغير الحقيقة وقدح في القتالين والخارجين والمحاصرين والراضين ، فقد أساء الأدب في حقهم ، وحاول أن يغسل الغايط بالبول . فالسلامة السكوت لمن لا يستطيع أن يقول الحق ويشرك أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حيث أنزلهم الله ، فيلزم منه نسبتهم إلى الخور والمداينة ، فلو حصل لرئيس يقتله أجنب وسط أهله وعشيرته وهم ينظرون لا يستحقوا الذم ، فكيف بالصحابة الكرام . فإنه لا يحل أن يعتذر لشخص في سب آخرين . بعض يقول :

إنهم مرتدون . وبعض يقول :خوارج ، وبعض يقول :بغاه ، كل هذا جراءة على الذين مدحهم الله بقوله : (أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين الآية) (32)

وقول بعض : إنه نهاهم عن الدفاع عنه ، وأمرهم بالتفرق عنه فيشبه قول المسيحيين لليهود :إن مشيئة عيسى اختارت القتل ، اللهم ثبتنا بالقول الثابت ، وارزقنا محبة أصحاب رسول الله (33) .

وأخيراً هذا ناصر المسقري ، أحد المعاصرين ، يخصص جزءاً من كتابه "الاباضية في ميدان الحق" لبيان موقف الإباضية من الخلفيتين عثمان وعلي ، ويستشهد بمحاضرة لسماحة مفتي سلطنة عُمان وعنوانها "موقف الإباضية من الخلفيتين عثمان وعلي ، وكان مما أثبتته في كتابه من تلك المحاضرة : (ولقد كان الصحابة يرون هذه التصرفات خطيرة العواقب ، فيتداعون إلى المدينة لانقاذ تقاليد الإسلام ، وإنقاذ الخليفة من المحنة ، والخليفة في كبرته لا يملك أمره من مروان ، وإنه لمن الصعب أن تتهم روح الإسلام في عثمان ، ولكن من الصعب أيضاً أن تعفيه من الخطأ الذي نلتبس أسبابه في ولاية مروان الوزارة في كبرة عثمان فلماذا يُخص الإباضية بأنهم قالوا إن عثمان صاحب بدع إلا للتشنيع؟!) (34) .

هذه هي عقيدة الإباضية قديماً وحديثاً في ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان رضي الله عنه ، أحد السابقين الأولين ، وجامع القرآن الكريم ، وصاحب الهجرتين ، وزوج الابنتين : رقية وأم كلثوم ، أصدق الصحابة حياء ، ومشتري الجنة مرتين .

فعن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أتى عثمان عند باب المسجد ، فقال : (يا عثمان هذا جبريل يخبرني أن الله زوجك أم كلثوم بمثل صدق رقية وعلى مثل صحبتها) (35) .

وأيضاً عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : (اشترى عثمان من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الجنة مرتين : يوم رومة ويوم جيش العسرة) (36) .

وعن عائشة (رضي الله عنها) قالت : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مضطجعاً في بيته كاشفاً عن ساقية ، فاستأذن أبو بكر ، ثم عمر ، وهو على تلك الحال فتحدثا ، ثم استأذن عثمان ، فجلس رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وسوى ثيابه ، فدخل فتحدث ، فلما خرج قلت : يا رسول الله دخل أبو بكر ، فلم تجلس له ، ثم دخل عمر ، فلم يهش له ، ثم دخل عثمان فجلست وسويت ثيابك ، قال : ألا استحيي من رجل تستحي منه الملائكة) (37) .

وعن أنس بن مالك رضي عنه قال : (قال رسول الله (ص) : أرحم أمتي بأمتي أبو بكر ، وأشدّهم في دين الله عمر ، وأصدقهم حياء عثمان الحديث) (38)

وعن أبي موسى الأشعري ، كما جاء في حديث القُف : (. . . فجاء إنسان فحرّك الباب ، فقلت : من هذا؟ فقال : عثمان بن عفان ، فقلت : على رسلك ، قال : وجئت النبي (صلى الله عليه وسلم) فأخبرته ، فقال : ائذن له وبشره بالجنة مع بلوى تصيبه . . . الحديث) (39) .

وهذه الأحاديث وغيرها على كثرتها وقوتها يظهر أنها لم تقنع الاباضية عموماً وصاحب كتاب العقود الفضية خصوصاً ، في تغيير عقيدتهم في عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ، بل إن صاحب الكتاب المشار إليه ، يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فهو يشك في صحة تلك الأحاديث ، ويقلل من شأن ومكانة عثمان ، حيث قال : (وقد روت القوم أحاديث تقتضي سعادة عثمان من أهل الأحداث المخصوصين ، ولئن صحت تلك الأحاديث ، فلا يضرنا ، ورحمة الله واسعة ، والأصحاب رحمهم الله تعالى قد حكموا في ذلك بحكم الله تعالى ، ولا تناقض بين سعادتهم وحكم الله فيهم في هذه الدنيا ، فكم محدود على الزنا والخمر هو في علم الله تعالى يموت تائباً ظهرت توبته للناس وانسترت) (40) .

وقال أيضاً : (ويقال له أقوال وأفعال خاصة به منها : أول من جمع بين ابنتي نبي ، وأول من هاجر بأهله ، وأول من جمع الناس على قراءة ، وأول من أتم في السفر ، وأول من اتخذ السجن ، وأول خليفة قتل صبواً ، وأول خليفة حوَصر ، وأول خليفة أحدث القعود على المنبر في الخطبة لما كبر ، وأول من اتخذ صاحب شرطة ، وأول من باع ضالة الإبل) (41) .

تقييم موقف الاباضية من عثمان بن عفان

إن أكثر ما يعيبه الإباضية على غيرهم أنهم لا ينصفونهم ، ولا يسلكون المنهج العلمي ، وهم يكتبون عنهم ، يقول علي يحي معمر أحد معاصريهم : (عندما كنت أقرأ في كتب المقالات ما يتصل بالاباضية تصادفتني عجائب في العقائد والآراء والأقوال تنسب إليهم . إما بعبارات واضحة صريحة ، أو بأساليب ملتوية ، ولكنها معبرة ، وتصادفتني كذلك أسماء لأشخاص كثيرين يعتبرون أئمة لهم ، وأنا على يقين كامل بأن ذلك غير موجود عند الإباضية . . . لقد أصاب الإباضية في كتاب المقالات كثير من الأذى قد لا يكون مقصوداً ولكنه واقع ، وقد أحدث بالفعل فجوة بينهم وبين إخوانهم في بقية المذاهب ، كانت متسعة في الماضي وأصبحت تضيق ، ونرجوا أن تتمهد وتزول في هذا العصر الذي يجب أن يتلاقى المسلمون فيه على وحدة العقيدة ووحدة العمل ووحدة السلوك في مجابهة أعداء الإسلام مع

مراعاة صادقة لحرية الرأي والفكر واحترام كامل لجميع أئمة المسلمين وعلمائهم السابقين دون تهجم أو انتقاص ودون تقديس أو تعظيم(42)

وهذا أيضاً مهني عمر التيوآنخي ، أحد كتابهم ، يقول : (من المسلم به أن الكتابة عن الإباضية ليست وليدة اليوم ، فالإباضية كمذهب إسلامي من أقدم المذاهب من الناحية التاريخية ، حظي باهتمام المؤرخين وكتاب المقالات منذ أن بدأ التدوين ، وقد تميزت دراسات هؤلاء بالسرد التاريخي ، والطبيعة الوصفية ، وللإباضية على هذه الكتابات مأخذ ومواقف لها ما يبررها وقد ظل اللاحق من المؤرخين ينقل عن السابق(43) .

والآن هل كان المؤرخون من الإباضية ، والمعاصرون من كتاب المقالات منهم ، منصفين في حكمهم على عثمان؟ وهل سلكوا المنهج الشرعي في ذلك؟ وهل كان رأيهم سبباً في توحيد كلمة المسلمين قديماً؟ وهل ما جاء في كتاب "العقود الفضية" وأمثاله ، من إحياء للقديم ، يسهم في توضيح الخلاف حديثاً؟ ثم هل سلك الإباضية المنهج العلمي فيما كتبه عن أحداث الفتنة؟

لا أريد أن أتسرع بالإجابة فأطلق الحكم ، وإنما أترك ذلك للقارئ الكريم ، ولغيري من المنصفين منهم أو من غيرهم ، ولكن بعد أن أبين ما أراه عليهم من مأخذ في هذه القضية . أمّا عن المنهج الذي سلكوه في الكتابة عن أحداث الفتنة ، فإن كتب التاريخ الإسلامي قد حوت تفاصيل الأحداث التي وقعت برواياتها المختلفة ، وبالمقارنة بينها وبين ما كتبه الإباضية نجدهم قد اختاروا بعض الرويات دون غيرها ، وهي التي تدين عثمان(رضي الله عنه) وتظهره كالمجرم في قفص الاتهام ، وحيداً لا حجة له ولا مدافع عنه ، ولا متأسف عليه ، قتله أفرح المسلمين في المدينة ، فرحهم بقدوم الخارجين عليه ، المنقذين لهم .

وإذا سلمنا جدلاً بأن عبد الله ابن إياض = وقد كتب في أحداث الفتنة إلى عبد الملك به مروان= لم يكن على علم بتفاصيل الأحداث برواياتها المختلفة لعدم التدوين التاريخي ، أو بأن ما كتبه قد تناقله الناقمون على عثمان بالرواية حتى وصل إليه ، فإنه وبعد التدوين وظهور روايات أخرى يبقى وجهة نظر ، تحتمل الخطأ والصواب .

أقول إذا سلمنا بذلك بالنسبة إلى ابن إياض فهل كان كذلك مؤرخو الإباضية أمثال الوارجلاني والشماخي ، ولنسلم جدلاً بأنهم كانوا كذلك ، فهل أيضاً كان كذلك المعاصرون منهم ممن كتب في هذا الموضوع أو حاضر فيه؟ وقد صرحوا بأنهم رجعوا إلى تاريخ الطبري ، والكامل في التاريخ لابن الأثير ، والامامة والسياسية لابن قتيبة . إن عمل هؤلاء المعاصرين وهم يذكرون الروايات التاريخية التي يدعون اتفاق المؤرخين عليها أشبه ما يكون بعمل المخرج

وهو يعمل مقصده في الشريط السينمائي ليحذف منه المشاهد التي لا يريد أن تظهر في عمله لأجل أن يقدمه إلى جمهوره بصورة ترضيهم . لا أقول هذا عصبية ، فليست من دعائها ، ولا أقوله تحاملاً عليهم ، فإنني أكن لهم كل محبة وتقدير ، وقد عشت بينهم ثلاث سنوات ، وربطتني ببعضهم صداقات قبل ذلك ، وكنت خلال تلك السنوات أدعو تلاميذي منهم ومن غيرهم إلى عدم المذهبية ، وإذا كان لا بد من مذهب ، فلا تعصب ولا تقديس . نعم لا أقول هذا تعصباً ولا تحاملاً ، وإنما أقوله عن دراسة ودراية ، وفيما يلي ما يثبت ذلك :

أولاً : اعتمدوا رواية ابن الأثير في أن نفراً من الصحابة وغيرهم تكاتبوا بالقدوم إلى المدينة لأن الجهاد فيها ، وادعا بعضهم أن هذه الرواية مطابقة لما في الطبري وغيره من كتب التاريخ ، ولكن هل هذه الرواية محل اتفاق؟ وهل ثبت أن الصحابة تكاتبوا في ذلك؟ لنبداً أولاً بما رواه ابن الأثير فهو أولاً قد ذكر الرواية في أحداث سنة أربع وثلاثين حيث قال : (في هذه السنة تكاتب نفر من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وغيرهم بعضهم إلى بعض أن اقدموا فإن الجهاد عندنا) . (44) ثم أعاد ابن الأثير ذكر الرواية بصيغة التضعيف عند ذكر مقتل عثمان حيث قال : (وقيل : كتب جمع من أهل المدينة من الصحابة وغيرهم إلى من بالأفاق منهم : إن أردتم الجهاد فهلموا إلينا)(45) .

أما ابن جرير الطبري فقد ذكر الرواية في تاريخه حيث قال : (وأما الواقدي فإنه زعم أن عبد الله بن محمد حدثه عن أبيه قال : لما كانت سنة أربع وثلاثين كتب أصحاب رسول الله بعضهم إلى بعض أن اقدموا ، فإن كنتم تريدون الجهاد فعندنا الجهاد)(46) .

وبالرجوع إلى كتب التاريخ الأخرى نجد :

1- أن ابن قتيبة في كتابه الإمامة والسياسة ينقل عن علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) نفيه كتابته شيء من ذلك ، حيث قال : (وذكروا أن أهل مصر أقبلوا علي ، فقالوا : ألم تر عدو الله ماذا كتب فينا؟ قم معنا إليه ، فقد أحل الله دمه ، فقال علي : لا والله لا أقوم معكم قالوا : فلم كتبت إلينا؟ قال علي : لا والله ما كتبت إليكم كتاباً قط ، فنظر بعضهم إلى بعض)(47) .

2- أن ابن كثير في البداية والنهاية ، يذكر وقوع التزوير في ذلك على لسان الصحابة ، فقد قال : (تكاتب أهل مصر وأهل الكوفة وأهل البصرة وتراسلوا ، وزورت كتب على لسان الصحابة الذين بالمدينة ، وعلى لسان علي وطلحة والزبير ، يدعون الناس إلى قتال عثمان ونصر الدين وأنه أكبر الجهاد اليوم)(48) ثم ينقل عن عائشة (رضي الله عنها) إنكارها أن تكون كتبت شيئاً في ذلك ، فقد قال : (قالت عائشة : غضبت

لكم من السوط ، ولا أغضب لعثمان من السيف! استعبتتموه حتى إذا تركتموه كالعقب المصفى قتلوه . وقال أبو معاوية عن الأعمش عن خيثمة عن مسروق قال : قالت عائشة حين قتل عثمان : تركتموه كالثوب النقي من الدنس ثم قتلتموه فقال لها مسروق : هذا عملك أنت كتبت إلى الناس تأمرهم أن يخرجوا إليه ، فقلت لا والذي آمن به المؤمنون وكفر به الكافرون ، ما كتبت لهم سوداء في بيضاء حتى جلست مجلسي هذا . قال الأعمش : فكانوا يرون أنه كتب على لسانها ، ثم قال ابن كثير : (وهذا إسناد صحيح إليها . وفي هذا وأمثاله دلالة ظاهرة على أن هؤلاء الخوارج = يقصد الخارجين على عثمان= قبحهم الله ، زوروا كتباً على لسان الصحابة إلى الأفاق يحرضونهم على قتال عثمان ، كما قدمنا بيانه وله الحمد والمنة) (49) .

إذن ابن الأثير يذكر الرواية بصيغة التضعيف (قيل) ، وابن جرير يذكر عن هذه الرواية بأنها (زعم) وابن قتيبة يذكر عن علي إنكاره كتابة شيء لأهل مصر ، وابن كثير ينقل عن عائشة إنكارها كتابة شيء لأهل العراق ، ثم يذكر ابن كثير أن مثل هذه الكتب مزورة على لسان الصحابة .

ثانياً- ذكر الشماخي أن عثمان قد كتب إلى بعض عماله بقتل بعض من قدم إليه ويتأديب بعضهم الآخر . فهل الروايات التاريخية تثبت وقوع ذلك من عثمان؟ أم أن الأمر قد زور علي لسانه؟ لنندع المؤرخين الذين ادعى المعاصرون بأنهم رجعوا إلى مؤلفاتهم ، يحدثونا في ذلك :

1- فهذا ابن قتيبة يذكر أن أهل مصر = ومعهم محمد بن أبي بكر = عندما عادوا إلى مصر بعد قدومهم على عثمان ، وبينما هم على مسيرة ثلاث ليال من المدينة ، فإذا هم بغلام على بعير ، فسأله محمد بن أبي بكر؟ غلام من أنت؟ فأقبل مرة يقول : أنا غلام مروان ومرة يقول : أنا غلام أمير المؤمنين ، حتى عرفه رجل منهم أنه لعثمان . فقال له محمد : إلى من أرسلك؟ قال : إلى عامل مصر . قال : بماذا؟ قال : برسالة ، فشقوا إدوته فإذا فيها كتاب من عثمان إلى عبد الله بن أبي السرح وفيه : إذا أتاك محمد بن أبي بكر وفلان وفلان فاقتلهم وأبطل كتابهم ، وقر على عملك ؛ حتى يأتيك رأيي . ففرغ القوم مما في الكتاب ، ورجعوا إلى المدينة ، وجمعوا طلحة والزبير وعلياً ومن كان من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأطلعوهم على الكتاب ، فلما رأى الصحابة الكتاب دخلوا على عثمان ومعهم الكتاب والغلام والبعير ، فقال علي : (الغلام غلامك ، والبعير بعيرك ، فقال : نعم ، قال :

فأنت كتبت هذا الكتاب؟ قال : لا ، قال : فكيف يخرج غلامك وبعيرك وكتاب عليه خاتمك لا تعلم به؟ فحلف بالله ما كتبت هذا الكتاب ، ولا وجهت ، ولا أمرت) فشك القوم في أمر عثمان ، وعلموا أنه يحلف بباطل . فقال قوم منهم : لا يبرأ عثمان عن قلوبنا إلا أن يدفع إلينا مروان ، حتى نعرف كيف يأمر بقتل رجال من أصحاب رسول الله وقطع أيديهم بغير حق ، فإن كان عثمان كتبه عزلناه وإن كان مروان كتبه نظرنا في أمره . وأبى عثمان أن يخرج إليهم مروان ، وخشي عليه القتل ، فبلغ علياً أن عثمان يراد قتله ، فقال ، إنا أردنا مروان ، فأما قتل عثمان فلا . ثم قال للحسن والحسين ، إذهبا بسيفيكما حتى تقوما على باب عثمان ، ولا تدعا أحداً يصل إليه ، وبعث الزبير ابنه ، وبعث طلحة ابنه كذلك ، وبعث عدة من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) أبناءهم يمنعون الناس أن يدخلوا على عثمان) (50) .

2- وهذا ابن الأثير في كتابه الكامل يذكر حادثة الرسالة ، وما قاله في ذلك : (ودخل عليه المصريون وذكروا شيئاً مما أحدث بالمدينة وقالوا : خرجنا من مصر ونحن نريد قتلك ، فردنا علي ، ومحمد بن مسلمة وضمنا لنا النزوع عن كل ما تكلمنا فيه ، فرجعنا إلى بلادنا فأرأينا غلامك وكتابك وعليه خاتمك تأمر عبد الله بجلدنا والمثلة بنا وطول الحبس ، فحلف عثمان أنه ما كتب ولا أمر ولا علم ، . فقال علي ومحمد : صدق عثمان . قال المصريون : فمن كتبه؟ قال : لا أدري . قالوا فيتجرأ عليك وبيعث غلامك وجمل من الصدقة ، وينقش على خاتمك ، وبيعث إلى عاملك بهذه الأمور العظيمة وأنت لا تعلم قال : نعم ، قالوا : ما أنت إلا صادق أو كاذب ، فإن كنت كاذباً فقد استحقت الخلع لما أمرت به من قتلنا بغير حق ، وإن كنت صادقاً فقد استحقت أن تخلع نفسك لضعفك عن هذا الأمر ، وغفلتك ، وخبث بطانتك ولا ينبغي أن نترك هذا الأمر بيد من تقطع الأمور دونه لضعفه وغفلته ، فاخلع نفسك منه كما خلعتك الله ، فقال : لا أنزع قميصاً ألبسنيه الله ، ولكنني أتوب وأنزع) (51)

3- وهذا أيضاً ابن كثير في البداية والنهاية يذكر الحادثة ، وما قاله في ذلك : (. . . فكلّم الناس أمير المؤمنين في ذلك ، فقال : بينة علي بذلك ، وإلا فوالله لا كتبت ولا أمليت ، ولا دريت بشيء من ذلك ، والخاتم قد يزور على الخاتم ، فصدقه الصادقون في ذلك ، وكذبه الكاذبون ، وهكذا زور هذا الكتاب على عثمان أيضاً ، فإنه لم يأمر به ولم يعلم به أيضاً) (52) .

4- وهذا الحافظ الذهبي في كتابه تاريخ الإسلام ، يذكر الحادثة أيضاً ، وما قاله في ذلك : (فانطلقوا إلى عثمان ، فقالوا : أكتب فينا بكذا؟ فقال : إنما هما اثنان ، تقيمون رجلين من المسلمين - يعني شاهدين - أو يميني بالله الذي لا إله إلا هو ما كتبت ولا علمت ، وقد يكتب الكتاب على لسان الرجل وينقش الخاتم ، فقالوا : قد أحلّ الله دمك ، ونقض العهد والميثاق ، وحصلوه في القصر (53) .

5- وأخيراً وقبل هؤلاء المؤرخين ، هذا ابن جرير الطبري في تاريخ الرسل والملوك يعرض للحادثة بإيجاز ويذكر إنكار عثمان علمه بالكتاب (54) .

وهكذا تكون الروايات التاريخية قد اتفقت على نفي علم عثمان بأمر قد نقمه عليه الخارجون عليه ، ولكن مع ذلك لا نجد صاحب كتاب العقود الفضية ، ولا غيره من المعاصرين يتعرض ولو بإشارة إلى هذا الأمر ، والسبب في ذلك واضح ، وهو أن هذه الروايات تهدم أمراً من الأمور التي نقمها قدامى الإباضية على عثمان ، وسوّغوا لأجلها ما حلّ به .

وإذا كان سيدنا عثمان لم يثبت عنه صدور الأمر بقتل محمد بن أبي بكر ومن معه من أهل مصر فكيف يحمل مسؤوليته؟ وعلى فرض صدوره عنه فهل وقع القتل فعلاً حتى يؤاخذ القاتل والأمر بذلك؟ أم أنه لم يقع؟ وهل مجرد الأمر بالقتل ولم يحصل القتل ، يوجب القصاص في الشرع؟ ثم هل سيدنا عثمان هو الأول أم الأخير من الحكام الذين استغل خاتمهم فيما لا علم لهم به مما لا يرضيهم؟ وحين يقع ذلك فهل يحاسب على ذلك المستغل أم الذي استغل الخاتم واسم الخليفة .

ثالثاً : أغفل الإباضية القدامى منهم والمحدثون على حد سواء ، ذكر الرواية التاريخية التي تثبت دور ابن سبأ اليهودي في الفتنة التي حصلت ، بتنقله في بلدان المسلمين وتأليبهم الناس على عثمان (رضي الله عنه) ، فقد جاء في تاريخ الطبري في أحداث سنة خمس وثلاثين : (ذكر مسير من سار إلى ذي خشب من أهل مصر وسبب مسير من سار إلى ذي المروة من أهل العراق ، فيما كتب به إليّ السري ، عن شعيب ، عن سيف ، عن عطية ، عن يزيد الفقعسي ، قال : كان عبد الله بن سبأ يهودياً من أهل صنعاء ، أمه سوداء ، فأسلم زمان عثمان ، ثم تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم ، فبدأ بالحجاز ، ثم البصرة ، ثم الكوفة ، ثم الشام ، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام ، فأخرجوه حتى أتى مصر ، فاعتمر فيهم ، فقال لهم فيما يقول : لعجب ممن يزعم أن عيسى يرجع ، ويكذب بأن محمداً يرجع ، وقد قال الله عز وجل : (إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد) (55) ، أحمد أحق بالرجوع من عيسى . قال : فقبل ذلك عنه ، ووضع لهم الرجعة ، فتكلموا فيها ،

ثم قال لهم بعد ذلك : إنه كان ألف نبي ، ولكل نبي وصي ، وكان عليّ وصي محمد ، ثم قال : محمد خاتم الأنبياء ، وعليّ خاتم الأوصياء ، ثم قال بعد ذلك : من أظلم من لم يجر وصية رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ووُثب على وصي رسول الله ، وتناول أمر الأمة ، ثم قال لهم بعد ذلك : إن عثمان أخذها بغير حق ، وهذا وصي رسول الله ، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، تستميلوا الناس ، وادعوهم إلى هذا الأمر .

فبث دعائه ، وكاتب من كان استفسد في الأمصار وكتابه ، ودعوا في السر إلى ما عليه رأيهم ، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وجعلوا يكتبون إلى الأمصار بكتب يضعونها في عيوب ولا تهم ، ويكتبهم إخوانهم بمثل ذلك ، ويكتب أهل كل مصر منهم إلى مصر آخر بما يصنعون ، فيقرؤه أولئك في أمصارهم وهؤلاء في أمصارهم ، حتى تناولوا بذلك المدينة ، وأوسعوا الأرض إذاعة ، وهم يريدون غير ما يظهرون ، ويسرون غير ما يريدون ، فيقول أهل كل مصر : إننا لفي عافية مما ابتلى به هؤلاء إلا أهل المدينة فإنهم جاءهم ذلك عن جميع الأمصار ، فقالوا ، فقالوا إننا لفي عافية مما فيه الناس (56) .

وقد وردت هذه الرواية أيضاً في الكامل لابن الأثير (57) ، وفي البداية والنهاية لابن كثير (58) وبالألفاظ متقاربة . وعدم ذكر الإباضية لهذه الرواية يرجع في اعتقادي إلى ما يروونه في الخارجين على عليّ وقبله على عثمان ، "من أنهم نبذة إسلامية أصيلة ، لم تتأثر بمؤثر خارجي ، فهم من الذين أسلموا بصدق ، ولم يندس بينهم غاضب ولا فتان" (59) .

نعم قد يكون منهم من كانت هذه حاله ، واشترأك في الأحداث كان بحسن نية أو بتأويل ، ولكن هذا لا يمنع من وجود مغرضين بينهم ، اشتركوا في الأحداث لتحقيق مآرب ، ومنافع شخصية أو قبلية ، ومن وجود مندسين قصدوا إفساد الأمة وإيقاع الفتنة بين أبنائها . وإن من ينكر هذا يكون شأنه شأن من ينكر دور أعداء الأمة في العصر الحاضر في تفريق كلمة الأمة وإفساد دينها عليها .

يقول الإمام محمد أبو زهرة في بيان أسباب الفتنة في عهد سيدنا عثمان : (ومن الأسباب - وهو أعظمها - وجود طوائف من الناقمين على الإسلام ، الذين يكيدون لأهله ، ويعيشون في ظله ، وكان أولئك يلبسون لباس الغيرة على الإسلام ، وقد دخلوا في الإسلام ظاهراً وأضمروا الكفر باطناً ، فأخذوا يشيعون السوء عن ذي النورين عثمان ، ويذكرون علي بن أبي طالب بالخير ، وينشرون روح النعمة في البلاد ويتخذون مما يفعله بعض الولاة ذريعة لدعائيتهم . وكان الطاغوت الأكبر لهؤلاء (عبد الله بن سبأ) (60) .

وما يدل على وجود مغرضين ومندسين من بين أهل الأمصار الخارجين على عثمان مجريات الأحداث التي أشارت إليها الروايات التاريخية ، وكيفينا للتدليل على صحة ما نقول أن نشير إلى ثلاثة أحداث ، اثنين منها عند اجتماع أهل الأمصار قبل مقتل عثمان ، والثالث بعد مقتل عثمان .

أما عن الحدث الأول فقد ذكر ابن جرير الطبري في تاريخه (61) ، وابن كثير في البداية والنهاية (62) ، خروج أهل مصر سنة خمس وثلاثين قاصدين عثمان في المدينة لعزله وتولية آخر مكانه فأهل مصر خرجوا في أربع فرق على أربعة أمراء وعليهم جميعاً الغافقي بن حرب العلي ، وقد خرجوا مظهرين للناس أنهم يقصدون الحج لا الحرب ، ومعهم ابن سبأ اليهودي ، وكانوا يريدون تولية علي بن أبي طالب بدل عثمان (رضي الله عنهما) .

وخرج أهل الكوفة في أربع فرق أيضاً وعددهم كعدد أهل مصر ، وعليهم عمرو بن الأصم ويريدون تولية الزبير .

وخرج أهل البصرة على مثل ذلك العدد وعليهم حرقوص بن زهير السعدي ويريدون تولية طلحة .

وكان أهل كل بلد يأملون تحقيق ما يقصدون دون غيرهم . يقول ابن جرير الطبري : (فأما أهل مصر فإنهم كانوا يشتهون علياً ، وأما أهل البصرة فإنهم كانوا يشتهون طلحة ، وأما أهل الكوفة فإنهم كانوا يشتهون الزبير ، فخرجوا وهم على الخروج جميع وفي الناس شتى ، لا تشك كل فرقة إلا أن الفلج معها - أي الظفر والفوز - وأن أمرها سيتم دون الآخرين) (63) .

وسار أهل كل بلد حتى وصلوا جميعاً أطراف المدينة في شهر شوال ، كما تواعدوا ، فنزل طائفة منهم وهم أهل البصرة بذي خُشب ، ونزلت طائفة بالأغوص وهم أهل الكوفة ومعهم ناس من أهل مصر ، ونزلت طائفة بذي المروة وكانوا جميعاً على خوف من أهل المدينة ، فبعثوا عيوناً بين أيديهم ، ليستأذنوا لهم بدخول المدينة وليخبروا أهلها أنهم إنما جاءوا للحج لا لغیره ، وليستعفوا عثمان عن بعض عماله . وفي خبر ذلك يقول ابن جرير : (ومشى فيما بين أهل مصر وأهل البصرة زياد بن النضر وعبد الله بن الأصم ، وقالوا : لا تعجلوا ولا تعجلونا حتى ندخل لكم المدينة ونرتاد ، فإنه بلغنا أنهم قد عسكروا لنا ، فوالله إن كان أهل المدينة قد خافونا واستحلوا قتالنا ولم يعلموا علمنا فهم إذا علموا علمنا أشد وإن أمرنا هذا لباطل ، وإن لم يستحلوا قتالنا ووجدنا الذي بلغنا باطلاً لنرجع إليكم بالخبر . قالوا : اذهب ، فدخل الرجلان فلقيا أزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) وعلياً وطلحة والزبير ، وقالوا : إنما نأتم هذا البيت ، ونستعفي هذا الوالي من بعض عمالنا ، ما جئنا إلا لذلك ، واستأذناهم للناس بالدخول ، فكلهم أبى ونهي وقال : بيض ما يُفرخن (64) .

وبعد ذلك رجع الرجلان إلى قومهما ، ومع رفض أهل المدينة دخول القوم عليهم إلا أن القوم تجاسروا واقتربوا من المدينة وجاءت طائفة من المصريين إلى علي وهو في عسكر عند أحجاز الزيت ، وقد أرسل ابنه الحسن والحسين إلى عثمان فسلموا عليه فصاح بهم وطردهم وقال : لقد علم الصالحون أن جيش ذي المروة وذو خشب ملعونون على لسان محمد (صلى الله عليه وسلم) ، فارجعوا لاصبحكم الله ، قالوا : نعم ، وانصرفوا من عنده على ذلك ، وأتى البصريون طلحة وهو في جماعة أخرى إلى جنب علي ، وقد أرسل ابنه إلى عثمان ، فسلموا عليه فصاح بهم وطردهم وقال لهم كما قال علي لأهل مصر ، وكذلك كان رد الزبير على أهل الكوفة .

والآن وبعد هذه التفاصيل نتساءل على أي شيء تدل الأمور التالية؟

1- إخفاء أهل كل بلد لقصدتهم عن الناس في بلدهم ، وإظهارهم لهم أنهم يريدون الحج لا غير ، وإظهار الجميع لأهل المدينة أنهم يريدون الحج والطلب من عثمان إعفاءهم من بعض عماله عليهم .

2- إخفاء أهل كل بلد من يقصدون توليته في حال أن تم لهم ما أرادوا من عزل لعثمان وعزمهم على الكيد للآخرين إن لم يبايعوا صاحبهم الذي يريدون .

3- رد علي وطلحة والزبير من قصدتهم من أهل كل بلد وإغلاظهم القول لهم ، وقول الناس لهم : بيض ما يُفرخن .

إنها تدل فيما تدل على أن لكل طائفة من الخارجين مآربهم الشخصية التي يريدون تحقيقها ، وعلى علمهم بأن المسلمين في الأمصار الإسلامية وفي المدينة لن يوافقوهم على ما يريدون من خلع لعثمان وتولية آخر مكانه .

يقول الدكتور عوض خليفات : (ويبدو أن الثورة على عثمان لم تكن ثورة دينية بحتة ، كما أنها لم تكن موجهة ضد شخص عثمان بالذات ، وإنما ضد الخليفة كائناً من كان ، لقد كانت ثورة القبائل العربية ضد قريش لاستئثارها بالسلطة والمال . وهي أيضاً ثورة المقاتلة ضد السياسة المالية التي انتهجها عمر بن الخطاب وسار عليها عثمان ، وهي بالتالي ثورة الأمصار ضد سلطة الحجاز والمدينة (65)

أما عن الحدث الثاني فيبعد أن أظهر أهل مصر والكوفة والبصرة للناس من أهل المدينة أنهم راجعون إلى بلدانهم وساروا أياماً راجعين تفرق أهل المدينة من كان قد عسكر حولها لمنعهم من الدخول إليها ، فما مضى وقت غير قليل حتى سمع أهل المدينة التكبير ، وإذا القوم قد زحفوا ثانية على المدينة وأحاطوا بها ، وجمهورهم عند دار عثمان ، وقالوا للناس :

من كف يده فهو آمن ، فكف الناس ولزموا بيوتهم ، وأقام الناس على ذلك أياماً ، هذا كله ولا يدري الناس ما القوم صانعون ، ولا على ما هم عازمون ، فأتاهم الناس فكلموهم ، وفيهم علي ، فقال : ما ردكم بعد ذهابكم ورجوعكم عن رأيكم؟ قالوا : وجدنا مع البريد كتابا بقتلنا ، وأخبروهم بخبر الكتاب وما اشتمل عليه .

وقال الكوفيون والبصريون : نحن ننصر إخواننا من أهل مصر ونمنعهم جميعاً . فقال لهم علي : كيف علمتم يا أهل الكوفة وبأهل البصرة بما لقي أهل مصر ، وقد سرت مراحل ، ثم طويتم نحونا؟ هذا والله أمر أبرم بالمدينة! قالوا : فضعوه على ما شئتم ، لا حاجة لنا في هذا الرجل ، ليعتزلنا . (66)

وعندما كلم الناس عثمان بشأن الكتاب ، حلف بالله أنه ما كتب ولا علم = كما بينا ذلك سابقاً = فصدقه الصحابة ، وكذب أهل مصر قائلين له : (فلسنا منصرفين حتى نعزلك ، ونستبدل بك ، فإن حال من معك من قومك وذوي رحمك وأهل الانقطاع إليك دونك بقتال ، قاتلناهم حتى نخلص إليك ، فنقتلك أو تلحق أرواحنا بالله) (67) .

والآن آليس في سؤال علي لهم وردهم عليه ، وتعليقه على ذلك ، وتكذيبهم لعثمان وقد صدقه كبار الصحابة ، وإصرارهم على أن يعزل نفسه وإلا قتلوه ، دلالة على أنهم نبته يشك في أصالتها؟

وأما عن الحدث الثالث ، فما ذكره ابن جرير (68) وابن الأثير (69) وابن كثير (70) من أن القوم بعد أن قتلوا عثمان نهبوا ما في بيته من مال ، حتى أخذ رجل منهم واسمه "كلثوم التجيبي" ملاءة من على "نائلة" زوجة عثمان ، فضر به غلام لعثمان فقتله ، فاجتمعوا على الغلام فقتلوه ، وعندما كانوا في صدر عثمان وقد أغلقوا على عثمان الباب ، تنادوا فيما بينهم : أن أدركوا بيت المال ولا تسبقوا إليه ، فسمعهم حفظة بيت المال وليس فيه إلا غرارتان ، فقالوا : النجاة ، فإن القوم إنما يحاولون الدنيا ، فهربوا ، وأتى القوم بيت لمال فانتهبوه .

ويكفي في التعقيب على هذا الحدث قول ابن كثير : (فإن هؤلاء القوم لم يصدقوا فيما قالوا من أن قصدهم قيام الحق ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك مما ادعوا أنهم إنما قاموا لأجله ، وكذبوا إنما قصدهم الدنيا) (71) .

وقد يقول قائل من أنصار القوم والمدافعين عنهم : إن مثل هذه الحوادث ملفقة ، وهي من قبيل التشويش على المدافعين عن الحق وعن تعاليم الإسلام ، الأمرين بالمعروف والنهي عن المنكر .

أقول : قد يكون الأمر كذلك ، ولكن نحن المعاصرين ، ولم تكن في قلب الأحداث ، إنما نحكم عليها من خلال رواياتنا التاريخية ، وأنتم معشر أنصار القوم والمدافعين عنهم لم تذكروا في مصادركم التاريخية هذه الحوادث لا بنفي أو إثبات ، وقد جاء في مصادرنا ما يشبها ، ولم يأت ما ينفيها . فيغلب على الظن صدقها . ثم ما بالكم تثقون بمصادرنا التاريخية فيما يوافق ما عندكم من روايات ، وتشككون فيها فيما عدا ذلك .

رابعاً : لقد نسب صاحب كتاب العقود الفضية إلى الصحابة وفيهم علي وطلحة والزبير استحلالهم قتل عثمان وحصره ، وذكر أن من جملة القتالين محمد بن أبي بكر (72) ، فهل الأمر كما قال ، وقد اعتمد في سرده لأحداث الفتنة على تاريخ الطبري والكامل لابن الأثير؟ وهل ما جاء فيهما وفي غيرهما يؤكد ما ذهب إليه هو وغيره من كتب في الموضوع؟

لنبين ذلك ونبدأ ببيان موقف علي وطلحة والزبير ومحمد بن أبي بكر ، وكما يلي :
أ- تقدمت الإشارة إلى أنه عندما قدم أهل مصر ومن معهم إلى المدينة ، أرسل الصحابة علي وطلحة والزبير ، رضوان الله عليهم أولادهم إلى عثمان لحمايته من أن يصل إليه هؤلاء القوم ، وهنا أنقل ما جاء في تاريخ الطبري وفيه قال ابن جرير : (فاجتمع من أهل مصر نفر فأتوا علياً ، ومن أهل البصرة نفر فأتوا طلحة ، ومن أهل الكوفة نفر فأتوا الزبير ، وقال كل فريق منهم إن بايعوا صاحبنا وإلا كدناهم وفرقنا جماعتهم ، ثم كررنا حتى نبغتهم ، فأتى المصريون علياً وهو في عسكر عند أحجار الزيت ، عليه حلة أفواف = قطن = معمم بشقيقة حمراء يمانية ، متقلد السيف ، ليس عليه قميص ، وقد سرح الحسن إلى عثمان فيمن اجتمع إليه ، فالحسن جالس عند عثمان وعلي عند أحجار الزيت ، فسلم عليه المصريون وعرضوا له ، فصاح بهم واطردهم ، وقال : لقد علم الصالحون أن جيش ذي المروة وذو خُشب ملعونون على لسان محمد (صلى الله عليه وسلم) فارجعوا لاصحبكم الله ، قالوا : نعم ، فانصرفوا من عنده على ذلك ، وأتى البصريون طلحة وهو في جماعة أخرى إلى جنب علي ، وقد أرسل ابنه إلى عثمان ، فسلموا عليه ، وعرضوا له ، فصاح بهم وطردهم ، وقال : لقد علم المؤمنون أن جيش ذي المروة وذو خُشب والأعوص ملعونون على لسان محمد (صلى الله عليه وسلم) . وأتى الكوفيون الزبير وهو في جماعة أخرى ، وقد سرح ابنه عبد الله إلى عثمان ، فسلموا عليه وعرضوا له ، فصاح بهم واطردهم) (73) .

فإذا كان هؤلاء الصحابة الكرام يرون استحلال قتل عثمان فكيف يطردون من قصدهم لفعل ذلك؟ بل كيف يرسلون أبناءهم للدفاع عنه ومنع من قصد قتله من الوصول إليه؟

ب- عندما اشتد الحصار على عثمان، ومنع الحاصرون عنه الماء والطعام، أرسل عثمان إلى الصحابة بالخبر، فكان أولهم إنجاداً له بإرسال الماء عليّ وأم حبيبة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) والرواية موجودة في تاريخ الطبري، وفي الكامل لابن الأثير، وأيضاً هنا أذكر رواية الطبري، وفي ذلك يقول: (.....). وأشرف عثمان على آل حزم وهم جيرانه، فسرح ابناً لعمرو إلى عليّ بأنهم قد منعوا الماء، فإن قدرتم أن ترسلوا إلينا شيئاً من الماء فافعلوا وإلى طلحة وإلى الزبير، وإلى عائشة (رضي الله عنها) وأزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) فكان أولهم إنجاداً له عليّ وأم حبيبة، جاء عليّ في الغلس، فقال: أيها الناس، إن الذي تصنعون لا يشبه أمر المؤمنين ولا أمر الكافرين، لا تقطعوا عن هذا الرجل المادة، فإن الروم وفارس لتأسر فتطعم وتسقي، وما تعرض لكم هذا الرجل فبم تستحلون حصره وقتله! قالوا: (لا والله ولا نعمة عين، لا نتركه يأكل ولا يشرب، فرمى بعمامته في الدار بأني قد نهضت فيما أنهضتني، فرجع. وجاءت أم حبيبة على بغله لها برحالة مشتملة على إداوة، فقيل: أم المؤمنين أم حبيبة، ففرضوا وجه بغلتها، فقالت: إن وصايا بني أمية إلى هذا الرجل، فأحببت أن ألقاه فأسأله عن ذلك كيلا تهلك أموال أيتام وأرامل. قالوا: كاذبة، وأهروا لها وقطعوا حبل البغلة بالسيف، فندت بأمر حبيبة، فتلقاها الناس، وقد مالت رحالتها، فتعلقوا بها وأخذوها، وقد كادت تقتل، فذهبوا بها إلى بيتها. وتجهزت عائشة خارجة إلى الحج هاربة، واستتبت أخاها، فأبى فقالت أما والله لئن استطعت أن يحرمهم الله ما يحاولون لأفعلن.

وجاء حنظلة الكاتب حتى قام على محمد بن أبي بكر، فقال يا محمد، تستبعك أم المؤمنين فلا تتبعها، وتدعوك ذؤبان العرب إلى مالا يحل فتتبعهم، فقال: ما أنت وذاك يا ابن التميمية! فقال ابن الخثعمية: إن هذا الأمر إن صار إلي التغالب غلبتك عليه بنو عبد مناف، وانصرف ولحق بالكوفة وخرجت عائشة ممثلة غيضاً على أهل مصر، وجاءها مروان بن الحاكم فقال: يا أم المؤمنين، لو أقمت كان أجدر أن يراقبوا هذا الرجل، فقالت: أتريد أن يصنع بي كما صنع بأمر حبيبة، ثم لا أجد من يمنعني، لا والله ولا أعير ولا أدري إلا من يسلم أم هؤلاء! وبلغ طلحة والزبير ما لقي عليّ وأم حبيبة، فلزموا بيوتهم، وبقي عثمان يسقيه آل حزم في الغفلات (74).

وجاء في الإمامة والسياسة: (ثم انصرف عثمان وبعث إلى علي يخبره أنه منع من الماء، ويستغيث به، فبعث إليه عليّ ثلاث قرب مملوءة ماء، فما كادت تصل إليه) (75)

وهكذا فإن عليّ ومن ذكر معه لم يكونوا مع الحاصرين، ثم إن من يريد قتل آخر ويحاصره، هل يرسل له بالماء؟

وما أجمل قول عليّ لأولئك الحاصرين: إن الذي تصنعون لا يشبه أمر المؤمنين ولا أمر الكافرين. نعم إن ما صنعوه بعثمان وما فعلوه بأمر حبيبة زوجة النبي (صلى الله عليه وسلم) لا يشبه أمر المؤمنين، ولا يتفق وأدنى قواعد الانسانية، وإن من يقرأ الطريقة التي قتلوا بها عثمان يقشعر بدنه، لكنها لم تحرك ساكناً في وجدان القوم الخارجين، ولا في وجدان المدافعين عنهم، بل راحوا يصفونهم بأنهم نبذة اسلامية أصيلة وأن ما فعلوه كان حقاً، وإنقاذاً لروح الإسلام من أن ينتهكها عثمان!

عجباً لحال القوم وهم يصفون أنفسهم بأنهم أهل الحق والاستقامة! فأين هو الحق وأين هي الاستقامة في هذا الأمر؟

ج- هنالك روايات جاءت في تاريخ الطبري وغيره من كتب التاريخ، تدل صراحة على عدم اشتراكهم في قتل عثمان، لا بالتحريض ولا بغيره، فقد جاء في البداية والنهاية لابن كثير: (وقال أبو هلال عن قتادة عن الحسن. قال: قتل عثمان وعليّ غائب في أرض له، فلما بلغه قال: اللهم إني لم أرض ولم أمالني. وروى الربيع بن برد عن سيار بن سلامة عن أبي العالية: أن علياً دخل على عثمان فوقع عليه وجعل يبكي حتى ظنوا أنه سيلحق به. وقال الثوري وغيره عن ليث عن طاووس وعن ابن عباس قال علي يوم قتل عثمان: والله ما قتلت ولا أمرت ولكنني غلبت. وقال حبيب بن أبي العالية عن مجاهد عن ابن عباس، قال: قال علي إن شاء الناس حلفت لهم عند مقام إبراهيم بالله ما قتلت عثمان ولا أمرت بقتله، ولقد نهيتهم فعضوني، وعن ميس بن عباد قال: سمعت علياً يوم الجمل يقول "الله إني أبرأ إليك من دم عثمان، ولقد طاش عقلي يوم قتل عثمان، وأنكرت نفسي وجاءوني للبيعة فقلت: والله إني لأستحي من الله أن أباع قوماً قتلوا رجلاً قال فيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (إني لأستحي ممن تستحي منه الملائكة) وإني لأستحي من الله أن أباع وعثمان قتيل في الأرض لم يدفن بعد، وقد اعتنى الحافظ الكبير أبو القاسم بن عساكر بجمع الطرق الواردة عن علي أنه تبرأ من دم عثمان، وكان يقسم على ذلك في خطبه وغيرها أنه لم يقتله ولا أمر بقتله ولا ماله ولا رضي به، ولقد نهى عنه فلم يسمعو منه. ثبت ذلك عنه من طرق تفيد القطع عند كثير من أئمة الحديث) (76).

وعندما اجتمع الناس لمبايعة علي بن أبي طالب في صبيحة اليوم التالي لمقتل عثمان دفع طلحة والزبير عن نفسيهما تهمة اشتراكهما في قتله وفي ذلك يقول ابن قتيبة: (وذكروا أنه لما كان في الصباح اجتمع الناس في المسجد ، وكثر الندم والتأسف على عثمان رحمه الله ، وسقط في أيديهم وأكثر الناس على طلحة والزبير واتهموهما بقتل عثمان ، فقال الناس لهما ، أيها الرجلان ، قد وقعتما في أمر عثمان ، فخليا عن أنفسكما ، فقام طلحة فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أيها الناس ، إنا والله ما نقول اليوم إلا ما قلناه أمس ، إن عثمان خلط الذنب بالتوبة ، حتى كرهنا ولايته وكرهنا أن نقتله وسرنا أن نكفاه ، وقد كثر فيه اللجاج ، وأمره إلى الله ، ثم قام الزبير فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال أيها الناس إن الله قد رضي لكم الشورى ، فأذهب بها الهوى ، وقد تشاررونا فرضينا علياً فبايعوه ، وأما قتل عثمان فأنا نقول فيه إن أمره إلى الله ، وقد أحدث أحداثاً والله وليه فيما كان) (77) .

وكانوا قبل ذلك عندما بلغهم خبر مقتل عثمان قد ترحموا عليه ، وسخطوا على قاتليه ودعوا عليهم ، وجاء ذلك في تاريخ الطبري ، وفي البداية والنهاية وفيه قال ابن كثير : (ولما بلغ الزبير مقتل عثمان ، وكان قد خرج من المدينة ، قال : إن لله وإنا إليه راجعون ، ثم ترحم على عثمان ، وبلغه أن الذين قتلوه ندموا فقال : تبا لهم ، ثم تلا قوله تعالى : (ما ينظرون إلا صيحة واحدة تأخذهم وهم يخصمون فلا يستطيعون توصية ولا إلى أهلهم يرجعون) (78) وبلغ علياً قتله فترحم عليه . وسمع بندم الذين قتلوه فتلا قوله تعالى : (كمثل الشيطان إذ قال للإنسان اكفر فلما كفر قال إني بريء منك إني أخاف الله رب العالمين) (79) .

ولما بلغ سعد بن أبي وقاص قتل عثمان استغفر له وترحم عليه ، وتلا في حق الذين قتلوه (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا) (80) ثم قال سعد : اللهم أندمهم ثم خذهم . وقد أقسم بعض السلف بالله إنه ما مات أحد من قتلة عثمان إلا مقتولاً) (81)

د- اضطربت الرواية في تاريخ الطبري بشأن دور محمد بن أبي بكر في مقتل عثمان ، ففي رواية أنه لم يشترك في قتله ، وفي رواية أخرى أنه قد اشترك في قتله (82) .

والراويان ذكرهما ابن الأثير ، غير أنه رجح رواية عدم الاشتراك في القتل ، وهو ما رجحه ابن كثير . ففي الكامل قال ابن الأثير : (وكان آخر من دخل عليه ممن رجع محمد بن أبي بكر فقال له عثمان : ويلك أعلى الله تغضب؟ هل لي إليك جرم إلا حقه أخذته منك؟ فأخذ محمد لحيته ، وقال قد أخزأك الله يا نعتل ، فقال : لست نعتلاً ولكني عثمان وأمير المؤمنين وكانوا يلقبونه عثمان . فقال محمد : ما أغنى عنك معاوية ، وفلان وفلان ، فقال

عثمان يا ابن أخي ، فما كان أبوك ليقبض عليها ، فقال محمد : لو رآك أبي تعمل هذه الأعمال أنكرها عليك ، والذي أريد بك أشد من قبضي عليها . فقال عثمان : استنصر الله عليك ، واستعين به ، فتركه وخرج ، وقيل : بل طعن جبينه بمشقص كان في يده والأول أصح) (83) .

وفي البداية والنهاية قال ابن كثير : (ويروى أن محمد بن أبي بكر طعنه بمشاقص في أذنه حتى دخلت في حلقه ، والصحيح أن الذي فعل ذلك غيره ، وأنه استنصر ورجع حين قال له عثمان : لقد أخذت بلحية كان أبوك يكرمها ، فتذم من ذلك وغطى وجهه ورجع وحاجز دونه ، فلم يفد وكان أمر الله قدراً مقدوراً ، وكان ذلك في الكتاب مسطوراً) (84) .

وجاء في الإمامة والسياسة ما يؤكد ترجيح الرواية بعدم القتل فقد قال ابن قتيبة : (جاء علي إلى امرأة عثمان فقال لها : من قتل عثمان؟ قالت : لا أدري دخل عليه رجال لا أعرفهم إلا أن أرى وجوههم ، وكان معهم محمد بن أبي بكر ، فدعا علي محمداً ، فسأله عما ذكرت امرأة عثمان ، فقال محمد : صدقت ، قد والله دخلت عليه ، فذكر لي أبي ، فقمت عنه ، وأنا تائب إلى الله تعالى ، والله ما قتلته ، ولا أمسكته ، فقالت : صدق ولكن هو أدخلهم) (85) .

والآن أين هذه الروايات مما نسبته صاحب كتاب العقود الفضية وغيره إلى أولئك الصحابة؟ ألم يطلع على هذه الروايات؟ إنني أجزم بأنه قد اطلع عليها ، فما بعد الاعتراف دليل ، وقد اعترف برجوعه إلى تاريخ الطبري والكامل في التاريخ وغيرهما من مراجع أهل السنة والجماعة ولكن يبدو أن مقصده قد سبق قلمه ، وتعصبه أفقده أمانه البحث العلمي .

وأما الصحابة الآخرون ممن شهد منهم حصار عثمان فإن الروايات التاريخية تدل على أنهم قد هبوا لنصرته ومنعه من أرادوا قتله بقتالهم إلا أن إصرار عثمان عليهم بالآبقانلوا حرصاً منه على ألا يكون سبباً في إراقة دم المسلمين ، قد حملهم على التباطؤ خاصة وأنه قد عاين أجله المحتوم فاستسلم لقضاء الله وقدره ، ولندع ابن قتيبة يحدثنا عن ذلك فقد قال بعد أن ذكر حصار أهل مصر والكوفة لدار عثمان : (فبينما هم كذلك ، إذ أتاهم أت فقال لهم . إن معاوية قد بعث من الشام يزيد بن أسيد مدداً لعثمان في أربعة آلاف من خيل الشام ، فاصنعوا ما أنتم صانعون ، وإلا فانصرفوا ، وكان معه في الدار مئة رجل ينصرونه منهم عبد الله بن الزبير ، ومروان بن الحكم والحسن بن علي ، وعبد الله بن سلام ، وأبو هريرة ، فلما سمع القوم إقبال أهل الشام . قاموا فآلهموا النار بباب عثمان ، فلما نظر أهل الدار إلى النار . نصبوا للقتال وتهيئوا ، فكره ذلك عثمان ، قال لا أريد أن تهراق في محجمة دم =

أي دم قليل = وقال لجميع من في الدار: أنتم في حل من بيعتي، لا أحب أن يقتل في أحد(86).

وهذا أيضاً ابن كثير يقول في ذلك: (كان الحصار مستمراً من أواخر ذي القعدة إلى يوم الجمعة الثامن عشر من ذي الحجة، فلما كان قبل ذلك بيوم، قال عثمان للذين عنده في الدار من المهاجرين والانصار وكانوا قريباً من سبعمائة، فيهم عبدالله بن عمر وعبدالله بن الزبير والحسن والحسين ومروان وأبو هريرة، وخلق من مواليه، ولو تركهم لمنعه فقال لهم: أقسم على من لي عليه حق أن يكف يده وأن ينطلق إلى منزله، وعنده من أعيان الصحابة وأبنائهم جم غفير، وقال لرفيقه: من أغمد سيفه فهو حر. فبرد القتال من داخل، وحمى من خارج، واشتد الأمر، وكان سبب ذلك أن عثمان رأى في المنام رؤيا دلت على اقتراب أجله فاستسلم لأمر الله رجاء موعوده... قال أبو جعفر الداري عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر: إن عثمان (رضي الله عنه) أصبح يحدث الناس، قال: رأيت النبي (صلى الله عليه وسلم) في المنام فقال: "يا عثمان أظفر عندنا" فأصبح صائماً وقتل من يومه،... وقال أبو يعلى الموصلي وعبدالله بن الامام أحمد: حدثني عثمان بن أبي شيبة حدثنا يونس بن أبي يعفور العبدي عن أبيه عن مسلم أبي سعيد مولى عثمان بن عفان أن عثمان أعتق عشرين مملوكاً ودعا بسرًا ويل فشدّها ولم يلبسها في جاهلية ولا إسلام، وقال: إني رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في المنام وأبا بكر وعثمان، وأنهم قالوا لي: اصبر فإنك تفطر عندنا القابلة، ثم دعا بمصحف فنشره بين يديه فقتل وهو بين يديه. قلت: إنما لبس السراويل في هذا اليوم لثلا تبدو عورته إذا قتل فإنه كان شديد الحياء، كانت تستحي منه ملائكة السماء، كما نطق بذلك النبي (صلى الله عليه وسلم) ووضع بين يديه المصحف يتلو فيه، واستسلم لقضاء الله عز وجل، وكف يده عن القتال، وأمر الناس وعزم عليهم أن لا يقالوا عنه، ولولا عزمته عليهم لنصروه من أعدائه، ولكن كان أمر الله قدرًا مقدوراً(87).

وأيضاً جاء في تاريخ الطبري(88)، وفي الكامل لابن الاثير، وفي تاريخ الاسلام للحافظ الذهبي(90)، روايات مطابقة لما ذكره ابن قتيبة وابن كثير

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن ابن كثير وبعد أن انتهى من ذكر أحداث الفتنة عقد فصلاً في الرد على من يقول: كيف قتل عثمان (رضي الله عنه) بالمدينة وفيها جماعة من كبار الصحابة وفيه ذكر مضمون كل ما دلت عليه الروايات التاريخية الواردة في هذا الموضوع، وما ذكره(91):

1- إن أحداً من الصحابة لم يكن يظن أن ينتهي الأمر بقتل عثمان، ذلك أن المحاصرين له قد طلبوا منه أحد أمور ثلاثة: إما أن يعزل نفسه، أو يُسلم إليهم مروان بن الحكم، أو يقتلوه. فكان الصحابة يرجون أن يُسلم إلى الناس مروان، أو أن يعزل نفسه ويستريح. وأما القتل فما كان يظن أحد أنه يقع، ولا أن المحاصرين يجترؤون عليه، حتى وقع ما وقع.

2- إن المحاصرين لدار عثمان كانوا قريباً من ألفي مقاتل، ولو أراد الناس صرفهم عن الدار لما أمكنهم ذلك، وربما لم يكن في أهل المدينة هذه العدة من المقاتلة، لأن الناس كانوا في الثغور وفي الأقاليم، وقسم آخر منهم كان قد خرج لأداء الحج، وعندما اقترب مجيء النصرة لعثمان من الآفاق، انتهز هؤلاء الفرصة وصنعوا ما صنعوا..

3- إن الصحابة ما نعوأ دونه أشد الممانعة حتى عزم عثمان عليهم أن يكفوا أيديهم ويغمدوا أسلحتهم ففعلوا، لكن ومع ذلك فإن كبار الصحابة قد بعثوا أولادهم إلى دار عثمان حتى تقدم الجيوش من الأمصار لنصرته، فما فجئ الناس إلا وقد ظفروا أولئك بالدار من خارجها وأحرقوا بابها، وتسوروا على عثمان حتى قتلوه.

4- إنه لم يصح عن أحد من الصحابة أنه قد رضي بقتل عثمان، بل كلهم كرهه ومقته، وسب من فعله، ولكن بعضهم كعمار بن ياسر كان يود لو خلع نفسه من الخلافة.

والآن وبعد كل ما تقدم من أدلة على عدم اشتراك الصحابة في قتل عثمان، وعدم أمرهم به وعدم تقصيرهم في حماية عثمان والدفاع عنه، هل يبقى للإباضية من دليل على ما ينسبونه إلى الصحابة؟

إنه لا دليل لهم في الأصل على ما نسبوه إليهم، وما سقناه من روايات تاريخية إنما كان لنسبتهم لهم كيف أنهم قد وقعوا في أخطاء علمية وتاريخية، لا عن جهل، وإنما عن عمد تعصباً لأرائهم، وتقديساً لأوائهم الذين يزعمون أنهم كانوا على الحق في كل ما ذهبوا إليه. وإذا كان لهم من حجة فهي حجة عقلية أوهى من بيت العنكبوت، وهي ادعاؤهم أن من ينسب إلى الصحابة الدفاع عن عثمان وعدم الرضا بقتله إنما ينسبهم إلى ذنب عظيم هو عدم النهي عن المنكر، وهم الذين مدحهم الله تعالى بأنهم "خير أمة أخرجت للناس" وذلك على اعتبار أن عثمان قد وقع في المنكرات واستحل الحرمات فاستحق القتل، وتكون الاعانة على قتله من المعروف، وكل من يمنع عنه القتل يكون قد رضي بالمنكر ولم يأمر بالمعروف(92).

نعم هذه هي حجتهم ، وعجباً ما وقعوا فيه من خلط بين المعروف والمنكر ، إن الصحابة (رضوان الله عليهم) -الذين يدافعون عنهم من وجهة نظرهم- لم يفعلوا في مثل هذا الخلط فهم (رضوان الله عليهم) قد أنكروا على عثمان ما كان منه ، وقبلوا منه الرجوع عما فعله بتأويل واعتبروا أن حصاره وقتله أمر منكر ، لأنه لم يفعل ما يستحلون به دمه ، فنهوا عنه ، وراحوا يفعلون المعروف ، وهو الدفاع عنه .

إذن فالقضية الآن هي هل قتل عثمان كان من قبيل المعروف ، فيكون قتله حقاً؟ أم من قبيل المنكر ، فيكون قتله ظلماً وعدواناً؟ هذا ما سنبينه من خلال حديثنا التالي عن المنهج الذي سلكه الاباضية في الحكم على عثمان ، وذلك بعد أن بينا المنهج الذي سلكوه في الحكم على أحداث الفتنة .

لقد أصدر الاباضية حكمهم على سيدنا عثمان بعبارات صريحة لا تحتمل التأويل ، بدليل ما استندوا إليه من الآيات القرآنية ، فهو عندهم :

- كافر مرتد على عقبه ، لحكمه بغير ما أنزل الله .
- وإمام ضلالة لمخالفته سنة النبي (صلى الله عليه وسلم) والخليفتين من بعده .
- وخائن في الأمانة التي حملها له المسلمون بمبايعتهم له .
- ومصرف مبذر ، لأنه جاد بالأموال على اللعين (مروان بن الحكم) وأبنائه الملاعين .
- ومن أهل البغي المستحقين للقتل لعدم حكمه بالعدل .
- ومن يجب التبرء منهم لما أحدثه من أمور مخالفاً فيها سيرة الصالحين من قبله .
- وأول من فرق كلمة المسلمين وشتت شملهم .

ومن يشك في نسبة حكم من هذه الأحكام التي أطلقوها ، فليراجع كتب التراث عندهم ، ومن لم يتيسر له ذلك فليراجع ما أثبتناه منها فيما تقدم ، وقد نقلناها عنهم بالحرف .

والسؤال الذي يتبادر إلى ذهن كل من يجهل سيرة سيدنا عثمان هو : ما هي الأمور التي وقع فيها فعلاً حتى يوصف بكل تلك الأوصاف التي لم يوصف بها جبابرة الحكام في القديم والحديث؟ .

وأما من كان على علم بسيرة سيدنا عثمان فهو أيضاً يتساءل . هل ما فعله عثمان عن اجتهاد منه أو تأويل؟ أو ما كان له فيه عذر مقبول؟ أو ما أظهر الندم على فعله؟ يستحق عليه كل تلك الأحكام .

ونحن في إثارتنا لمثل هذه التساؤلات لا نقصد اختلاق الأعداء لسيدنا عثمان ، ولا تبرير ما فعله أو ما امتنع عن فعله ، لأن ما تساءلنا عنه هو فعلاً الذي كان منه (رضي الله عنه) ، فأمر فعلها عن اجتهاد ، وثانية كان له فيها عذر ، وأخرى أظهر الندم على فعلها ، لكن تسارع الأحداث هو الذي منعه من تنفيذ ما وعد به من إصلاح ، يشهد بذلك الروايات التاريخية الموثوقة والمأثورة عن سيدنا عثمان ، وقد جاءت هذه الروايات في تاريخ الطبري ، وفي الكامل لابن الأثير ، وفي تاريخ الإسلام للذهبي ، وفي البداية والنهاية لابن كثير ، وإيجازاً نكتفي بذكر بعضها ، خاصة وأنه يسهل الرجوع إليها لتوفر مصادرها .

فقد جاء في تاريخ الطبري وفي تاريخ الإسلام للذهبي أنه عندما قدم إلى المدينة من كان قد خرج من أهل مصر ومن أهل العراق أرسل إليهم عثمان رجلين من بني مخزوم ومن بني زهرة ، ليستطلعا له خبرهم . قائلًا لهما : انظرا ما يريدون وأعلما علمهم . فلما راوهما أخبروهما بما يريدون ، فقالا لهم : من معكم على هذا من أهل المدينة قالوا : ثلاثة نفر ، قالوا : فكيف تريدون أن تصنعوا؟ قالوا : نريد أن نذكر له أشياء قد زرناها في قلوب الناس ، ثم نرجع إليهم فنزعم لهم أننا قررنا بها ، فلم يخرج منها ولم يتب ، ثم نخرج كأننا حجاج حتى نقدم فنحيط به فنخلعه ، فإن أبى قتلناه ، فرجعنا إلى عثمان بالخبر فضحك وقال : اللهم سلم هؤلاء ، فإنك إن لم تسلمهم شقوا . فأرسل عثمان إليهم ونادى الصلاة جامعة ، فأقبل الصحابة حتى أحاطوا بهم . فصعد المنبر وحمد الله وأثنى عليه ، وأخبر الصحابة بخبر القوم ، فقالوا : اقتلهم ، فإن رسول الله قال : (من دعا إلى نفسه أو إلى أحد وعلى الناس إمام ، فعليه لعنة الله فاقتلوه) فقال عثمان : (بل نغفو ونقبل ونبصرهم بجهدنا ، ولا نحاذ أحداً حتى يركب الحد ، أو يبدى كفراً . إن هؤلاء ذكروا أموراً قد علموا منها مثل الذي علمتم ، إلا أنهم زعموا أنهم يذكرونها ليوجبوها على عند من لا يعلم . وقالوا : أتم الصلاة في السفر ، وكانت لا تتم ، ألا وإنني قدمت بلداً فيه أهلي فأتممت لهذا ، أو كذلك؟ قالوا : اللهم نعم .

وقالوا : وحميت حمي ، وإنني والله ما حميت ، حمى قبلي ، والله ما حموا شيئاً لأحد ما حموا إلا غلب عليه أهل المدينة ، ثم لم يمنعوا من رعيه أحداً ، واقتصروا لصدقات المسلمين يحمونها لئلا يكون بين من يليها وبين أحد تنازع ، ثم ما منعوا ولا نحوا منها أحداً ، إلا من ساق درهماً ، ومالي من بغير غير راحلتين ، ومالي ثاغية ولا راغية ، وإنني قد وليت ، وإنني أكثر العرب بغيراً وشاء ، فمالي اليوم شاة ولا بغير غير بعيرين لحجتي ، أكلتلك؟ قالوا : اللهم نعم .

قال : وقالوا : كان القرآن كتباً ، فتركها إلا واحداً ، ألا وإن القرآن واحد ، جاء من عند واحد ، وإنما أنا في ذلك تابع لهؤلاء ، أكذاك؟ قالوا : نعم

وقالوا : إني رددت الحكم (هو الحكم بن أبي العاص) وقد سيره رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى الطائف ثم رده ، فرسول الله (صلى الله عليه وسلم) سيره وهو رده ، أكذاك؟ قالوا : نعم . وقالوا : استعملت الأحداث ، ولم أستعمل إلا مجتمعاً محتملاً مرضياً ، وقد وكى من قبلي أحدث منهم ، وقيل في ذلك ؛ لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) أشد مما قيل لي في استعماله أسامة ، أكذاك؟ قالوا : اللهم نعم .

وقالوا : إني أعطيت ابن أبي السرح ما أفاء الله عليه ، وإني إنما نفلته خمس ما أفاء الله عليه من الخمس ، فكان مائة ألف ، وقد أنفذ مثل ذلك أبو بكر وعمر (رضي الله عنهما) ، فزعم الجند أنهم يكرهون ذلك ، فرددته عليهم ، وليس ذلك لهم ، أكذاك؟ قالوا : نعم

وقالوا : إني أحب أهل بيتي وأعطيتهم ، فأما حبي فإنه لم يل معهم على جور بل أحمل الحقوق عليهم . وأما إعطاؤهم فإني ما أعطيتهم من مالي ، ولا استحل أموال المسلمين لنفسي ولا لأحد من الناس ولقد كنت أعطي العطية الكبيرة الرغيبة من صلب مالي أزمان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأبي بكر وعمر ، وأنا يومئذ شحيح حريص ، أفحين أتيت على أسنان أهل بيتي ، وفنى عمري ، وودعت الذي لي في أهلي ، قال الملحدون ما قالوا! وإني والله ما حملت على مصر من الأمصار فضلاً فيجوز ذلك لمن قاله ، ولقد رددته عليهم ، وما قدم علي إلا الأخماس ، ولا يحل لي منها شيء ، فولي المسلمون وضعها في أهلها دوني .

وقالوا : أعطيت الأرض رجلاً ، وإن هذه الأرضين شاركهم فيها المهاجرون والأنصار أيام افتتحت ، فمن أقام بمكان من هذه الفتوح فهو أسوة أهله ، ومن رجع إلى أهله لم يذهب ذلك ما حوى الله له ، فنظرت في الذي يصيبهم بما أفاء الله عليهم فبعته لهم بأمرهم من رجال أهل عقار ببلاد العرب فنقلت إليهم نصيبهم ، فهو في أيديهم دوني . وكان عثمان قد قسم ماله وأرضه في بني أمية ، وجعل ولده كيعض من يعطي ، فبدأ ببني أبي العاص ، فأعطى آل الحكم رجالهم عشرة آلاف ، فأخذوا مئة ألف ، وأعطى بني عثمان مثل ذلك ، وقسم في بني العاص وفي بني العيص وفي بني حرب ، ولانت حاشية عثمان لأولئك الطوائف ، وأبى المسلمون إلا قتلهم ، وأبى إلا تركهم ، فذهبوا ورجعوا إلى بلادهم على أن يغزوه مع الحجاج ، فتكاتبوا وقالوا : موعدكم ضواحي المدينة في شوال حتى إذا دخل شوال ضربوا كالحجاج فنزلوا قرب المدينة (93) .

وجاء في البداية والنهاية أن علي بن أبي طالب قد ناظر في عثمان من قدم إلى المدينة من أهل مصر ، وسألهم ماذا ينقمون عليه ، فذكروا أشياء فأجابهم عنها ، وكان مما قال لهم : (أما الحمى فإنما حماء لإبل الصدقة لتسمن ، ولم يحمه لإبله ولا لغنمه ، وقد حماه عمر من قبله ، وأما المصاحف فإنما حرق ما وقع فيه اختلاف ، وأبقى لهم المتفق عليه ، كما ثبت في العريضة الأخيرة ، وأما إتمامه الصلاة بمكة فإنه كان قد تأهل بها ونوى الإقامة فأتتها . وأما توليته الأحداث فلم يول إلا رجلاً سوياً عدلاً ، وقد ولي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عتاب بن أسيد على مكة وهو ابن عشرين سنة ، وولى أسامة بن زيد بن حارثة ، وطعن الناس في إمارته ، فقال : إنه لخليق بالإمارة . وأما إثارة قومة بني أمية ، فقد كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يؤثر قريشاً على الناس) (94) .

إذن ومن خلال النصين السابقين يظهر لنا كيف أن عثمان (رضي الله عنه) قد دافع عن نفسه ، حيث أجاب عن الأمور التي نقموها عليه ، وكشف لهم هو وعلي بن أبي طالب عن وجه الحقيقة ، وكان ذلك بحضور وعلم من أهل المدينة من المهاجرين والأنصار ، فوافقوه على ما قال ، ويستبعد لعدالتهم وقربهم من عهد النبوة أن تكون موافقتهم له عن نفاق منهم ، كما ويظهر لنا من خلال النص الذي نقلناه من تاريخ الطبري أن الذين أرادوا إيقاع الفتنة بين المسلمين وتفريق شملهم قد رسموا خطتهم في ذلك وهي كما يلي :

أولاً : تأليب الناس على عثمان وإثارتهم ضده ، وجعلهم ينقمون عليه بأمور زرعوها في قلوبهم .

ثانياً : القدوم إلى المدينة ومواجهة عثمان بالأشياء التي زرعوها في قلوب الناس .

ثالثاً : الرجوع إلى أمصارهم ، وإخبار الناس أنهم قد أقاموا الحجة على عثمان بمواجهته بتلك الأشياء لكنه لم يتب ولم يرجع عنها .

رابعاً : الاتفاق على العودة مرة ثانية لتنفيذ ما عزموا عليه من عزل أو قتل لعثمان

خامساً : التظاهر بالخروج أمام العامة أنهم يريدون أداء فريضة الحج ، والقدوم ثانية إلى المدينة في شهر شوال .

هذا وإن المتتبع لسير الأحداث يجد أنهم قد ساروا في تنفيذ خطتهم على النحو الذي رسموه لها ، فقد قدموا إلى المدينة أولاً واجتمعوا بعثمان ، وطبيعي أن لا يرجع عن أمور يرى أنه علي حق فيها لأنه فعلها باجتهاد أو تأويل . فيظهر أمام الناس في الأمصار أنه أقر واعترف بما قيل عنه ، لكنه لم يرجع ولم يتب ، بل ويرفض أن يعتزل ليتولى الخلافة من هو أولى منه .

ثم قدموا إلى المدينة ثانياً وبأعداد أكبر تمكنهم من تنفيذ ما عزموا عليه ، وكان لهم ما أرادوا ، وصنعوا ما صنعوا ، وفتح باب الفتنة ، وافتقرت الأمة أحزاباً وشيعاً .

ولو أن سيدنا عثمان كان حازماً مع الذين ثاروا عليه أولاً فأخذهم بالشدة حتى يعلموا أن الفتنة ليست وسيلة للإصلاح ، لأدى ذلك إلى استتاب أمن المسلمين وحسم الخلاف بينهم ، ولكن قدر الله وما شاء فعل .

يقول الدكتور عوض خليفات تعقيباً على حادثة مقتل سيدنا عثمان : (لقد كان مقتل الخليفة عثمان سابقة خطيرة في تاريخ الاسلام ، إذ أن فريقاً من الأمة اعترض على سياسة الخليفة ، مستنداً إلى الفكرة الاسلامية التي توجب مراقبة الأمة على منهج الحاكم ومفسراً تلك الفكرة ، وذلك المبدأ بما يخدم أغراضه وأهدافه ، وتطرف الثوار في أسلوب معارضتهم حتى أنهم اغتالوا الخليفة الذي توفي الرسول (صلى الله عليه وسلم) وهو راض عنه ، ونتج عن هذا الحادث الأليم المفجع حرب أهلية ذهب ضحيتها آلاف المسلمين . وكانت هذه الحادثة البذرة الأولى التي تفتقت منها الأحزاب والفرق الاسلامية التي نشأت في بادئ الأمر ، واختلقت حول منصب الخلافة ، ومنذ ذلك الحين أصبح للسيف وزن في تقرير أمر الخلافة وقيادة الأمة الاسلامية) (95) .

وأما ما انتقده الاباضية على عثمان من توليته على المسلمين الظلمة والفجرة والأمراء الخونة ، كالوليد بن عقبة ، وعبد الله بن أبي السرح ، فإننا إظهاراً للحقيقة ودفاعاً عن عثمان ومن استعملهم سنسوق الروايات التاريخية =مع طولها= التي تناولت الموضوع ، والتي ستكشف لنا أن الذين استعملهم عثمان لم يكونوا على الصفة التي وصفهم بها الإباضية ، وأن عزله للصحابة الذين استعملهم عمر بن الخطاب ، إنما كان لسبب ، فهو لم يعزل أحداً إلا عن شكاة أو استعفاء من غير شكاة .

ونبدأ أولاً بتولية عثمان ، عبد الله بن سعد بن أبي السرح على مصر ، فقد جاء في تاريخ الطبري أن عثمان بن عفان عندما تولى الخلافة أمر عمرو بن العاص على مصر ، وكان ابن أبي السرح من جند مصر ، فوجهه عثمان على رأس جيش الفتح شمال إفريقية قائلاً له : "إن فتح الله عز وجل عليك غداً إفريقية ، فلك مما أفاء الله على المسلمين خمس الخمس من الغنيمة نفلاً" وخرج ابن أبي السرح بالجيش حتى قطع مصر ، فلما غل في أرض إفريقية اقتتل مع أهلها ، وتمكن من فتحها ، وبعدها دخل أهلها في الإسلام . وأقام ابن أبي السرح في القيروان ، وقسم ما أفاء الله على الجند ، وأخذ خمس الخمس ، وبعث بأربعة أخماسه إلى عثمان ، فشكى الجند قائدهم فيما أخذ ، ووفدوا وفداً إلى عثمان في ذلك ، فقال لهم : (أنا نفلته ، وقد أمرت له بذلك ، وذاك إليكم الآن فإن رضيتم فقد جاز ، وإن

سخطتم فهو رد . قالوا : فإننا نسخطه ، قال : فهو رد وكتب إلى عبد الله برد ذلك واستصلاحهم . قالوا : فاعزله عنا ، فإنا لا نريد أن يتأمر علينا ، وقد وقع ما وقع ، فكتب إليه أن استخلف على إفريقية رجلاً ممن ترضى ويرضون ، وأقسم الخمس الذي كنت نفلت لك في سبيل الله ، فإنهم قد سخطوا النفل ، ففعل ، ورجع عبد الله بن سعد إلى مصر) (96) .

وفي مصر وبعد أن وصلها عبد الله بن سبأ اليهودي بدأ الناس بالشكوى من أميرهم عمرو بن العاص ، وفي ذلك يقول الحافظ الذهبي : (وقال سيف بن عمر عن عطية عن يزيد الفقعسي ، قال : لما خرج ابن السوداء إلى مصر نزل على كنانة بن بشر مرة ، وعلى سودان بن حمران مرة ، وانقطع إلى الغافقي فشجّه الغافقي فكلمه ، وأطاف به خالد بن ملجم وعبد الله بن رزين ، وأشباه لهم ، فصرف إليهم القوم ، فلم يجدهم يجيبون إلى الوصية ، فقال : عليكم بناب العرب وحجرهم . ولسنا من رجاله ، فأروه أنكم تزرعون ، ولا تزرعوا العام شيئاً حتى تنكسر مصر ، فتشكوه إلى عثمان فيعزله عنكم ، ونسأل من هو أضعف منه ونخلو بها نريد ، ونظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكان أسرعهم إلى ذلك محمد بن أبي حذيفة ، وهو ابن خال معاوية وكان يتيماً في حجر عثمان ، فكبر وسأل عثمان الهجرة إلى بعض الأمصار ، فخرج إلى مصر ، وكان الذي دعاه إلى ذلك أنه سأل عثمان العمل ، فقال : لست هناك .

قال : ففعلوا ما أمرهم به ابن السوداء ، ثم إنهم خرجوا ومن شاء الله منهم ، وشكوا عمرواً واستعفوا منه ، وكلّمنا نهنه = أي كف = عثمان عن عمرو قوماً وسكتهم انبعث آخرون بشيء آخر ، وكلّمهم يطلب عبد الله بن سعد بن أبي السرح ، فقال لهم عثمان : أمّا عمرو فسنزعه عنكم ونقره على الحرب ، ثم ولي ابن أبي السرح خراجهم وترك عمرواً على الصلاة ، فمضى في ذلك سودان وكنانة بن بشر ، وخارجة ، فيما بين عبد الله بن سعد ، وعمرو بن العاص ، وأغروا بينهما حتى تكاتبا على قدر ما أبلغوا كل واحد . وكتب إلى عثمان ، فكتب ابن أبي السرح : إن خراجي لا يستقيم ما دام عمرو على الصلاة ، وخرجوا فصّدقوه واستعفوا من عمرو ، وسألوا ابن أبي السرح ، فكتب عثمان إلى عمرو : إنه لا خير لك في صحبة من يكرهك فأقبل ، ثم جمع مصر لابن أبي السرح) (97) .

إذن ومن خلال ما تقدم نصل إلى نتيجة وهي :

1- إن عثمان بن عفان (رضي الله عنه) وقد وعد بن أبي السرح بخمس الخمس إن فتح الله على يديه إفريقية لم يكن مبتدعاً ، فمن قبله وعد الرسول (صلى الله عليه وسلم) سراقعة بن مالك في رحلة الهجرة من مكة إلى المدينة بسواري

كسرى ، إن ضلل عنه من خرج في طلبه من قریش ، ثم إنه (رضي الله عنه) قد تراجع عن تنفيذ ما أراد عندما وجد أن ذلك سيؤدي إلى إيقاع الفتنة بين القائد بن أبي السرح وبين جنده في إفريقية ، بل إنه وسداً للزريعة الفتنة يعزل ابن أبي السرح عن إمارة القيروان ، ويرجعه إلى مصر جندياً تحت إمرة عمرو بن العاص .

2- إن عبد الله بن أبي السرح كان أحد قادة الفتح الإسلامي في إفريقية ، وقد ولاه عثمان على بعض أعمال مصر بطلب من أهلها بعد أن شكوا إليه أميرهم عمرو بن العاص .

3- إن أتباع ابن السوداء = عبد الله بن سبأ = كان لهم الأثر الواضح أولاً في إثارة الناس على أميرهم عمرو بن العاص ، وثانياً في الإيقاع بين عاملي عثمان على مصر : عمرو وابن أبي السرح .

4- إن عزل عثمان لعمرو عن جميع أعمال مصر كان لكراهة أهل مصر له ، وجسماً للخلاف بينه وبين ابن أبي السرح .

والآن أين هو الخطأ في هذه التصرفات لعثمان رضي الله عنه ، ألا يجوز لنا وبلغه أهل العصر أن نقول بأن سيدنا عثمان كان ديمقراطياً في إدارته لشؤون الدولة؟ ولكن يبدو أن ديمقراطيته لم تكن الأسلوب المناسب في التعامل مع الخوارج الذين خرجوا عليه ابتغاء الفتنة .

ثانياً: عزل عثمان أبا موسى الأشعري عن البصرة

وكان والياً عليها منذ عهد عمر بن الخطاب ، وعندما ولي عثمان الخلافة أقره عليها بضع سنين ثم عزله ، وأمر عليها عبد الله بن عامر ، وله من العمر خمساً وعشرين سنة ، وهو من بني عبد شمس وابن خال عثمان (98) .

وفي سبب عزل عثمان أبا موسى جاء في تاريخ الطبري : أنه في السنة الثالثة من خلافة عثمان كفر أهل إيدج والأكراد فنأدى أبو موسى في الناس ليخرجوا إليهم ، وحضهم على الجهاد وذكر فضل جهاد الرجل راجلاً غير راكب ، الأمر الذي حمل بعض أهل البصرة على الخروج رجلاً بينما قال آخرون : لا والله لا نعجل بشيء حتى ننظر صنيعه ، فإن أشبه قوله فعله ، فعلنا كما فعل أصحابنا .

فلما كان يوم خروج أبي موسى ، أخرج أحماله من قصره على أربعين بغلاً ، فتعلق بعض أهل البصرة بعنان دابته ، وقالوا : إحملنا على بعض هذه الفضول ، وارغب من الرجل فيما رغبنا فيه ، ففزع القوم حتى تركوا دابته ، ومضى . فأتوا عثمان ، فاستغفوه منه ، وقالوا : ما كل ما نعلم نجب أن نقوله ، فأبدلنا به ، فقال من تحبون؟ فقال غيلان بن خرشة ، في كل أحد عوض من هذا العبد الذي قد أكل أرضنا ، وأحيا أمر الجاهلية فينا ، فلا ننفك من أشعري كان يعظم ملكه عن الأشعرين ، ويستصغر ملك البصرة ، وإذا أمرت علينا صغيراً كان فيه عوض منه أو مهترأ كان فيه عوض منه ، ومن بين ذلك من جميع الناس خير منه . فدعا عثمان عبد الله بن عامر وأمره على البصرة ، وكان قبل ذلك قد استعمله سنة على سجستان من بلاد فارس ، بعد أن عزل عنها عبد الله بن عمير الليثي (99) .

ثالثاً: عزل عثمان سعد بن أبي وقاص عن ولاية الكوفة وكان قد استعمله عليه سنة وبعض أخرى ، وسبب عزله ما حصل بينه وبين عبد الله بن مسعود والي بيت المال في الكوفة من خلاف ، يعود إلى أن سعد استقرض من بيت المال مالاً ، فلما طلب منه عبد الله أداء ما عليه لم يتيسر عليه الأداء ، فارتفع بينهما الكلام حتى استعان عبد الله بأناس على استخراج المال من سعد ، واستعان سعد بأناس على استنظاره ، وافترقوا وبعضهم يلوم بعضاً ، ولما بلغ عثمان الذي كان بينهما غضب عليهما وهم يعزلهما لكنه عاد وأقر عبد الله بن مسعود على بيت المال ، وعزل سعداً وأخذ ما عليه من مال ، واستعمل بدلاً منه الوليد بن عقبة ، وعندما قدم الوليد إلى الكوفة لم يحتجج عن الناس ولم يكن على داره باب ، فكان أحب الناس في الناس ، وأرفقهم بهم ، واستمر والياً على الكوفة خمس سنين حيث عزله عثمان وعين مكانه سعيد بن العاص (100) .

واستعمال الوليد بن عقبة على الكوفة كان أحد الأسباب التي نجمها الإباضية على عثمان (رضي الله عنه) فقد جاء في رسالة عبد الله بن إياض إلى عبد الملك بن مروان : (..... ونفى من الكوفة كعب بن أبي الحنكة ، وجندب بن زهير ، وجندب هو الذي قتل الساحر الذي كان يلعب به الوليد بن عقبة وما نقمناه عليه أنه أقر أخاه الوليد بن عقبة على المؤمنين وكان يلعب بالسحرة ويصلي بالناس سكراناً فاسقاً في دين الله ، أمره من أجل قرابته على المؤمنين المهاجرين والأنصار) (101)

وبادئ ذي بدء وقبل الشروع في الحديث عما نُسب إلى الوليد من شرب الخمر ولعب بالسحرة ، نشير إلى أمرين :

الأول :- أن الأخوة في الرضاة التي كانت بين عثمان والوليد لم تكن هي السبب في تولية الوليد على الكوفة ، فهو قبل ذلك كان عاملاً لعمرو بن الخطاب على عرب

الجزيرة، إذن فعثمان لم يكن مبتدعاً في استعمال الوليد، وإذا اتهم في ذلك فينبغي أن يوجه الاتهام من قبله إلى عمر بن الخطاب.

الأمر الثاني: أن الوليد مع أنه كان محبوباً بين الناس، إلا أن جماعة من أهل الكوفة كانت تكيد له ومنهم: أبو مروء، وجندب الأزدي الذي نفاه عثمان، وأبو زينب، وسبب نقيمتهم عليه كما جاء في تاريخ الطبري (102) وفي الكامل لابن الأثير (103) أن شباباً من أهل الكوفة قد تسوروا دار ابن الحيسمان الخزاعي، فخرج عليهم بالسيف، فلما رأى كثرتهم استصرخ، فقالوا له: اسكت فإنما هي ضربة حتى نريحك. وكان جاره أبو شريح الخزاعي على سطح داره، فسمع صراخه، وأشرف على اللصوص فصاح بهم لكنهم لم يلتفتوا إليه وقتلوا ابن الحيسمان، فأحاط الناس بهم وأخذوهم ومنهم زهير بن جندب الأزدي ومروء بن أبي المروء الأسدي، وشبيل بن أبي الأزدي، فشهد عليهم أبو شريح وابنه أنهم قتلوا ابن الحيسمان، فكتب فيهم الوليد بن عقبة إلى عثمان فأمره بقتلهم، فقتلهم على باب القصر، وفي ذلك قال عمرو بن عاصم التميمي:

لا تأكلوا أبداً جيرانكم سرفاً أهل الزعارة في مُلك ابن عَفَّانِ
إن ابن عَفَّان الذي جَرَّبْتُمْ فطم اللصوص بمُحكَمِ الفُرْقَانِ
ما زال تعمل بالكتاب مُمِميناً في كل عُتْقٍ منهم وبنان

ومنذ تلك الحادثة أخذ أبو مروء وجندب الأزدي، ومن معهما من قتل أبناؤهم يحقدون على الوليد ويضعون عليه العيون.

وأما ما نسب إلى الوليد من شرب الخمر ولعب بالسحرة، فإنه وكما دلت على ذلك الروايات التي ساقها ابن جرير الطبري وابن الأثير كان من كيد أبي مروء وجندب ومن كان معهما، وما ذكرته تلك الروايات أن أبا زبيد الشاعر كان نصرانياً في بني تغلب، وكانوا أخواله، فظلموه ديناً له، فأخذ له الوليد بحقه، إذ كان عاملاً عليهم من قبل عمر بن الخطاب، فشكرها له أبو زبيد، وانقطع إليه، وغشيه بالمدينة فلما ولي الوليد الكوفة أتاه على مثل ما كان يأتيه بالجزيرة والمدينة، ولم يزل الوليد به حتى أسلم وحسن إسلامه، وفي آخر قدمة قدمها على الوليد أنزله دار الضيفان، وبينما هو عند الوليد أتى أت أبو زينب وأبو مروء وجندباً، فقال لهم: هل لكم في الوليد يشارب أبا زبيد؟ فثاروا في ذلك فقال أبو زينب وأبو مروء وجندب لأناس من وجوه أهل الكوفة: هذا أميركم وأبو زبيد خيرته، وهما عاكفان على الخمر، فقاموا معهم، ومنزل الوليد في الرحبة مع عمارة بن عقبة، وليس عليه باب فاقتحموا عليه من المسجد وبابه إلى المسجد، فلم يقبلاً الوليد إلا بهم، فنحى شيئاً، فأدخله

تحت السرير، فأدخل بعضهم يده فأخرجه، فإذا طبق عليه تفاريق عنب وإنما نحاء استحياء أن يروا طبقه ليس عليه إلا تفاريق عنب = فقاموا فخرجوا على الناس فأقبل بعضهم على بعض يتلاومون، وسمع الناس بذلك، فأقبل الناس عليهم يسبونهم ويلعنونهم، فستر الوليد عليهم ذلك وكنم الأمر عن عثمان.

وبعد ذلك جاء جندب ورهط معه إلى عبد الله بن مسعود، فقالوا: الوليد يعتكف على الخمر وأذاعوا ذلك حتى طُرح على ألسنة الناس، فقال ابن مسعود: من استتر عناً بشيء لم تنتج عورته ولم نهتك ستره، فأرسل الوليد إلى ابن مسعود فأثاه، فعاتبه في ذلك وقال: أيرضى من مثلك بأن يجيب قوماً موتورين بما أجبت علي! أي شيء استتر به؟ إنما يقال هذا للمريب. فتلاحيا وافترقا على تغاضب.

ثم أتى الوليد بن عقبة بساحر فأرسل إلى عبد الله بن مسعود يسأله عن حده، فقال: وما يدريك أنه ساحر؟ قال: زعم هؤلاء النفر-لنفر جاءوا به- أنه ساحر، قال ما يُدريك أنه ساحر! قالوا: يزعم ذلك، قال: أساحر أنت؟ قال: نعم، قال: وتدرى ما السحر؟ قال: نعم وثار إلى حمار فجعل يركبه من قبل ذنبه، ويريه أنه يخرج من فمه واستيه- فقال ابن مسعود: فاقتله فانطلق الوليد، فنادوا في المسجد أن رجلاً يلعب بالسحر عند الوليد، فأقبلوا، وأقبل جندب واغتنمها يقول: أين هو؟ حتى أريه! فضربه، فاجتمع رأي عبد الله بن مسعود والوليد على حبسه لتعديه على حق ولي الأمر في إقامة الحد. وكتب الوليد في ذلك إلى عثمان، فأجابه عثمان: أن استحلفوه بالله ما علم برأيكم فيه، وأنه لصادق بقوله فيما ظن من تعطيل حده. وعززوه، وخلوا سبيله. وتقدم إلى الناس في ألا يعملوا بالظنون، وألا يقيموا الحدود دون السلطان، فإنما نقيض المخطئ ونؤدب المصيب، ففعل ذلك به، وترك لأنه أصاب حداً.

وغضب لجندب أصحابه فخرجوا إلى المدينة، وقدموا إلى عثمان واستعفوه من الوليد، فقال لهم عثمان: تعملون بالظنون وتخطئون في الإسلام، وتخرجون بغير إذن، ارجعوا، فردهم، فلما رجعوا إلى الكوفة أتاهم كل من كان في نفسه شيء على الوليد، وأجمعوا أمرهم على التخطيط لعزل الوليد عن الكوفة، وانتدبوا لذلك أبا زينب بن عوف وأبا مروء الأزدي فأخذوا يرتادوا مجلس الوليد، وبينما هم معه يوماً في بيته مع القوم، وله امرأتان في الخدع، وبينهما وبين القوم ستر، نام الوليد، فتفرق القوم عنه وتأخر عنهما أبو زينب وأبو مروء، فتناول أحدهما خاتم الوليد ثم خرجا، فاستيقظ الوليد وامرأته عند رأسه، ولم ير خاتمه، فسألها عنه، فلم يجد عندهما منه علماً، قال: فمن بقي آخر القوم؟ قالتا: رجلان لا نعرفهما، ما غشياك إلا منذ قريب، قال: صفاهما، فوصفاهما، وقالتا عن أحدهما، وقد وصفته رأينا يده على يدك. فقال: ذاك أبو زينب، والآخر أبو مروء، وقد أرادا داهية،

فلت شعري ماذا يريدان؟ فطلبهما ، فلم يقدر عليهما ، وكان قد توجهتا مع نفر من أهل الكوفة إلى المدينة ، وشهدا عند عثمان أن الوليد قد شرب الخمر ، فقال لهما عثمان أتشهدان أنكما رأيتماه يشرب الخمر؟ فقالا : لا ، قال : فكيف؟ قالوا : اعتصرناهما من لحيته ، وهو يقيء الخمر فقال عثمان ما بقي الخمر إلا شاربها ، وبعث إلى الوليد ، فلما قدم إليه ، رأهما عنده ، وعلم بما شهدا به . فحلف الوليد ، وأخبر عثمان بخبرهما ، فقال له : نقيم الحدود ويؤى شاهد الزور بالنار ، فاصبر يا أخي ، فأمر به فجلد الحد ، ثم عزله عن الكوفة وأمر عليها سعيد بن العاص ، وافترق أهل الكوفة في الوليد على فرقتين : العامة معه ، والخاصة عليه . (104)

وعلى تقدير عدم صحة هذه الروايات ، وأن ما نسب إلى الوليد كان صحيحاً ، فما ذنب عثمان في كل ذلك؟ فهو قد استعمل رجلاً استعمله عمر بن الخطاب ، وكان مرضياً عند عامة أهل ولايته ، وعندما قيل عنه ما قيل أقام عليه الحد ، وعزله عن الولاية .

وبعد هذا أفلا ينعق الاباضية بما قاله علي بن أبي طالب لأسلافهم من أهل الكوفة ، وقد وجد بعضهم يعيبون على عثمان توليته الوليد : إنكم وما تعيرون به عثمان كالطاعن نفسه ليقتل رذفة ، ما ذنب عثمان في رجل قد ضربه بفعله ، وعزله عن عمله! وما ذنب عثمان فيما صنع عن أمرنا (105) .

هذا ويبدو = والله أعلم= أن ما كان من بعض أهل الكوفة ليس سببه فسق هذا الوالي أو ذاك ، إنما سببه أنهم كرهوا أن يتأمر عليهم أحد من قريش ، ذلك أن أهل الكوفة من القبائل الربعية ، وقريش من القبائل المضرية والنزاع بين الربعيين والمضريين معروف في العصر الجاهلي (106) ولهذا كان من أصول الدعوة الاباضية وقد نبتت جذورها في الكوفة أن الأئمة لا يكونون من قريش .

ولا أدل على هذا الذي نقول من أن بعض شعراء الكوفة قد قال بعد أن تولى عليهم سعيد بن العاص :

فررت من الوليد إلى سعيد كأهل الحجر إذ جزعوا فباروا
يلينا من قريش كل عام أمير محدث أو مستشار
لنا نار نخوفها فنخشى وليس لهم فلا يخشون نار (107)

ثم إن سعيد بن العاص عندما قدم والياً على الكوفة نزل وسأل عن أهلها ، فعرف حالهم وكتب في ذلك إلى عثمان بن عفان بالذي انتهى إليه قائلًا : إن أهل الكوفة قد اضطرب

أمرهم وغلب أهل الشرف منهم والبيوتات والسابقة والقُدمة ، والغالب على تلك ؛ البلاد روادف ردت وأعرب لحقت ، حتى ما ينظر إلى ذي شرف ولا بلاء من نازلتها ولا نابتها .

فكتب إليه عثمان أمّا بعد : ففضل أهل السابقة والقُدمة من فتح الله عليه تلك البلاد ، وليكن من نزلها بسببهم تبعاً لهم ، إلا أن يكونوا تناقلوا عن الحق ، وتركوا القيام به ، وقام به هؤلاء ، واحفظ لكل منزلته ، وأعطهم جميعاً بقسطهم من الحق ، فإن المعرفة بالناس بها يصاب العدل .

فأرسل سعيد إلى وجوه الناس من أهل الأيام والقادسية فقال : أنتم وجوه من وراءكم ، والوجه ينبئ عن الجسد ، فأبلغونا حاجة ذي الحاجة ، وخلّة ذي الخلّة ، وخلص بالقراء والمتسمتين في سُمّره ، فكأنما كانت الكوفة يبسا شملته نار ، وفشت القالة والإذاعة .

فكتب سعيد إلى عثمان بذلك ، فنادى منادى عثمان : الصلاة جامعة ، فاجتمعوا ، فأخبرهم بالذي كتب به إلى سعيد ، وبالذي كتب به إليه فيهم ، وبالذي جاءه من القالة والاذاعة فقالوا : أصبت فلا تسعفهم في ذلك ، ولا تطمعهم فيما ليسوا له بأهل ، فإنه إذا نهض في الأمور من ليس لها بأهل لم يحتملها وأفسدها . فقال عثمان : يا أهل المدينة استعدوا واستمسكوا ، فقد دبت إليكم الفتن ونزل (108) .

وما نعمة الاباضية على سيدنا عثمان (رضي الله عنه) أنه نفى جماعة من المسلمين من أمصارهم . فقد نفى أناساً من الكوفة منهم : كعب بن أبي الحنكة ، وجندب بن زهير ، وزيد بن صوحان ونفى من أهل البصرة عامر بن عبد الله القسري ، ومذعور العنبري وقيل بأنه نفى من المدينة الصحابي الجليل أبا ذر الغفاري ، نفاه من المدينة الريزة وهي مكان قرب المدينة .

والاباضية في هذه القضية غفلوا عن أمر ، وأغفلوا آخر ، أمّا الذي غفلوا عنه فهو أن النفي من العقوبات التي يجوز شرعاً لولي الأمر أن يوقعها تحقيقاً لمصلحة أو دفعاً لمفسدة (109) وأمّا الأمر الذي أغفله الاباضية فهو السبب الذي من أجله نفى عثمان (رضي الله عنه) بعض الناس من الكوفة ومن البصرة ، يقول ابن كثير في أحداث سنة ثلاث وثلاثين : (وفي هذه سير عثمان بعض أهل البصرة منها إلى الشام ، وإلى مصر بأسباب مسوغة لما فعله (رضي الله عنه) ، فكان هؤلاء ممن يؤلب عليه ، ويمالئ الأعداء في الخط والكلام فيه ، وهم الظالمون في ذلك ، وهو البارّ الراشد (رضي الله عنه)) (110) .

وقد جاء في بعض الروايات التاريخية تفصيل السبب الذي لأجله نفى عثمان بعض أهل الكوفة ففي تاريخ الطبري ، وفي الكامل لابن الأثير أن سعيد بن العاص بعد أن قدم

إلى الكوفة والياً عليها ، كان يسمر عنده وجوه أهلها ، وفي ذات مرة وبينما هم عنده يتحدثون ، قال رجل منهم : ما أجود طلحة بن عبيد الله ، فقال سعيد : إن من له مثل الشئاستج = ضيعة كانت لطلحة في الكوفة = لحقيق أن يكون جواداً ، والله لو أن لي مثله لأعاشكم الله به عيشاً رغداً .

فقال عبد الرحمن بن حبيش وهو حدث : والله لوددت أن هذا الملطاط لك = يعني سعيد = وهو ما كان للأكاسرة على جانب نهر الفرات الذي يلي الكوفة ، فثار به الأشر ، وجندب ، وأبن ذي الحنكة ، وصعصة ، وابن الكواء ، وكميل ، وعمير بن ضابئ ، فأخذوه فثار أبوه ليمنع عنه فضربوهما حتى غشي عليهما ، وجعل سعيد يناشدهم ويأبون حتى قضوا منهما وطراً ، فسمعت بذلك بنو أسد فجاؤوا وفيهم طلحة فأحاطوا بقصر سعيد ، وركبت القبائل فعادوا بسعيد ، فخرج سعيد إلى الناس ، فقالا : أيها الناس قوم تنازعوا وقد رزق الله العافية . فردهم ، فتراجعوا ، وأفاق الرجلان ، فقال : قاتلنا غاشيتك .

فقال : لا يغشوني أبداً ، فكفأ ألسنتكما ولا تحزباً الناس . ففعلاً ، وقعد أولئك نفر في بيوتهم وأقبلوا يقعون في سعيد وعثمان ، واجتمع إليهم الناس حتى كثروا . فكتب سعيد وأشرف أهل الكوفة إلى عثمان في إخراجهم ، فكتب إليهم أن يلحقوهم بمعاوية في الشام ، وكتب إلى معاوية : إن أهل الكوفة قد أخرجوا إليك نفراً خلقوا للفتنة ، فرعهم وقم عليهم ، فان أنست منهم رشداً فاقبل منهم ، وإن أعيوك فاردهم عليهم .

فلما قدموا على معاوية رحب بهم ، وأجرى عليهم بأمر من عثمان ما كان يجري عليهم بالعراق من الأرزاق ، وكان يتغدى ويتعشى معهم ، فقال لهم يوماً¹ : إنكم قوماً من العرب لكم أسنان وألسنة ، وقد أدركتم بالاسلام شرفاً وغلبتم الأمم وحويتم مراتبهم وموارثهم ، وقد بلغني أنكم نقمتم قريشاً ، وإن قريشاً لو لم تكن عدتم أذلة كما كنتم ، إن أثمتكم لكم إلى اليوم جنة فلا تشذوا عن جنتكم ، وإن أثمتكم اليوم يصبرون لكم على الجور ، ويحتملون منكم المؤونة ، والله لتنتهن أو ليبتلينكم الله بمن يسومكم ، ثم لا يحمداكم على الصبر ، ثم تكونون شركاء لهم فيما جررت على الرعية في حياتكم وبعد موتكم .

فقال رجل من القوم ، يقال له صعصة : أما ما ذكرت من قريش فإنها لم تكن أكثر العرب ولا أمنعها في الجاهلية ، فتخوفنا ، وأما ما ذكرت من الجنة فإن الجنة إذا احترقت خلص إلينا .

فقال معاوية : عرفتكم الآن ، علمت أن الذي أغراكم على هذا قلة العقول ، وأنت خطيب القوم ، ولا أرى لك عقلاً ، أعظم عليك أمر الاسلام ، وأذكرك به ، وتذكرني الجاهلية ، وقد وعظتكم إن قريشاً لم تعز في جاهلية ولا اسلام إلا بالله عز وجل ، لم تكن بأكثر العرب ، ولا أشدهم ، ولكنهم كانوا أكرمهم أحساباً ، وأعظمهم أخطاراً ، وأكملهم مروءة ، ولم يمتنعوا في الجاهلية ، والناس يأكل بعضهم بعضاً إلا بالله الذي لا يستذل من أعز ، ولا يوضع من رفيع ، فبؤأهم حرماً آمناً يتخطف الناس من حولهم فكان الله يحوطهم في الجاهلية وهم على كفرهم بالله ، أفترأه لا يحوطهم وهم على دينه ، وقد حاطهم في الجاهلية من الملوك الذين كانوا يدينونكم! أفألك ولأصحابك ثم قام معاوية وتركهم . وعاد إليهم من القابلة ، وذكرهم وما قال لهم : أليس أول ما ابتدأتكم به أن أمرتكم بتقوى الله وطاعة نبيه ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا؟ قالوا : بل أمرت بالفرقة وخلاف ما جاء به النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : إني أمركم الآن إن كنت فعلت فاتوب إلى الله ، وأمركم بتقواه وطاعته وطاعة نبيه (صلى الله عليه وسلم) ولزوم الجماعة وأن توقروا أثمتكم وتدلوههم على أحسن ما قدرتم عليه .

فقال صعصة : فإننا نأمرك أن تعتزل عملك فإن في المسلمين من هو أحق به منك من كان أبوه أحسن قدماً في الإسلام من أبيك ، وهو أحسن في الإسلام قدماً منك ، فقال : والله إن لي في الإسلام قدماً ، ولغيري كان أحسن قدماً مني ، ولكنه ليس في زمانني أحد أقوى على ما أنا فيه مني ، ولقد رأى ذلك عمر بن الخطاب ، فلو كان غيري أقوى مني لم تكن عند عمر هودة لي ولا لغيري ، ولم أحدث من الحدث ما ينبغي لي أن أعتزل عملي ، ولو رأى ذلك أمير المؤمنين لكتب إلي فاعتزلت عمله . فمهلاً فإن في ذلك وأشباهه ما يتمنى الشيطان ويأمر ، ولعمري لو كانت الأمور تقضى على رأيكم وأمانتكم ما استقامت لأهل الإسلام يوماً ولا ليلة ، فعاودوا الخير وقولوه

ثم قام معاوية من عندهم وكتب إلى عثمان بما وجده عندهم ، وطلب ردهم إلى الكوفة ، فكتب إليه عثمان يأمره أن يردهم إلى سعيد بن العاص بالكوفة ، فردهم إليه ، فلم يكونوا إلا أطلق ألسنة منهم حين رجعوا . (III)

إذن فالذين أخرجهم عثمان بن عفان من العراق كانوا عامل فتنة ، وعنصر شغب في الدولة ، وإذا لم يكن له حق تأديبهم ، فكيف تستقيم الأمور في الدولة ، ولا نبعد عن الحقيقة إذا قلنا بأن تسامح عثمان ، وسياسة اللينة التي اتبعها في التعامل مع أولئك

وغيرهم هي التي شجعتهم على الخروج عليه متعلقين بحجج واهية ، ومتظاهرين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وأما ما قيل من أن عثمان (رضي الله عنه) قد نفى أبا ذر الغفاري عن المدينة إلى الربرة ، فإن الروايات تدل على أن أبا ذر هو الذي طلب الخروج إلى الربرة ، لا أن عثمان هو الذي أخرجه ، فقد جاء في تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي عن حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت ، قالت أم ذر : (والله ما سير عثمان أبا ذر - تعني إلى الربرة - ولكن رسول الله (ص) قال له : إذا بلغ البناء سلماً فاخرج منها) (112) .

وجاء في تاريخ الطبري أن أبا ذر عندما قدم المدينة من الشام ورأى البناء قد بلغ جبل سلج ، قال بشر أهل المدينة بغارة شعواء ، وحرب مذكاة . أي ذات أهوال . ثم قال لعثمان : فتأذن لي في الخروج ، فإن المدينة ليست لي بدار؟ فقال : أو تستبدل بها إلا شراً منها! قال : أمرني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن أخرج منها إذا بلغ البناء سلماً ، قال : فانفذ لما أمرك به . قال : فخرج حتى نزل الربرة فحط بها مسجداً ، وأقطعه عثمان صرمة من الأبل = ما بين العشرين والثلاثين = وأعطاه مملوكين ، وأرسل إليه : أن تعاهد المدينة حتى لا ترتد أعرابياً ، ففعل . (113)

هذا وقد ذكرت الروايات التاريخية أن قدوم أبي ذر إلى المدينة من الشام ، كان بسبب ما حصل بينه وبين معاوية بن أبي سفيان ، ذلك أن أبا ذر كان قد ذهب إلى أنه لا ينبغي أن يكون في ملك المسلم أكثر من قوت يومه وليلته ، أو شيء ينفقه في سبيل الله ، وأخذ يدعو إلى ذلك حتى ولع الفقراء بدعواه ، وأوجبوا ذلك على الأغنياء ، فشكا الأغنياء إلى معاوية ما يلحقون من الفقراء ، فأرسل معاوية إلى أبي ذر ، فقال : اذهب إلى أبي ذر فقل له : أنقذ جسدي من عذاب معاوية ، فإنه أرسلني إلى غيرك ، وإنني أخطأت بك . ففعل ذلك ، فقال له أبو ذر : يا بني قل له : والله ما أصبح عندنا من دنائيرك دينار ، ولكن أخرنا ثلاثة أيام حتى نجتمعها ، فلما رأى معاوية أن فعله يصدق قوله ، كتب إلى عثمان أن أبا ذر قد ضيق عليّ ، وقد كان كذا كذا للذي يقوله الفقراء ، فكتب إليه عثمان أن جهّز أبا ذر إليّ وابعث معه دليلاً ، وزوده ، وأرفق به وعندما وصل أبو ذر المدينة دخل على عثمان ، فسأله ما لأهل الشام يشكون ذرب لسانك؟ فأخبره ، فقال : يا أبا ذر عليّ أن أقضي ما عليّ وأن أدعو الرعية إلى الاجتهاد والاقتصاد وما عليّ أن أجبرهم على الزهد (114) .

وما يقال في العلاقة بين معاوية وأبي ذر غير ما تقدم ، فأمور لا تصح ، يقول ابن الأثير : (وفي هذه السنة = أي سنة ثلاثين للهجرة = كان ما ذكر في أمر أبي ذر ، وإشخاص معاوية

إياه من الشام إلى المدينة ، وقد ذكر في سبب ذلك أمور كثيرة من سبب معاوية إياه وتهديده بالقتل ، وحمله إلى المدينة من الشام بغير وطاء ، ونفيه من المدينة على الوجه الشنيع ، لا يصح النقل به ، ولو صح لكان ينبغي أن يعتذر عن عثمان فإن للإمام أن يؤدب رعيته وغير ذلك من الأعداء ، لا أن يجعل ذلك سبباً للطعن عليه . (115)

وأخيراً فإن أبا ذر لم يُحمّل الذي حصل بينه وبين عثمان أكثر مما يحتمل ، فلم يشق عصا الطاعة ، ولم ير جواز الخروج على عثمان ، فقد روى الحافظ الذهبي عن أبي جويرية عن زيد بن خالد الجهني أن أبا ذر قال لعثمان : والله لو أمرتني أن أحبو لحبوت ما استطعت .

وروى عن عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت قال : قال أبو ذر لعثمان : يا أمير المؤمنين افتح الباب لا تحسبني من قوم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية . وروى عن العوام بن حوشب قال : حدثني رجل عن شيخ وامرأته من بني ثعلبة قال : نزلنا بالربرة ، فمر بنا شيخ أشعث فقالوا : هذا من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فاستأذناه أن نغسل رأسه ، فأذن لنا واستأنس بنا ، فبينما نحن كذلك إذ أتاه نفر من أهل العراق ، فقالوا : يا أبا ذر فعل بك هذا الرجل وفعل ، فهل أنت ناصب لك راية = أي حتى يجتمع عندك الناس فيناصروك = فقال : لا تذلو السلطان فإنه من أذل السلطان فلا توبة له ، والله لو أن عثمان صلبني على خشبة لسمعت وصبرت ورأيت أن ذلك خير لي (116) .

وإذا اعتبرنا أبا ذر صاحب حق فيما حصل ، وأنه مظلوم أعتدي عليه بالنفي والطرء ، فإن المطالبة بحقه تكون له أولاً ، ثم إنه إذا أسقط حقه فليس لغیره المطالبة بهذا الحق ، ثم إذا كانت عقوبة الاعتداء على أقدس حق من حقوق الإنسان ، وهو حق الحياة ، تسقط بعفو أولياء المقتول ، وكانت عقوبة الاعتداء على ما دون النفس بالجرح أو الضرب تسقط بعفو المجني عليه ، فما بال الاباضية لا يرضون أن يكون أبو ذر قد عفا عن اعتداء وقع على حق من حقوقه ، هو أدنى من حق الحياة ، ألا وهو حرّيته في الإقامة والتنقل؟

ولا أظن المعاصرين من علماء الاباضية قد جهلوا الروايات التي تدل على سماحة أبي ذر وعفوه ، ولا أظنهم كذلك قد جهلوا الروايات التي نقلناها في كل ما نقمه أسلافهم على عثمان ، فهم وكما نقلنا عنهم قد رجعوا إلى كتب التاريخ التي رجعنا إليها ، يتقنون فيها عن شيء من سيرة سيدنا عثمان يبررون فيه موقف أسلافهم منه ، وهم إذا اطلعوا على تلك الروايات فما بالهم يغضون الطرف عنها؟ هل لأن ما ذهبوا إليه هو الحق وما عداه هو الباطل؟ أم هل لأنهم أصدق حديثاً من غيرهم ، ومصادرهم أوثق من غيرها؟ أم هل لأن لهم أن

يرجحوا ويختاروا ما شاءوا باعتبارهم أهل حق واستقامة؟ إنهم بشر يجور في حقهم ما يجور في حق غيرهم من الخطأ والغفلة والتعصب .

وإذا لم يطلعوا على تلك الروايات ، فباطلهم عليها من خلال كتابنا هذا ، نأمل منهم أن يُعدلوا في مواقفهم تجاه سيدنا عثمان رضي الله عنه .

يقول سماحة الشيخ أحمد الخليلي مفتي سلطنة عمان في كتابه "نبذ التعصب المذهبي" رداً على الكتاب الذين يقصدون تشويه الحقيقة فيما يكتبونه عن الإباضية : (.....). وهل هؤلاء الكتاب أصحاب المقالات كانوا معصومين ، هل هم رسل من الله تعالى ، يجب تصديقهم على أي حال ، إن ما أثر عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ودون في كتب الحديث ، فيه كثير مما افترى عليه ولم يصدر منه ، وإذا كان الافتراء وقع على رسول الله (ص) فكيف لا يفترى على غيره من أمته؟ وكيف لا يفترى على من تمسكوا بهدي سيرته . فهؤلاء الذين كتبوا المقالات ليسوا في عصمة النبوة ، وليست كتاباتهم هي الحق ، وما دام الواقع يثبت أن كتاباتهم ليست من الحقيقة في شيء ، فلماذا يستند على تلك الكتب ، ويعول عليها دون غيرها؟ (117) .

ونحن نقول : عذراً سماحة الشيخ فإن ما قلته كما يصدق على الكتاب من غير الإباضية ، فإنه أيضاً يصدق على الكتاب من الإباضية ، وكما وقع الافتراء على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فإنه وقع أيضاً على صحابته الأخيار ، ومنهم سيدنا عثمان (رضي الله عنه) . وحتى يُنبذ التعصب المذهبي لابد من الدعوة إلى التحرر من تقليد الأقدمين في مواقف وقفوها وآراء ذهبوا إليها كان لها أثرها في إذكاء نار الفتنة بين أبناء الأمة الواحدة ، وذلك حتى لا يقع أبناء هذا الجيل في عوامل الفتنة التي وقع فيها الأقدمون .

وإني أسوق الواقعة التالية كدليل على حصول ما نحذر منه ، ففي الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2000 / 2001 ، كنت أقوم بتدريس مادة النظم الإسلامية لطلبة السنة الثانية في قسم التربية الإسلامية بكلية التربية بنزوى في عُمان ، وكان من موضوعات المادة : الحركات التشريعية في الإسلام ، فطلبت من بعض الطلبة إعداد تقارير عن مذاهب الفقه الإسلامي ، وفي محاضرة يوم الاثنين الموافق 12 / 3 / 2001 ، كان هذا الموضوع ، وبدأنا بالحديث عن المذهب الإباضي ، فقام الطالب الذي أعد تقريراً عن هذا المذهب ، باستعراض ما جاء فيه ، وإذا به يُرجع بدايات تكون المذهب إلى أيام الفتنة التي حصلت في عهد سيدنا عثمان ، فانتابني شعور بالدهشة ممزوجاً بحب استطلاع ما عند الطالب ، ولم أكن قد تسلمت التقرير منه ، فتركته يتحدث ، وإذا به يكرر نفس الأمور التي

نقمها الإباضية على سيدنا عثمان إلى أن قال : وانتهت الفتنة بقتل عثمان . فقاطعته وقلت هل قتل حقاً أم ظلماً؟ فما كان من طالب آخر إلا وأن بادر بالقول : إن عائشة وعلي قد أجازا قتله . فرددت على ذلك الطالب ، مبيناً مكانة سيدنا عثمان ، وعدم صحة ما ينسب إلى الصحابة من الاشتراك في قتله أو إباحت ذلك ، ثم طلبت من الطالب الأول متابعة تقريره ، فتحدث بعدها عن خلافة سيدنا علي كرم الله وجهه ، وتعرض لقضية التحكيم وما حصل بعدها ، ثم قال : وقتل علي وانتهت الخلافة إلى الغاشم بن العاصم معاوية بن أبي سفيان ، الذي كان السبب في مصائب الأمة فقاطعت طالباً منه الاختصار ، والتوقف عن سرد الأمور التاريخية وقلت : إن التقارير التي تقدم بعد ذلك يجب أن تتناول فقط التعريف بإمام المذهب وبتلاميذه الذين كان لهم أثر واضح في تطور المذهب وبالأصول التي اعتمد عليها المذهب في الاستدلال .

فما كان من الطالب إلا وأن سألتني عن رأيي فيما حصل من سيدنا علي تجاه أهل النهروان ، لكنني لم أجبه وطلبت منه الجلوس ، وكررت القول بعدم التعرض للعوامل التاريخية التي أدت إلى نشوء المذاهب الفقهية أو بعضها ، وتسلمت منه التقرير ، فوجدته قد اعتمد فيما كتب على كتاب أشرنا إليه سابقاً ، وهو "العقود الفضية في أصول الإباضية" ووضعت على التقرير بعض الملاحظات الشكلية ثم رددته إلى صاحبه ، وإني احتفظ عندي باسم ورقم هذا الطالب ، والطالب الآخر .

والآن ماذا يمكن أن يحصل لو كان في هذه الشعبة طلبة من مذاهب أخرى؟ ثم ما هو السبب؟ وما هي النتيجة؟

وأخيراً وبعد هذه الاستفاضة في تفاصيل الأحداث ، والادعاءات التي انتقدت على سيدنا عثمان أسجل الأمور التالية ، والتي أرجو من كل مسلم إباضي وغير إباضي أن يدين بها ويعتقدها .

الأمر الأول :- أن سيدنا عثمان هو أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وهذه البشارة في حقه ولاية الحقيقة ، وبالتالي لا يجوز أن ينعت بشيء من الأوصاف الذميمة ، التي أطلقت عليه بقصد أو بغير قصد .

الأمر الثاني :- أن التصرفات التي انتقدت على سيدنا عثمان سواء التي صدرت عنه مباشرة أو عن بعض ولاته ، هي اجتهادات إدارية ، قصد بها تنظيم شؤون الدولة ، وإذا جاز انتقادها عليه ، فإنها لا تعدو أن تكون أخطاء إدارية تنظيمية لا يسلم حاكم ، أي حاكم من الوقوع في مثلها .

الأمر الثالث :- أن مقتل سيدنا عثمان كان عدواناً وظلماً نتيجة لمؤامرة مدبرة من أعداء الإسلام ، قصدوا بها زعزعة أركان الدولة الإسلامية الفتية ، وشق وحدة الأمة لضعافها ، ومهما يكن فتلك دماء طهر الله منها أيدينا ، فلنظهر منها ألسنتنا وأقلامنا .

هوامش الفصل الثاني

المبحث الأول

- (1) أحمد : مسند الامام أحمد ، ج3 ، ص129 ، طبعة دار الفكر .
- (2) السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان ، ج1 ص43 ، ط (2) سنة 1989م . وزارة التراث القومي والثقافة ، وسيشار إليه هكذا : علماء وأئمة عمان : السير والجوابات . ورسالة ابن إياض مذكورة في ج2 ص325-345 .
- (3) سورة الأنعام : الآية (52) .
- (4) سورة الحشر : الآية (7) .
- (5) سورة البقرة : جزء من الآية (275) .
- (6) سالم بن حمد الحارثي : العقود الفضية في أصول الإباضية ، بدون طبعة ص 123-128 ، وسيشار إليه هكذا الحارثي : العقود الفضية .
- (7) سورة النساء : الآية (115) .
- (8) سورة المائدة : الآية (45) .
- (9) سورة النساء : الآية (52) .
- (10) سورة المائدة : الآية (47) .
- (11) الحارثي : العقود الفضية ص 129 .
- (12) المصدر السابق ص 133-134 .
- (13) المصدر السابق ص 137 .
- (14) سورة التوبة : الآية (12) .
- (15) سورة الحجرات : الآية (9) .
- (16) علماء وأئمة عُمان : السير والجوابات ج 1 ص 100,97 .
- (17) سورة الإسراء : الآية (27) .
- (18) يوسف بن إبراهيم الوارجلاني : الدليل والبرهان ، تحقيق سالم بن حمد الحارثي ، الطبعة (2) سنة 1997م ، وزارة التراث القومي والثقافة ، ج 1 ص 40-41 ، وسيشار إليه هكذا الوارجلاني : الدليل والبرهان ،
- (19) المرجع السابق ، هامش صفحة (41) .
- (20) مسلم : صحيح مسلم ، كتاب القسامة ، باب (ما يباح به دم المسلم) ج3 ص1302 ، حديث رقم (1676) .

(21) سورة الحجرات : الآية (9) .

(22) سورة التوبة : الآية (12) .

(23) الوارجلاني : الدليل والبرهان ج 1 ص 27 .

(24) المرجع السابق ج 1 ص 50 .

(25) سورة آل عمران : الآية 110 .

(26) الشماخي : السير ، ج 1 ص 40،39 ، وهو مرجع سابق .

(27) سورة الحجرات : جزء من الآية (10) .

(28) الشماخي : السير ج 1 ص 40 .

(29) مهنا البوسعيدي : لباب الآثار ، مرجع سابق ، ج 1 ص 249،248 .

(30) سالم الحارثي : العقود الفضية ص 20 .

(31) المصدر السابق ص 20 .

(32) سورة المائدة : الآية (54) .

(33) سالم الحارثي : العقود الفضية ص 29-30 .

(34) ناصر بن مطر المسقري : الاباضية في ميدان الحق ، ط (1) سنة 1999م ، مطابع النهضة بمسقط ص 67-70 ، وسيشار إليه هكذا : ناصر المسقري : الاباضية في ميدان الحق .

(35) رواه ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، المقدمة ج1 ص 41 ، حديث رقم (110) .

(36) الحاكم : المستدرك على الصحيحين ، ج 3 ص 107 ، كتاب معرفة الصحابة ، طبعة دار المعرفة ، وقال عنه : صحيح الاسناد ولم يخرجاه .

(37) مسلم : صحيح مسلم ، كتاب فضائل الصحابة ، باب (فضل عثمان) ج 4 ص 1866 ، حديث رقم (2401) .

(38) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، المقدمة ، حديث رقم (154) ، ج 1 ص 55 .

(39) مسلم : صحيح مسلم ، كتاب فضائل الصحابة ، باب (فضل عثمان) ج 4 ص 1868 ، حديث رقم (2403) .

(40) سالم الحارثي : العقود الفضية ص 163 .

(41) المصدر السابق ص 28 .

(42) علي يحيى معمر : الاباضية بين الفرق الإسلامية ، الطبعة (2) سنة 1994م ، ج 1 ص 10-11 ، طبعة وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عُمان ، وسيشار إليه هكذا : علي معمر : الاباضية بين الفرق .

(43) من كتاب "هذه مبادئنا" رد على كتاب الاباضية عقيدة ومذهباً لصابر طعيمه" ، اشترك في إعداده مجموعة من الباحثين منهم "مهني التيوانجي ، الطبعة الثانية سنة 1997 . مكتبة الاستقامة ص 25 ، وسيشار إليه هكذا : مجموعة من الباحثين : هذه مبادئنا .

(44) أبو الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير ت (630 هـ) : الكامل في التاريخ ، ط (2) سنة 1995 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ج 3 ص 43 ، وسيشار إليه هكذا : ابن الأثير : الكامل في التاريخ .

(45) المرجع السابق ج 3 ص 58 .

(46) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ت (310 هـ) : تاريخ الرسل والملوك المعروف بتاريخ الطبري ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر ج 4 ص 336 ، وسيشار إليه هكذا : ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري .

(47) عبد الله بن مسلم بن قتيبة ت (276 هـ) : الامامة والسياسة ، دار المعرفة ، بيروت ج 1 ص 40 ، وسيشار إليه هكذا : ابن قتيبة : الامامة والسياسة .

(48) أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي ، ت (774 هـ) : البداية والنهاية ، طبعة عام 1993م ، دار المعارف ، بيروت ج 7 ص 173 ، وانظر ص 175 ، وسيشار إليه هكذا : ابن كثير : البداية والنهاية .

(49) المرجع السابق ج 7 ص 195 .

(50) ابن قتيبة : الامامة والسياسة ج 1 ص 42،40،39 .

(51) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 61،60،59 .

(52) ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 175 .

(53) شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي : تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام ، الطبعة (1) (53) سنة 1987 ، دار الكتاب العربي ، ص 443-442 ، وسيشار إليه هكذا : الذهبي : تاريخ الاسلام ،

(54) ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ج 4 ص 371 .

(55) سورة القصص : الآية (85) .

(56) ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ج 4 ص 341-340 .

(57) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 46 .

(58) ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 168-167 .

(59) مجموعة من الباحثين : هذه مبادئنا ص 50 .

(60) محمد أبو زهرة : تاريخ المذاهب الاسلامية ص 29 .

(61) ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ج 4 ص 350-348 .

(62) ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 175-173 .

(63) ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ج 4 ص 349 .

(64) ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ج 4 ص 350-349 .

(65) د/ عوض خليفات : نشأة الحركة الاباضية ص 49 .

(66) ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ج 4 ص 351-350 ، ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 174 .

(67) ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ج 4 ص 377 ، وانظر هذه الرواية في الكامل لابن الأثير ج 3 ص 61

(68) ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ج 4 ص 391 .

(69) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 68 .

- (100) ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ج 4 ص 251-252-271 ، ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 3 .
- (101) سالم الحارثي : العقود الفضية ص 126-127 .
- (102) ابن جرير الطبري : الكامل في التاريخ ج 3 ص 3 .
- (103) ابن الأثير : البداية والنهاية ج 3 ص 3 .
- (104) راجع هذه الروايات في تاريخ الطبري ج 4 ص 273-277 ، والكامل لابن الأثير ج 3 ص 4، 3 . وقد نقلتها بتصرف يسير .
- (105) ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ج 4 ص 277 .
- (106) انظر محمد أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ص 13 .
- (107) هذه الأبيات ذكرت في الكامل لابن الأثير ج 3 ص 5 .
- (108) المصدر السابق ج 3 ص 6، 5 ، ابن جرير الطبري ج 4 ص 279-280 .
- (109) راجع في ذلك كتابنا : حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ص 141-143 ، الطبعة الأولى سنة 2001 دار الشروق .
- (110) ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 166 .
- (111) راجع فيما تقدم : ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ج 4 ص 317-326 ، ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 30-36 .
- (112) الذهبي : تاريخ الإسلام ص 412 .
- (113) ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ج 4 ص 284 ، وانظر ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 11 .
- (114) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 10-11 .
- (115) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 10 .
- (116) الذهبي : تاريخ الإسلام ص 411-412 .
- (117) أحمد بن حمد الخليلي : نبذ التعصب المذهبي ص 40 ، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : أحمد الخليل : نبذ التعصب المذهبي .

- (70) ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 189 .
- (71) المصدر السابق .
- (72) سالم الحارثي : العقود الفضية ص 28-29 .
- (73) ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ج 4 ص 349-350 .
- (74) المصدر السابق ج 4 ص 385-387 .
- (75) ابن قتيبة : الامامة والسياسة ص 41 .
- (76) ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 193 .
- (77) ابن قتيبة : الامامة والسياسة ص 46-47 .
- (78) سورة يس : الآية (49) .
- (79) سورة الحشر : الآية (16) .
- (80) سورة الكهف : الآيتين (103، 104) .
- (81) ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 189 .
- (82) ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ج 4 ص 391-392 .
- (83) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 67-68 .
- (84) ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 185 .
- (85) ابن قتيبة : الامامة والسياسة ج 1 ص 47 .
- (86) ابن قتيبة : الامامة والسياسة ج 1 ص 41 .
- (87) ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 181-183 باختصار .
- (88) ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ج 4 ص 385-391 .
- (89) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 53-61-64-65-68 .
- (90) الذهبي : تاريخ الإسلام ص 452-453-454 .
- (91) ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 197-198 .
- (92) انظر : الشماخي : السير ج 1 ص 40 ، سالم الحارثي : العقود الفضية ص 30 .
- (93) ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ج 4 ص 346-348 ، الذهبي : تاريخ الإسلام ص 436-438 .
- (94) ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 171 .
- (95) د/ عوض خليفات : نشأة الحركة الاباضية ص 49-50 .
- (96) ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ج 4 ص 253-254 .
- (97) الذهبي : تاريخ الإسلام ص 433-434 انظر ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 170 .
- (98) ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 153-154 .
- (99) ابن جرير الطبري : تاريخ الطبري ج 4 ص 264-265 .

المبحث الثاني

الأحداث التي وقعت زمن علي بن أبي طالب وموقف الاباضية منها

الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه هو ابن عم الرسول (صلى الله عليه وسلم) وختنه على ابنته فاطمة الزهراء، وأبو الحسن والحسين، وهو أول من أسلم من الغلمان، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى، ومن الذين يحبهم الله ورسوله، فقد قال عليه الصلاة والسلام في غزوة خيبر: "((لأعطين هذه الراية رجلاً يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله)) فبات الناس يذكرون أيهم يعطاها، فدعا علياً وكان أرمداً، فدعاه وبصق في عينه فلم يرمد بعدها، فبرأ وأعطاه الراية، ففتح الله على يديه(1).

وهو رابع الخلفاء الراشدين، فقد انتقلت إليه مقاليد الخلافة، بعد تردد منه في قبولها، وهي مثقلة بتركة من المشاكل والاضطرابات، كان عليه أن يتصدى لها بكل حكمة واقتدار، وكان في مقدمة تلك المشاكل الأخذ بدم عثمان، ومتى يكون ذلك، وكان من رأيه تأخير ذلك إلى أن تستقيم له الأمور، لأن القتلة كان لهم مدد وأعوان. جاء في الكامل لابن الأثير: (ورجع علي إلى بيته فدخل عليه طلحة والزبير في عدد من الصحابة، فقالوا: يا علي إنا قد اشترطنا إقامة الحدود، وإن هؤلاء القوم قد اشتركوا في قتل هذا الرجل وأحلوا بأنفسهم، فقال: يا إخواني لست أجهل ما تعلمون ولكن كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم؟ ها هم قد ثارت معهم عبدانكم، وثابت إليهم أعراؤكم وهم خلاطكم يسومونكم ما شاؤوا، فهل ترون موضعاً لقدرة على شيء مما تريدون؟ قالوا: لا. قال: فلا والله أرى إلا رأياً ترونه أبداً إلا أن يشاء الله، إن هذا الأمر أمر جاهلية، وإن هؤلاء القوم مادة، وذلك أن الشيطان لم يشرع شريعة قط فيبهرح الأرض أخذ بها أبداً. إن الناس من هذا الأمر إن حرك على أمور: فرقة ترى ما ترون، وفرقة لا ترى هذا ولا هذا حتى يهدأ الناس وتقع القلوب مواقعها وتتوخذ الحقوق فاهدأوا عني وانظروا ماذا يأتيكم ثم عودوا(2).

وشرع علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) في إصلاح أمور الدولة، وإعادة النظام والاستقرار إليها، لكن الأحداث لم تسعفه، حيث كانت وقعة الجمل، ومعركة صفين وما تبعها من مفاجآت أودت بحياته (رضي الله عنه) ونستعرض فيما يلي أبرز تلك الأحداث مبتدئين بوقعة الجمل.

أ- وقعة الجمل(3):

عندما قتل سيدنا عثمان (رضي الله عنه) كانت أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) قد خرجت إلى أداء فريضة الحج في ذلك العام فراراً من الفتنة، ولما بلغها خبر القتل أثرت البقاء في مكة في انتظار ما يصنع الناس، وبعد مبايعة سيدنا علي بالخلافة ووضوح موقفه من مسألة القصاص من قتلة عثمان خرج جماعة من بني أمية من المدينة إلى مكة، واستأذن طلحة والزبير من علي في الخروج للاعتما فآذن لهما فخرجا إلى مكة.

وفي مكة قامت عائشة (رضي الله عنها) في الناس تخطبهم وتحثهم على القيام بطلب دم عثمان، فاستجاب الناس لها، واتفق الرأي على الذهاب إلى البصرة والتقوي هناك بمن ينصرهم من أهلها والبدء بمن فيها من قتلة عثمان.

وسار الناس بصحبة عائشة (رضي الله عنها) في ألف فارس، وقيل في تسعمائة فارس من أهل المدينة ومكة، وفيهم طلحة والزبير، وتلاحق بهم آخرون فصاروا في ثلاثة آلاف رجل، ولما اقتربوا من البصرة أرسلت عائشة (رضي الله عنها) إلى عثمان بن حنيف عامل البصرة وإلى غيره من وجهاء الناس أنها قد قدمت من أجل الطلب بدم عثمان لأنه قتل مظلوماً، ونزلوا في مكان قريب من البصرة، وخرج إليهم من أهلها من أراد أن يكون معهم، بينما خرج عثمان بن حنيف بجيش من الخيالة والرجالة لمنعهم من الدخول إلى البصرة حتى يأتي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وكان على الخيالة حكيم بن جبلة وهو أحد المشاركين في قتل عثمان = فأقبل هو ومن معه على جيش أم المؤمنين وأنشب القتال، وجعل أصحاب أم المؤمنين يكفون أيديهم ويمتنعون من القتال حتى ألباهم إليه، واقتتل الطرفان حتى حجز الليل بينهم، وفي اليوم التالي اقتتلوا قتالاً شديداً إلى أن زال النهار، وقتل عدد كبير من الطرفين، وكثرت الجراح فيهم، وعندها تداعى الطرفان إلى الصلح.

وكتب علي بن أبي طالب إلى عثمان كتاباً جاء فيه: إن أرادا = طلحة والزبير =

الخلع فلا عذر لهما، وإن كانا يريدان غير ذلك نظرا ونظرنا، فأرسل عثمان بالخبر إلى طلحة والزبير وقال: هذا أمر آخر غير الذي كنا فيه، فأرسلنا إليه أن يخرج إليهما فأبى محتجاً بالكتاب، فجمع الرجال في ليلة مظلمة ثم قصدا المسجد، فوافقا صلاة العشاء، وفيه شهر عليهما جماعة من أهل البصرة السلاح، يقال لهم: الرظ والسباحة، فاقتتلوا حتى قتل من الرظ نحو أربعين رجلاً، ثم دخل جماعة من جيش طلحة والزبير على قصر عثمان بن حنيف فأخرجوه منه، ولم يبقوا في وجهه شعرة إلا نتفوها، وأتوا به إلى طلحة والزبير، فاستعظما ما حصل منهم، وبعثا إلى عائشة فأعلمها الخبر، فأمرت أن تخلى

سبيله ، فيذهب حيث شاء . وبلغ حكيم بن جبلة ما حصل لعثمان بن حنيف ، فخرج لنصرته على رأس جيش من أهل البصرة ومعه أربعة ممن اشترك في قتل عثمان بن عفان ، أحدهم حرقوص بن زهير ، ودار القتال بين الجيشين حتى قتل حكيم ونحو سبعين ممن معه ، وأُفلت حرقوص بن زهير ، وبعدها ضعف شأن من خالف طلحة والزبير من أهل البصرة ، ويقال : إن أهل البصرة بايعوا طلحة والزبير .

أمّا علي بن أبي طالب فعندما بلغه خبر خروج من خرج من مكة إلى البصرة أسرع بالتجهّز رجاء أن يدرّكهم فيردهم قبل الوصول إليها مخافة أن تحصل مقتلة عظيمة بين المسلمين ، ولما عزم على المسير إليها قام إليه ابن أبي رفاع بن رافع فقال : يا أمير المؤمنين أي شيء تريد؟ وأين تذهب بنا؟ فقال : أمّا الذي نريد وننوي فالاصلاح إن قبلوا منا وأجابونا إليه . قال : فإن لم يجيبونا إليه؟ قال : ندعهم بعذرهم ونعطيهم الحق ونصبر . قال : فان لم يرضوا قال : ندعهم ما تركونا قال : فإن لم يتركونا قال : امتنعنا منهم قال : فنعم إذن .

وسار علي بن خرج معه من أهل المدينة ومن كان فيها من أهل الكوفة والبصرة ومصر ، وفي الطريق أرسل إلى أهل الكوفة بالخروج إليه وملاقاته لمؤازرته فيما يريد ، فخرج إليه من أهلها اثنا عشر ألف رجل ، وقدموا عليه وهو بذى قار ، فرحب بهم وقال لهم : دعوتكم لتشهدوا معنا إخواننا من أهل البصرة فإن يرجعوا فذاك الذي نريد ، وإن يلجوا داويناهم بالرفق حتى يبدأونا بظلم ، ولم ندع أمراً فيه صلاح إلا أشرناه على ما فيه الفساد ، إن شاء الله .

وبعدها أرسل علي بن أبي طالب القعقاع بن عمرو إلى البصرة ليكلم عائشة ومن معها ، فلما قدم البصرة بدأ بعائشة فسلم عليها وقال : أي أمة ما أشخصك وما أقدمك هذه البلدة؟ قالت : أي بني الإصلاح بين الناس ، قال : فابعثي إلى طلحة والزبير حتى تسمعي كلامي وكلامهما . فبعثت إليهما فجاءا فقال لهما : إنني سألت أم المؤمنين ما أقدمها فقالت : الإصلاح بين الناس ، فما تقولان أنتما؟ أم متابعان أم مخالفان؟ قالوا : متابعان . قال : فأخبراني ما وجه هذا الإصلاح؟ فوالله لئن عرفناه لنصلحن ولئن أنكرناه لا يصلح . قالوا : قتلة عثمان فإن هذا إن ترك كان تركاً للقرآن . قال : قد قتلتما قتلة عثمان من أهل البصرة ، وأنتم قبل قتلهم أقرب إلى الاستقامة منكم اليوم ، قتلتما ستمائة رجل فغضب لهم ستة آلاف واعتزلوكم وخرجوا من بين أظهركم ، وطلبتهم حرقوص بن زهير فمنعه ستة آلاف ، فإن تركتموهم كنتم تاركين لما تقولون ، وإن قتلتموهم والذين اعتزلوكم فأديلوهم عليكم ، فالذي حذرتم وقويتهم به هذا الأمر أعظم مما أراكم تكرهون ، وإن أنتم منعتم مضر وربيعه من هذه البلاد اجتمعوا على حربكم وخذلناكم نصرة لهؤلاء كما اجتمع هؤلاء لأهل هذا الحدث العظيم والذنب الكبير .

قالت عائشة : فماذا تقول أنت؟ قال : أقول : إن هذا الأمر دواؤه التسكين ، فإذا سكن اختلج ، فإن أنتم بايعتمونا فعلامة خير وتبشير رحمة ودرك بثأر ، وإن أنتم أبيتم إلا مكابرة هذا الأمر واعتسافه كانت علامة شر وذهاب هذا المال . فأتوا العافية ترزقوها ، وكونوا مفاتيح الخير كما كنتم ولا تعرضونا للبلاء فتعرضوا له فيصرعنا وإياكم ، وأيم الله إنني لأقول هذا القول وأدعوكم إليه وإنني لخائف أن لا يتم حتى يأخذ الله حاجته من هذه الأمة التي قلّ متاعها ونزل بها ما نزل ، فإن هذا الأمر الذي حدث أمر ليس يُقدر ، وليس كقتل الرجل الرجل ، ولا النفر الرجل ، ولا القبيلة الرجل ، قالوا : قد أصبت وأحسنست ، فارجع فإن قديم عليّ وهو على مثل رأيك صلح هذا الأمر .

فرجع القعقاع إلى علي وأخبره الخبر فأعجبه ذلك ، وقام بالناس خطيباً وما قال : ألا وإنني راحل غداً فأرحلوا ، ولا يرتحلن أحد أعان على عثمان بشيء من أمور الناس ، وليغن السفهاء عني أنفسهم .

وفي الغد سار علي ومن معه يريد البصرة ، وسار إليه طلحة والزبير ومن معهما والتقى الجميع عند موضع قصر عبيد الله بن زياد ، ولما تراءى الجمعان خرج الزبير على فرسه وخرج إليه علي فالتقيا وما قاله علي للزبير : تذكر يوم مررت مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في بني غنم فنظر إليّ فضحك وضحكت إليه فقلت له : لا يدع ابن أبي طالب زهوه ، فقال : لك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليس بمزّه لتقاتلته وأنت ظالم له ، قال : اللهم نعم ، ولو ذكرت ما سرت مسيري هذا ، والله لا أقاتلك أبداً . فانصرف علي إلى أصحابه ، فقال : أمّا الزبير فقد أعطى الله عهداً أن لا يقاتلكم . ورجع الزبير إلى عائشة فقال لها : ما كنت في موطن عقلت إلا وأنا أعرف فيه أمر غير موطني هذا ، قالت : فما تريد أن تصنع؟ قال : أريد أن أدعهم وأذهب ، لكن ابنه عبد الله أشار عليه بالآل يرجع وقد جمع هذا الجموع .

ثم نزل علي وجيشه بحيال جيش أهل البصرة ، وكان بعضهم يخرج إلى بعض لا يذكرون إلا الصلح ، وأرسل طلحة والزبير إلى علي : إننا على ما فارقنا عليه القعقاع ، ثم اجتمع به فتوافقوا على الصلح وترك الحرب ، وتفرقوا على ذلك ، وأرسل علي بالخبر إلى رؤساء أصحابه وأرسل طلحة والزبير بالخبر أيضاً إلى رؤساء أصحابهما ، وبات الجميع بليلة لم يبيتوا بمثلها للعافية التي أشرافوا عليها .

وعلى إثر ذلك اجتمع نفر من أثاروا الفتنة أيام عثمان بن عفان وحرصوا على قتله ، وكانوا مع جيش علي ، وقالوا : إن يصططح القوم فعلى دماننا . واستقر رأيهم على ما اقترحه ابن السوداء حيث قال : يا قوم إن عزمكم في خلطة الناس فصانعوهم ، فإذا التقى الناس غداً فانشبوا القتال ، ولا تفرغوهم للنظر ، فمن أنتم معه لا يجد بداً من أن يمتنع ، ويشغل الله

علياً وطلحة والزبير ، ومن رأى رأيهم عما تكرهون . فخرجوا في ظلمة الليل متسللين لا يشعر بهم أحد حتى قدموا إلى جيش أهل البصرة فوضعوا فيهم السلاح ، فثار أهل البصرة وضجّ معسكرهم ، فقال طلحة والزبير ما هذا؟ قالوا : طرّقنا أهل الكوفة ليلاً ، فقالوا : قد علمنا أن علياً غير منته حتى يسفك الدماء وأنه لن يطاوعنا . ورد أهل البصرة أولئك الكوفيين إلى معسكرهم . فسمع علي وأهل الكوفة الصوت ، وقد وضع ابن السوداء رجلاً قريباً من عليّ لينخبره بما يريدون ، فلما قال عليّ ما هذا؟ قال الرجل : ما شعرنا إلا وقومٌ منهم قد بيّتونا فرددناهم فقال عليّ : لقد علمت أن طلحة والزبير غير منتهيين حتى يسفكا الدماء . وثار الناس واقتتل الجيشان ، وأقبل كعب بن سور حتى أتى عائشة فقال : أدركي فقد أبى القوم إلا القتال لعل الله يصلح بك ، فركبت وألبسوا هودجها الأذراع ، فلما برزت من البيوت وهي على هودجها سمعت ضجة شديدة ، ورأت تفرق أهل البصرة ، فقالت لكعب بن سور : خلّ عن الجمل وتقدم بالمصحف فادعهم إليه . وناولته مصحفاً ، فاستقبل القوم من أهل الكوفة فرموه فقتلوه ، ورموا أم المؤمنين في هودجها ، فجعلت تنادي ، فلما رأى أهل البصرة ذلك ، اجتمعوا من جديد وحملوا على أهل الكوفة ، واشتد القتال ، وأحاط أهل البصرة بهودج عائشة فقتل منهم خلق كثير دفاعاً عنها ، ولما رأى علي بن أبي طالب ذلك نادى : اعقروا الجمل فإنه إن عقر تفرقوا ، فقال القعقاع لبجير بن دلجة ، وهو من أصحاب علي : يا بجير هيج بقومك فليعقروا الجمل قبل أن تصاب أم المؤمنين ، ففعلوا ذلك ، واجتمع القعقاع مع رجل آخر على حمل الهودج من على البعير فوضعاه وإنه كالقنفذ لما فيه من السهام . وعندها تفرق أهل البصرة ، وأمر عليّ نفرًا أن يحملوا الهودج من بين القتلى ، وأمر أخاها محمد بن أبي بكر أن يضرب عليها قبة ، وأتاها عليّ فقال : كيف أنت يا أمة؟ قالت : بخير . قال : يغفر الله لك . قالت : ولك . فلما كان الليل أدخلها أخوها محمد بن أبي بكر البصرة وأنزلها في دار عبد الله بن خلف الخزاعي . ثم دخل عليّ البصرة وبايعه أهلها ، وجّهز عائشة بكل ما ينبغي لها من مركب وزاد ومتاع ، وغير ذلك وبعث معها كل من نجا من خرج معها إلا من أحب المقام ، وسير معها أخوها محمد بن أبي بكر ، فلما كان اليوم الذي ارتحلت فيه أتاها عليّ فوقف لها وحضر الناس فخرجت وودّعتهم وقالت : يا بني لا يعتب بعضنا على بعض ، إنه والله ما كان بيني وبين عليّ في التقديم إلا ما يكون بين المرأة وبين أحماها ، وإنه على معتبتي لمن الأخيار . وقال عليّ : صدقت والله ، ما كان بيني وبينها إلا ذاك وإنها لزوجة نبيكم في الدنيا والآخرة .

وكان سيدنا عليّ قبل أن يدخل البصرة قد أذن للناس في دفن القتلى من الجانبين بعد أن صلّى عليهم ، وكان جميع القتلى عشرة آلاف ، نصفهم من أصحاب علي ، ونصفهم الآخر من أصحاب عائشة ، وقيل غير ذلك .

وعن قتل في هذه المعركة الزبير بن العوام ، وكان قد فرّ من القتال في أوله ، لما ذكره له عليّ بن أبي طالب من قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) . فمّر بعسكر الأحنف بن قيس ، فقال الأحنف والله ما هذا انحياز ، جمع بين المسلمين حتى ضرب بعضهم بعضاً لحق ببيته . ثم قال : من يأتيني بخبره؟ فقال عمرو بن جرموز : أنا ، فلحقه حتى أدركه بوادي السباع وهو في طريقه إلى المدينة ، فقتله غيلة ، وقطع رأسه وجاء به إلى عليّ ورأى أن ذلك يحصل له به حظوة عنده ، فاستأذن بالدخول عليه ، فقال عليّ لحاجبه : ائذن له وبشره بالنار . ولما دخل ابن جرموز ، وكان معه سيف الزبير قال عليّ : إن هذا السيف طال ما فرج الكرب عن وجه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فيقال : إن ابن جرموز لما سمع ذلك قتل نفسه . وقيل غير ذلك . (4)

والزبير هو ابن عمّة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وكان من السابقين إلى الإسلام ، وهو أول من سلّ سيفه في سبيل الله ، وشهد بدرًا والمشاهد كلها ، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأحد الستة أهل الشورى ، وهو حوارى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في الجنة (5) ، فعن جابر قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (إن لكل نبي حوارياً ، وإن حوارى الزبير بن العوام) (6) .

وقتل أيضاً طلحة بن عبيد الله ، أصابه سهم فجرحه ، فحمل إلى البصرة ومات فيها . وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، فعن أبي هريرة أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان على حراء هو وأبو بكر وعمر وعثمان وعليّ وطلحة والزبير فتحركت الصخرة ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أثبت جراء فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد . (7)

وعن عليّ قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : طلحة والزبير جارا في الجنة . (8)

وعن عليّ قال : إني لأرجو أن أكون أنا وطلحة والزبير من الذين قال الله (ونزعنا ما في صدورهم من غلٍ إخواناً على سرر متقابلين) (9) (10) .

هذه هي وقعة الجمل بمقدماتها ونتائجها ، وأبرز الأحداث فيها ، كما ذكرتها كتب التاريخ الموثوقة ، وهي الأحداث التي أغفلت كتب الاباضية (11) ذكرها إلا بالقدر الذي يظهر طلحة والزبير ومن معهم أنهم الفئة الباغية التي شقت عصا الأمة وسفكت الدماء بقتلها الضعفاء من الزّط والسبابة ، واعتدت على الأبرياء من مثل عثمان بن حنيف ، فأخذها الله أخذ عزيز مقتدر ، ونصر عليها عليّ بن أبي طالب ومن معه من خلّص أتباعه الذين بايعوه على السمع والطاعة والنصرة ما أقام فيهم كتاب الله وسنة رسوله ، وفيهم من سيفدو فيما بعد من الخوارج وبالتبع من سينفصل عنهم فينفرد باسم أهل الاستقامة وهم الاباضية .

وطبيعي أن يكون هذا هو موقف الاباضية من طلحة والزبير ومن معهما ، لأن من أصولهم التي يدينون بها أن قتل عثمان كان بحق ، فوجبت البراءة منه ومن يواليه ، وطلحة والزبير قد قاما بطلب دمه ، فوجبت البراءة منها (12) .

بل إن الوارجلاني أحد علماء الاباضية يذهب في كتابه "الدليل والبرهان" في الحكم على طلحة والزبير إلى ما هو أبعد من البراءة ، فهما عنده إلى النار البوار ، وبالمناسبة فهو يُدخل معهما إلى النار أيضاً معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص ، حيث قال : (وأما علي بن أبي طالب فإن ولايته حق عند الله تعالى ، وكانت على أيدي الصحابة وبقية الشورى ، ثم قاتل طلحة والزبير وعائشة أم المؤمنين = رضي الله عنها = فقتله حق عند الله تعالى ، لشقهم عصا الأمة ، ونكثهم الصفقة ، فسفكوا الدماء ، وأظهروا الفساد ، فحل لعلي قتالهم ، وحرّم الله عليهم الجنة ، فكانت عاقبتهم إلى النار البوار ، إلا ما كان من أم المؤمنين الثابتة ، فمن تاب تاب الله عليه) (13) .

ولا أدري ماذا صنع الوارجلاني بالأحاديث النبوية التي شهدت لطلحة والزبير بالجنة؟ وشهدت كذلك بالجنة لعثمان وعلي . ولعل فيما ذكره سالم الحارثي في كتابه العقود الفضية إجابة على سؤالنا حيث قال : (قال القطب : وأفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أبو بكر وعمر ، ويقطع لهما بالجنة ، ولم يثبت مع علماء الاباضية أحاديث القطع بالجنة للعشرة المبشرين بالجنة ، وهي على كل حال أحادية (14) .

ولنا عودة إن شاء الله تعالى إلى هذه القضية وموقف الاباضية منها في مبحث قادم .

ب- وقعة صفين وما تبعها من أحداث:

بعد أن فرغ الإمام علي من وقعة الجمل ، ودخل البصرة ، وشيع أم المؤمنين عائشة لما أرادت الرجوع إلى مكة ، انتقل إلى الكوفة واستقر فيها ، ومنها بعث إلى معاوية بن أبي سفيان والي الشام يخبره بما كان في وقعة الجمل ، ويعلمه باجتماع المهاجرين والأنصار على بيعته ويدعوه إلى الدخول فيما دخل فيه الناس ، فيجمع معاوية رؤساء أهل الشام واستشارهم في ذلك ، فأبوا مبايعة علي (رضي الله عنه) حتى يقتل قتلة عثمان ، أو يسلمهم إليهم ، وإن لم يفعل قاتلوه .

وعندها عزم سيدنا علي على الخروج إلى الشام ، فخرج على رأس جيش ، وأيضاً تهيأ أهل الشام وتأهبوا للخروج ، وخرجوا بقيادة معاوية ، والتقى الفريقان عند صفين بالغرب من نهر الفرات شرقي بلاد الشام ، وتقاتلا ، واستمر القتال بينهما سجالاً حتى دخلت سنة سبع وثلاثين فتحاجز الفريقان شهر محرم رجاء أن يقع بينهما مهادنة ومواعدة يؤول أمرها إلى

الصلح بين الناس وحقق دمائهم ، وسارت بينهما الرسل ، إلا أن معاوية كان يشترط للدخول في الطاعة أن يسلم إليه علي قتلة عثمان فيقتلهم به . وفشلت كل محاولات التقريب بين الطرفين ، ودارت الحرب بينهما من جديد ، واشتد القتال ولاحت بوادر النصر لأهل العراق على أهل الشام ، وعند ذلك رفع أهل الشام المصاحف فوق الرماح ، وقالوا : هذا بيننا وبينكم . ويقال أن الذي أشار بذلك على معاوية هو عمرو بن العاص ، وكان من رأيه في ذلك أن أهل العراق إن أجابوا إلى ذلك كلهم برد القتال ، وإن اختلفوا فيما بينهم فشلوا وذهب ريحهم (15) .

فلما رفعت المصاحف قال أهل العراق : نجيب إلى كتاب الله وننيب إليه ، فقال علي : عباد الله امضوا إلى حقكم وصدقكم وقاتل عدوكم ، فإن معاوية وعمرو بن العاص ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن ، أنا أعرف بهم منكم صحبتهم طفلاً وصحبتهم رجالاً والله إنهم ما رفعوها ، إنهم يقرؤونها ولا يعملون بما فيها ، وما رفعوها إلا خديعة ودهاء ومكيده . فقالوا له : ما يسعنا أن ندعى إلى كتاب الله فنأبى أن نقبله (16) .

وقام إليه مسعد بن فذكي التميمي وزيد بن حصين الطائي في عصابة معهما من القراء الذين صاروا بعد ذلك خوارج ، فقالوا : يا علي أجب إلى كتاب الله إذا دعيت إليه وإلا دفعتك برمتك إلى القوم ، أو نفعل بك ما فعلنا بابن عثمان ، إنه غلبنا أن يعمل بكتاب الله فقتلناه ، والله لتفعلنها أو لنفعلنها بك . قال : فاحفظوا عني نهبي إياكم واحفظوا مقاتلكم لي ، أما أنا فإن تطيعوني فقاتلوا ، وإن تعصوني فاصنعوا ما بدا لكم . قالوا : فابعث إلى الأشتر فليأتك ويكف عن القتال . وكان الأشتر النخعي قد صار إليه أمر المينة في جيش علي ، وهو الذي شدد في حمله على أهل الشام ، فبعث إليه علي ليكف عن القتال ، فأقبل الأشتر على علي وترك القتال . وبذلك يكون أكثر الناس من العراقيين قد رغب في المصالحة ، وهو ما إنتهت إليه معركة صفين (17) .

قصة التحكيم : ثم تراوض أهل الشام وأهل العراق بعد مكاتبات ومراجعات على التحكيم وهو أن يحكم كل واحد من الأميرين علي ومعاوية رجلاً من جهته ، ثم يتفق الحكمان على ما فيه مصلحة للمسلمين فوكل معاوية عمرو بن العاص ، وأراد علي أن يوكل عبد الله بن عباس ، ولكنه منعه القراء ، بمن ذكرنا ، وقالوا : لا نرض إلا بأبي موسى الأشعري . فقال علي : قد عصيتموني في أول الأمر فلا تعصوني الآن لا أرى أن أولي أبا موسى . فقال الأشعث ، وزيد بن الحصين . ومسعر بن فذكي : لا نرضى إلا به فإنه قد حذرنا ما وقعنا فيه . قال علي : فإنه ليس بثقة قد فارقتني وخذل الناس عني ثم هرب مني حتى أمنته بعد أشهر ، ولكن هذا ابن عباس أوليته ذلك . قالوا : والله لا نبالي أنت كنت أم

ابن عباس ، لا نريد إلا رجلاً هو منك ومن معاوية سواء . قال علي : إني أجعل الأشر ، قالوا : وهل سَعَر الأرض غير الأشر . فقال : قد أبيتم إلا أبا موسى . قالوا : نعم ، قال : فاصنعوا ما أردتم (18) .

ثم حضر الحكمان عمرو وأبو موسى وكتبا بينهما كتاباً ، وأجلا القضاء إلى رمضان على أن يجتمعا في دومة الجندل ومع كل واحد منهما أربعمئة رجل من أصحابه ، وخرج الأشعث بن قيس بذلك الكتاب يقرأه على الناس ، فمر على ملأ من بني تميم ، فقام إليه عروة بن جرير ، وهو أخو أبي بلال بن مرداس بن جرير = رئيس الخوارج فيما بعد = فقال : أتحكمون في دين الله الرجال ، ثم ضرب بسيفه عجز دابة الأشعث بن قيس ، وقد أخذ هذه الكلمة ، من هذا الرجل طوائف من أصحاب علي من القراء ، وقالوا : لاحكم إلا لله ، فسموا المحكمة (19) .

وتفرق الناس إلى بلادهم من صفين ، فخرج معاوية إلى دمشق بأصحابه ، ورجع علي إلى الكوفة وقد انقسم جيشه إلى قسمين قسم يرى التحكيم ، وقسم يعارضه ، فلما وصلها انعزل عنه طائفة من جيشه ، وانضم إليهم آخرون من غيرهم حتى بلغوا اثني عشر ألفاً وقيل : ستة عشر ألفاً ، فبعث إليهم ابن عباس فناظرهم فيما ورد عليهم مما توهموه شبهة ولم يكن له حقيقة في نفس الأمر ، فرجع بعضهم واستمر بعضهم الآخر على رأيهم .

ويقال بأن علي بن أبي طالب قد ناظرهم فيما عابوا عليه في كونه حكم الرجال ، وأنه محى اسمه من الإمرة في كتاب التحكيم وما قاله : من زعيمكم؟ قالوا : ابن الكواء قال : فما أخرجكم علينا؟ قالوا : حكومتك يوم صفين . قال : أنشدكم الله أتعلمون أنهم حيث رفعوا المصاحف وقلتم نجيبهم . قلت لكم : إني أعلم بالقوم منكم إنهم ليسوا بأصحاب دين ، وذكر ما قاله لهم ، ثم قال : قد اشترطت على الحكمين أن يحيا ما أحيا القرآن ويميتا ما أمات القرآن ، فما حكما بحكم القرآن فليس لنا أن نخالف وأن أبيا فنحن عن حكمها برآء . قالوا : فخيرنا أترأه عدلاً تحكيم الرجال في الدماء؟ فقال : إننا لسنا حكمنا الرجال ، إنما حكمنا القرآن ، وهذا القرآن إنما هو خط مسطور بين دفتين لا ينطق إنما يتكلم به الرجال . قيل : والخوارج يزعمون أنهم قالوا له : صدقت قد كنا كما ذكرت وكان ذلك كفراً منا ، وقد تبنا إلى الله ، فثب كما تبنا نبايعك وإلا فنحن مخالفون (20) .

اجتماع الحكمين : واجتمع الحكمان كما تشارطوا عليه وقت التحكيم ، وكان اجتماعهم بدومة الجندل ، فتراضا على المصلحة للمسلمين ، ثم اتفقا على أن يعزلا علياً ومعاوية ، ثم يجعلا الأمر شورى بين الناس ليتفقوا على الأصلح لهم منهما أو من غيرهما ، ثم جاء إلى المجمع الذي فيه الناس ، فقال عمرو : يا أبا موسى قم فأعلم الناس بما اتفقنا

عليه ، فخطب أبو موسى الناس وما قال : اتفقت أنا وعمرو على أن نخلع علياً ومعاوية . ونترك الأمر شورى ، وتستقبل الأمة هذا الأمر فيولوا عليهم من أحبوه ، وإني قد خلعت علياً ومعاوية ثم تنحى وجاء عمرو فقام مقامه وخطب الناس فقال : إن هذا قد قال ما سمعتم ، وإنه قد خلع صاحبه وإني قد خلعت كما خلعه ، وأثبت صاحبي معاوية ، فإنه ولي عثمان بن عفان ، والطلب بدمه وهو أحق الناس بمقامه (21) .

فقام أبو موسى وتكلم مع عمرو بكلام فيه غلطة ، ورد عليه عمرو بمثله ، وتفرق الناس كل في وجه إلى بلادهم ، فأما عمرو وأصحابه فدخلوا على معاوية فسلموا عليه بتحية الخلافة ، وأما أبو موسى فاستحى من علي ، فذهب إلى مكة ، ورجع ابن عباس ومن معه من حضر التحكيم إلى علي بن أبي طالب فأخبروه بما فعل أبو موسى وعمرو .

خروج الخوارج من الكوفة ومبارزتهم علي : لما بعث علي بن أبي طالب أبا موسى ومن معه إلى دومة الجندل ، اشتد أمر القراء الذين عرفوا فيما بعد بالخوارج وبالغوا في التكبير على علي وصرحوا بكفره ، وجاءه رجلا من منهم ، وهما زعرة بن برج الطائي ، وحر قوص بن زهير السعدي فقالا : لا حكم إلا لله ، فقال علي : لاحكم إلا لله ، فقال له حر قوص : تب من خطئتك واذهب بنا إلى عدونا حتى نقاتلهم حتى نلقا ربنا ، فقال علي : قد أردتكم علي ذلك فأبيتم ، وقد كتبنا بيننا وبين القوم عهداً وقد قال الله تعالى : (وأوفوا بعهده الله إذا عاهدتم) ، فقال له حر قوص : ذلك ذنب ينبغي أن تتوب منه ، فقال علي : ما هو ذنب ولكنه عجز من الرأي ، وقد تقدمت إليكم فيما كان منه ، ونهيتكم عنه ، فقال له زعرة : أما والله يا علي لئن لم تدع تحكيم الرجال في كتاب الله لأقاتلنك أطلب بذلك رحمة الله ورضوانه فقال علي : تب لك ما أشقاك ، كأني بك قتيلاً ، تسفى عليك الريح . فخرجوا من عنده يحكمان وفشى فيهم ذلك وجأهروا به الناس ، وتعرضوا لعلي في خطبه وأسمعوه السب والشتم والتعريض بآيات من القرآن . فقال لهم علي : إن عليكم أن لا تمنعكم مساجدنا ما لم تخرجوا علينا ، ولا تمنعكم نصيبكم من هذا الفبيء ما دامت أيديكم مع أيدينا ولا نقاتلكم حتى تقاتلونا (22) .

ثم إن الخوارج لقي بعضهم بعضاً وتواعدوا على الاجتماع في منزل عبد الله بن وهب الراسبي ، ولما اجتمعوا تخاطبوا فيما بينهم ، واستقر رأيهم على أمور ثلاثة :-

الأول :- تولية رجل منهم أميراً عليهم .

الثاني :- اعتزال أهل الكوفة إلى المدائن أو غيرها .

الثالث :- مكاتبة من هو على رأيهم من أهل البصرة وغيرهم ، ليؤفوهم في المكان الذي يجتمعون فيه .

وفعلًا تم تنفيذ ما اتفقوا عليهم فقد بايعوا عبد الله بن وهب الراسبي أميراً عليهم ، وخرجوا من الكوفة متسللين فرادا وجماعات صغيرة ، وكتبوا إلى أهل البصرة ، فجاء إليهم من أهلها خمسمائة رجل واجتمع الجميع في النهروان بالقرب من نهر دجلة ، وصارت لهم شوكة ومنعة .

أمّا علي بن أبي طالب فلما بلغه ما انتهى إليه الحكمان وما فعله الخوارج من الخروج إلى النهروان قام في الناس خطيباً ، وتكلم فيما فعله الحكمان ، فرد عليهما ما حكما به ، ثم ندب الناس إلى الخروج إلى الجهاد في أهل الشام ، وكتب إلى الخوارج يعلمهم أن الذي حكم به الحكمان مردود عليهما ، وأنه قد عزم على الذهاب إلى الشام ، ويطلب منهم الخروج معه لقتال معاوية ومن معه .

فكتبوا إليه أمّا بعدك - فإنك لم تغضب لربك وإنما غضبت لنفسك وإن شهدت على نفسك بالكفر واستقبلت التوبة نظرنا فيما بيننا وبينك وإلا فقد نابذناك على سواء . فلما قرأ علي كتابهم يشن منهم ، ورأى أن يدعهم ويمضي بالناس حتى يلقي أهل الشام ، وخرج من الكوفة إلى النخيلة في عسكر كثيف ، وبينما هو كذلك إذ بلغه أن الخوارج من أهل البصرة قد اعترضوا الناس بالقرب من النهروان فقتلوا ثلاث نسوة من طيء ، وقتلوا أم سنان الصيداوية ، وقتلوا عبد الله بن خباب وهو ابن الخباب بن الأرت صاحب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وبقروا بطن امرأته ، بعد أن سألوه عن رأيه في عثمان في أول خلافته وفي آخرها ، وعن رأيه في علي قبل التحكيم وبعده ، فكان أن قال لهم عن عثمان ربه كان محققاً في أولها وفي آخرها . وقال لهم عن علي : إنه أعلم بالله منكم ، وأشد توقياً على دينه ، وأنفذ بصيرة . وعندها أرسل علي إليهم الحارث بن مرة العبدي ليسألهم فيما بلغه عنهم ، فلما دنا منهم الحارث يسألهم قتلوه ، وأتى علياً الخبر والناس معه ، فقالوا : يا أمير المؤمنين علام ندع هؤلاء وراءنا يخلقونا في عيالنا وأموالنا؟ سر بنا إلى القوم فإذا فرغنا منهم سرنا إلى عدونا من أهل الشام؟

واجتمع رأي علي ومن معه على هذا المقترح ، وساروا إلى الخوارج ، وبعث إليهم علي (رضي الله عنه) أن ادفعوا إلينا قتلة أو إخواننا إننا منكم حتى أقتلهم ثم أنا تارككم وذاهب إلى الشام ، فبعثوا إليه يقولون : كلنا قتلة إخوانكم . فخرج إليهم قيس بن سعد بن عبادة فقال لهم : عباد الله أخرجوا إلينا طلبتنا منكم ، وادخلوا في هذا الأمر الذي خرجتم منه ، وعودوا بنا إلى قتال عدونا وعدوكم فانكم ركبتم عظمياً من الأمر تشهدون علينا بالشرك ، وتسفكون دماء المسلمين . فقال له عبد الله شجرة السلمي : إن الحق قد أضاء لنا فلسنا متابعيكم أو تأتونا بمثل عمر .

وخطبهم أبو أيوب الأنصاري فقال : عباد الله إننا وإياكم على الحال الأولى التي كنا عليها ليست بيننا وبينكم فرقة فعلام تقاتلوننا؟ فقالوا : إننا لو تابعناكم اليوم حكمتم غداً . وأتاهم علي بن أبي طالب فخوفهم وحذرهم وما قاله لهم : إنني نذير لكم أن تصبحوا تلعنكم الأمة غداً صرعي بأثناء هذا الوادي ، وبأهضام هذا الغائط = المكان المنخفض = بغير بينة من ربكم ولا برهان مبين ، ألم تعلموا أنني نهيتكم عن الحكومة ، ونبأتكم أنه مكيدة ، وأن القوم ليسوا بأصحاب دين فعصيتُموني! فلما فعلت شرطت واستوثقت على الحكمين أن يحييا ما أحيا القرآن ويميتا ما أمات القرآن ، فاختلفا وخالفا حكم الكتاب والسنة ، فنبذنا أمرهما ، ونحن على الأمر الأول ، فمن أين أتيتم؟ فقالوا : إننا حكمنا ، فلما حكمنا أثمنا وكنا بذلك كافرين ، وقد تبنا ، فإن تبنت فنحن معك ومنك ، وإن أبييت فأنا منابذك على سواء .

فقال علي : أصابكم حاصب ولا يبقى منكم وبرا! أبعد إيماني برسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهجرتي معه وجهادي في سبيل الله أشهد على نفسي بالكفر! لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين .

ثم انصرف عنهم علي . فتنادوا فيما بينهم : لا تخاطبوهم ، وتهيأوا للقاء الله ، الرواح الرواح إلى الجنة ، وأخذوا بالتأهب للقتال ، وتأهب علي أيضاً ، وأعطى أبا أيوب الأنصاري راية الأمان لمن أرادهم منهم . فناداهم أبو أيوب قائلاً : من جاد إلى هذه الراية فهو آمن ، ومن انصرف إلى الكوفة والمدائن فهو آمن ، إنه لا حاجة لنا فيكم إلا فيمن قتل إخواننا ، فانصرف منهم طوائف كثيرة ، ولم يبق منهم مع عبد الله بن وهب إلا ألف وثمان مائة رجل فزحفوا إلى علي بن أبي طالب ، وكان قد قال لأصحابه : كفو عنهم حتى يبدؤكم ، فتنذروا : الرواح إلى الجنة . وحملوا على جيش علي ، فاستقبلت الرماة وجوههم بالنبل وعطفت عليهم الخيل من اليمين والميسرة ، فصاروا صرعى ، وقتل أمراؤهم عبد الله بن وهب الراسبي : وحرقوص من بينهم ، فإذا هم أربعمائة ، فسلمهم إلى قبائلهم ليدأوهم .

وأخذ الناس يقولون لعلي بن أبي طالب : الحمد لله يا أمير المؤمنين الذي قطع دابرهم فقال علي ، كلا والله إنهم لفي أصلاب الرجال وأرحام النساء ، فإذا خرجوا من بين الشرايين ، فقل ما يلقون أحداً ، إلا ألبوا .

وروي أن علياً سُئل عن أهل النهروان أمشركون هم؟ فقال من الشرك فروا ، قيل : أمنافقون؟ قال : إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً ، فقليل ما هم يا أمير المؤمنين؟ قال : إخواننا بغوا علينا ، فقاتلناهم بغيهم علينا (23) .

رجوع علي بن أبي طالب إلى الكوفة واستشهاده فيها : لما فرغ علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) من أهل النهروان أراد أن يتوجه من فوره إلى الشام لمقاتلة معاوية ، لكن من معه من أهل العراق قالوا له : يا أمير المؤمنين نفذت بنا لنا ، وكلت سيوفنا ، ونصلت أسننتنا فانصرف بنا إلى مصرنا حتى نستعد بأحسن عدتنا ، ولعل أمير المؤمنين يزيد في عدتنا عدة من فارقنا وهلك منا ، فإنه أقوى لنا على عدونا (24) .

فاستجاب علي بن أبي طالب لما طلبه منه أهل العراق ، وعاد إلى الكوفة ، وكان كلما أراد الخروج إلى الشام خالفه أهل العراق ونكلوا عن القيام معه . أما أهل الشام فقد استفحل أمرهم وصالوا وجالوا يميناً وشمالاً زاعمين أن الخلافة لمعاوية بمقتضى حكم الحكامين في خلعهما علياً وتولية عمرو بن العاص معاوية عند خلوة الإمرة عن أحد ، وقد كان أهل الشام يسمون معاوية بعد التحكيم الأمير ، وكانوا كلما ازدادوا قوة ضعف جأش أهل العراق ، وبدأت الأمور تتنقص على علي حتى كره الحياة وتمنى الموت لكثرة الفتن وظهور الحن ، وكان كثيراً ما يقول : والذي خلق الحبة وبرأ النسمة لتخضب هذه من هذه ، للحيته من رأسه فما يحبس أشقاها (25) .

وفي السابع عشر من شهر رمضان سنة أربعين للهجرة كان له ما أراد ، فقد عدا عليه عبد الرحمن بن ملجم وهو خارج إلى صلاة الفجر فضربه بالسيف فقتله ، وكان سبب ذلك أن عبد الرحمن بن ملجم المرادي ، والبُرْك بن عبد الله التميمي ، وعمرو بن بكر التميمي ، وهم من الخوارج قد اجتمعوا فتذاكروا أمر الناس وعابوا عمل ولاتهم ، ثم ذكروا أهل النهروان ، فترحموا عليهم وقالوا : ما نصنع بالبقاء بعدهم . فلو شربنا أنفسنا وقتلنا أئمة الضلالة وأرخنا منهم البلاد ، فقال ابن ملجم : أنا أكفيكم علياً = وكان من أهل مصر = وقال البرك : أنا أكفيكم معاوية ، وقال عمرو بن بكر : أنا أكفيكم عمرو بن العاص ، فتعاهدوا أن لا ينكص أحدهم عن صاحبه الذي توجه إليه حتى يقتله أو يموت دونه ، وأخذوا سيوفهم فسموها وأنعدوا لسبع عشرة من رمضان .

وقصد كل رجل منهم الجهة التي يريد ، ولما كانت ليلة السابع عشر قام ابن ملجم لتنفيذ ما واعد عليه صاحبه ، فجلس مقابل بيت علي ، فلما خرج علي لصلاة الفجر ، ضربه ابن ملجم بالسيف وقال : الحكم لله لا لك يا علي ولا لأصحابك . فنادى علي عليكم به ، فشد الناس عليه فأمسكوا به ، وحمل علي إلى منزله ، وحمل إليه ابن ملجم فقال له علي : أي عدو الله ألم أحسن إليك؟ قال : بلى ، قال : فما حملك على هذا؟ قال : شحذته أربعين صباحاً وسألت الله أن يقتل به شر خلقه . فقال علي : لا أراك إلا مقتولاً به ، ولا أراك إلا من شر خلقه ، ثم قال : النفس بالنفس إن هلك فاقتلوه كما قتلتني ، وإن

بقيت رأيت فيه رأيي ، يا بني عيد المطلب ، لا ألفينكم تخوضون دماء المسلمين تقولون : قد قتل أمير المؤمنين ألا لا يقتلن إلا قاتلي ، ثم كتب وصيته ولم ينطق إلا بلا إله إلا الله حتى مات رضي الله عنه .

وأما البرك بن عبد الله فإنه قعد لمعاوية في تلك الليلة التي ضرب فيها علي فلما خرج معاوية ليصلي بالناس شد عليه بالسيف فوقع السيف في إتيته ، فأخذ فقال لمعاوية : إن عندي خبراً أسرك به ، فإن أخبرتك فنافعني ذلك؟ قال : نعم . قال : إن أخوا إلي قد قتل علياً هذه الليلة . فأمر به معاوية فقتل ، وبعث معاوية إلى الطبيب فلما نظر إليه قال : اختر إما أن أحمي حديدة فأضعها موضع السيف ، وإما أن أسقيك شربة تقطع منك الولد وتبرأ منها فإن ضربتك مسمومة ، فقال معاوية . أما النار فلا صبر لي عليها وأما الولد فإن في يزيد وعبد الله ما تقر به عيني فسقاه شربة فبرئ ولم يولد له بعدها . وأمر معاوية عند ذلك بالمقصورات وحرس الليل ، وقيام الشرطة على رأسه إذا سجد وهو أول من عملها في الإسلام .

وأما عمرو بن بكر فإنه جلس لعمر بن العاص تلك الليلة فلم يخرج وكان اشتكى بطنه فأمر خارجه بن أبي حبيبة وكان صاحب شرطته ، فخرج ليصلي بالناس ، فشد عليه وهو يرى أنه عمرو بن العاص فضربه فقتله ، فأخذ الناس إلى عمرو فسلموا عليه بالإمرة فقال : من هذا؟ قالوا : عمرو ، قال : فمن قتلتي؟ قالوا : خارجه . قال : أما والله يا فاسق ما ظننته غيرك ، فقال عمرو : أردتني وأراد الله خارجه ، فقدّمه عمرو فقتله (26) .

هذه هي وقعة صفين بأبرز أحداثها وتدايعاتها ، ولعل أهم ما أدت إليه من نتائج هو انقسام الأمة الإسلامية إلى ثلاثة فرق : (أهل السنة والجماعة ، الشيعة ، الخوارج) . وقد يكون من غير المفيد الخوض في تفاصيل هذه الواقعة وما تبعها من أحداث لما لذلك من أثر سيء على وحدة أبناء الأمة في وقتنا الحاضر ، ولكن ما دفعنا إلى ذلك هو ما نجده من بعض الباحثين من إصرار على نبش الماضي إما دفاعاً عن رأي إحدى الفرق ، أو تأويلًا للذي حدث ليتفق مع أصول ومبادئ فرقة أخرى .

ومن هؤلاء الباحثين الأستاذ ناصر بن سليمان السابعي ، أحد الاباضية المعاصرين من أهل عُمان ، وصاحب كتاب الخوارج والحقيقة الغائبة ، وهو في أصله رسالة علمية تقدم بها لنيل درجة الماجستير في الحديث الشريف من جامعة آل البيت في الأردن عام 1998م وعنوانها : "الأحاديث الواردة في الخوارج ، تخريج ودراسة"

وفي هذا الكتاب خصص الباحث الباب الأول منه للحديث عن ظهور الخوارج ، وبيان أهم فرقهم وما ينسب إليها من آراء ، وقد تناول بالتحليل والدراسة مواقف وآراء أهل النهروان بعد معركة صفين ، واستطاع بحنكة وذكاء أن يخلص إلى سلامة موقفهم وصواب رأيهم ،

وبراءتهم من كل ما قد يشينهم أو يشكك فيهم ، وقد سجل كل ما انتهى إليه في خاتمة الكتاب وما جاء فيها قوله : (هذا وقد تجلّى للقارئ الكريم أن أهل النهروان ومعارضى التحكيم الذين قيل عنهم ما قيل طوال القرون الغابرة ، والذين طالما شوّهت حقيقتهم ونالهم من ظلم الفرق الأخرى ومن حيف كثير من المؤرخين والكتاب الشيء الكثير ، كانوا في الحقيقة طلاب حق أصابوه ، وإن قيل عنهم غير ذلك ، بل كانوا هم أصحاب الرأي الحازم والنظرة النافذة في أعماق الأحداث ، وقد جرت الأمور على ما توقعوه ، والمتأمل في المجربات التاريخية يتبين له صدق هذه النتيجة . ولا غرابة في ذلك ، فقد كانوا من أهل الفضل والعلم ، وكان فيهم جملة من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بل تدل بعض الروايات على أن فيهم السن الأول من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، أي الأقدمين منهم ، كما وصفوا بأنهم أصحاب البرانس والسواري ، وفي ذلك دلالة واضحة على اتصافهم بنعوت الخير والتقوى والزهد في الحياة ، ووصفوا بالقراء الذي كان لقباً للعلماء والفقهاء يومئذ) (27) .

وما انتهى إليه الباحث أمر متوقع منه بعد الذي ذكره في بداية البحث الثالث من الباب الأول في استعراض حجج معارضى التحكيم في اعتزال الإمام علي حيث قال : (تعبير مواقف المعارضين للتحكيم بدءاً من رفع المصاحف إلى الاعتزال إلى حروراء ثم إلى النهروان عن صلابة في التمسك بهذا المبدأ ولعل الثبات عليه إلى درجة الموت من أجله ، يدفعنا إلى إعادة تقويم لمسألة التحكيم لاكتناه الحقيقة فيه وفي مواقف معارضية لكننا نجد الحوار في قضية التحكيم وأسبابه ونتائجه لا يتوقف بنهاية معركة النهروان بل نجد لكلا الفريقين -المعارض والمؤيد- أنصاراً يناظرون مخالفاتهم معلنة النتائج عند كل فريق عن انتصاره على الفريق الآخر (28) .

فقوم ثبت أسلافهم على آرائهم إلى درجة الموت ، وتوارثوا هذه الآراء جيلاً بعد جيل ، وتعلموها على أنها أصول ومبادئ ثابتة ، لا يتوقع منهم أن يحدوا عنها ، أو أن يسمحوا بأن تمس أو يشكك فيها (29) ، بل إن الشك كل الشك فيمن يحاول ذلك .

وأنا في كتابي هذا لا أنصب من نفسي عدواً لهؤلاء ولا مجرماً لهم . وكيف لي أن أكون كذلك ، وهذا سيدنا ، على كرم الله وجهه ، وهو الذي قال عنهم وقالوا عنه ، وقتلهم وقتلوه ، يقول فيهم "إخواننا بغوا علينا" وإنما أنا باحث أتبحث لي فرصة الإطلاع على كثير من مؤلفات الإباضية المختلفة ، بعد أن كان إطلاعي قبل ذلك قاصراً على كتبهم الفقهية بحكم طبيعة تخصصي ، فتكونت عندي آراء رأيت انطلاقاً من مبدأ حرية إبداء الرأي وأمانة البحث العلمي أن أطلع عليها الآخرين وأدونها من خلال هذا الكتاب ، وهذا مع علمي تمام

العلم بأن ما أقوله لن يغير بالنسبة إلى الإباضية شيئاً للعلة التي ذكرتها آنفاً ، وأعلم أيضاً بأنهم سيردون على ما أقول وبنفس الأدلة التي يعتمدون عليها في إثبات سلامة كل ما ذهبوا إليه ، فهم يتسبعون كل ما يكتب عنهم ، فيظهرون منه ما يؤيدهم ، ويمدحونه ويستشهدون به ، ويردون منه مالا يتفق مع ما ذهبوا إليه ، ولو كان هذا الذين يردونه حقيقة واضحة وضوح الشمس في وسط النهار .

يقول الإمام محمد أبو زهرة في معرض حديثه عما اتصفت به فرقة الخوارج من صفات : (وقد كان التعصب يسود جدلهم ، فهم لا يسلمون لخصومهم ولا يقتنعون بفكرة مهما تكن قريبة من الحق ، أو واضحة الصواب ، بل لا تزيدهم قوة الحجة عند خصومهم إلا إمعاناً في اعتقادهم ، وبحسباً عما يؤيده ، والسبب في ذلك استيلاء أفكارهم على نفوسهم ، وتغلغل مذاهبهم في أعماق قلوبهم ، واستيلائها على كل مواضع تفكيرهم وطرق إدراكهم ، وكان فيهم مع ذلك لدوشدة في الخصومة تمثل نزعتهم البدوية . وقد كان ذلك من أسباب تحيزهم إلى جانب فكرة واحدة والنظر إليها من هذا الجانب وحده غير معتبرين سواء (30) .

وهنا وعند الحديث عن قضية التحكيم وما أعقبها من أحداث لن أركز على الروايات التاريخية لأرد منها طائفة وأرجح أخرى ، وإنما سأركز على أمر قد غفل عنه كثير من الباحثين الذين أدلو بدلوهم في هذا الموضوع ، وهو هل كانت مواقف وآراء من سموا بالقراء أو بالحرورية ، أو بأهل النهروان ، أو بالمحكمة أو بالخوارج ، أو بأهل الدار ، ابتداء من الفتنة التي حصلت وانتهت بما نجده في مصادر الإباضية تتفق مع الإسلام في قواعده ومبادئه العامة ، وما كان عليه العمل في عهد سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) وعهد خليفته أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؟

وأبرز قضايا الخلاف في هذا الموضوع يمكن تلخيصها في مسائل هي :-

-المسألة الأولى :- موقف أهل النهروان من قضية التحكيم وما ترتب عليه .

-المسألة الثانية :- وجود عدد من الصحابة في صفوف أهل النهروان .

-المسألة الثالثة :- نسبة الكفر إلى عدد من الصحابة .

-المسألة الرابعة :- شخصية عبد الرحمن بن ملجم ونسبته إلى الخوارج .

وفيما يلي دراسة لهذه المسائل :

المسألة الأولى :- موقف أهل النهروان من قضية التحكيم وما ترتب عليه

لقد تبين لنا من خلال السياق التاريخي لقضية التحكيم اعتماداً على ما جاء في الكامل لابن الأثير وفي البداية والنهاية لابن كثير أن جماعة من القراء الذين صاروا بعد

ذلك خوارج يتقدمهم مسعر بن فدكي التميمي ، وزيد بن حصين الطائي قد جاءوا إلى علي بن أبي طالب طالبين منه قبول التحكيم استجابة لكتاب الله ، وأنه (رضي الله عنه) كان في أكثر من مناسبة يلقي باللائمة عليهم في كونهم أصرّوا على وقف القتال في صفين وقبول التحكيم : فما كان منهم إلا أن قالوا بأنهم قد تابوا عن قبول التحكيم أول الأمر ، واستغفروا من هذا الذنب ، وأن عليه التوبة منه ، إن أراد دخولهم في طاعته . وهذا التغير السريع في موقف أهل حروراء أو القراء يثير حولهم الشكوك ، الأمر الذي دفع بعض المعاصرين من الاباضية إلى رفض أن يكون القراء هم الذين ضغطوا على علي بن أبي طالب في أول الأمر لقبول التحكيم . فهذا الدكتور صالح الصوافي في كتابه "الإمام جابر بن زيد" وبعد أن ذكر ما قاله الطبري وغيره من المؤرخين عن موقف أهل النهروان من التحكيم يقول : (ويتضح لنا من خلال الجمع بين ما حكاه الطبري وابن أبي الحديد هنا ، وبين ما حكاه ابن قتيبة وغيره من أن القراء وعلى رأسهم عبد الله بن وهب الراسي كانوا معارضين للتحكيم من أول الزمر ، وما أثبتته أيضاً غير واحد من المؤرخين من أن عروة بن أدية - وهو من أهل النهروان - كان أول من رفض التحكيم وضرب دابة ابن الأشعث بن قيس الداعي إلى التحكيم فأصاب عجزها ، يتضح لنا من خلال تأملنا في هذه الرواية وتلك أن ما رواه الطبري وابن أبي الحديد هنا لا يخلو من مجانبة للواقع واندفاع وراء التأثيرات العاطفية) (31) .

وهذا السابعي في كتابه "الخوارج والحقيقة الغائبة" يقرر أنه ليس ممكناً القبول بالرواية القائلة بأن القراء نواة المذهب الخارجي هم الذين أكرهوا علياً على القبول . بوقف القتال ، لكنه وجد أن الرواية القائلة بذلك على درجة من القوة ، الأمر الذي دفعه إلى تجزئة أهل حروراء إلى طائفتين ليثبت أن القراء نواة المذهب الخارجي لم يتخلوا عن مبدئهم الذي انتهجوه من أول الأمر ، فقد قال : (غير أنه بناء على كون أهل حروراء مؤلفين من القراء وغيرهم ، فإن من المحتمل أن يكون من غير القراء من كان موافقاً على وقف القتال ، ممن انضم إلى أهل حروراء حين الاعتزال ، إذ نجد رواية البلاذري تجعل عدد المعارضين على التحكيم في صفين أربعة آلاف ونجد أيضاً عدد أهل حروراء أكثر من ذلك ومعنى هذا أن كثيراً ممن قبلوا فكرة التحكيم ابتداء قد اقتنعوا فيما بعد برأي المعارضين) ويقول في موضع آخر : (ولعل وجود طائفة في صفوف أهل حروراء كانت من قبل تؤيد وقف القتال هو الذي سوغ بعد فترة من الزمن لأن تسحب فكرة القراء الذين أجبروا علياً على قبول التحكيم ثم صاروا خوارج بعد ذلك على جميع أهل حروراء) (32) .

وأياً ما كان موقف القراء في أول الأمر فإن أهل العراق سواء منهم من حضر صفين أولم يحضرها قد انقسموا بالنسبة إلى التحكيم إلى فرقتين : الأولى :- وترى قبول التحكيم

تطبيقاً لحكم الله ، وهي الفرقة التي مع سيدنا علي بن أبي طالب ، وتشكل أكثرية أهل العراق .

الفرقة الثانية : وترى رفض التحكيم ، وهي الفرقة المعروفة بأهل حروراء . وكان من رأي هذه الفرقة (33) :

1- إن قبول التحكيم ليس مجرد خطأ ، وإنما هو أيضاً خروج على الشرع ، ومخالفة لأحكام الدين ، استناداً إلى آية سورة الحجرات في قتال البغاة .

2- إن علي بن أبي طالب قد أخطأ كونه حكم الرجال في أمر الله ، وهو الأمر بقتال الفئة الباغية ، وهي معاوية ومن معه ، ومن ثم فإن الخروج عليه أمر محتوم بمقتضى كتاب الله .

3- إن علي بن أبي طالب لم يعد أمير المؤمنين بعد أن محا اسم الإمارة عن نفسه عند كتابة وثيقة التحكيم ، وأن عليه أن يدخل فيما دخلوا فيه من مبايعة عبد الله بن وهب الراسي إماماً ، باعتباره خليفة للمسلمين جميعاً .

هذا وقد سبق أن أشرنا في السياق التاريخي لوقعة صفين إلى أن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) قد ناظر أهل حروراء بنفسه فيما نَقَموه عليه ، بعد أن كان قد أرسل إليهم عبد الله بن عباس لمناظرتهم فيما ورد عليهم من شبهة إلا أنهم استمروا على رأيهم وأصرّوا على خروجهم .

وحديثاً قام الأستاذ ناصر السابعي في كتابه "الخوارج والحقيقة الغائبة" بحشد الأدلة والبراهين الدالة على سلامة رأي أهل حروراء ، كما قام برد كل ما ورد على هذه الأدلة من اعتراضات (34) وحتى لا أقع معه في جدل بيزنطي فإنني أعرض عن مناقشته في كل ما قاله ، وأكتفي بذكر الأمور التالية :-

أولاً : إن الخلاف بين معارضي التحكيم وغيرهم في الاستدلال بآية قتال البغاة من سورة الحجرات (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين) هو اختلافهم في المراد بـ (أمر الله) فعند معارضي التحكيم يقصد به : الاستسلام ، قال ناصر السابعي : (أما الآية التي في سورة الحجرات فإن الحكم فيها جلي وهو الأمر بالقتال حتى تفي الطائفة الباغية إلى أمر الله أي تعلن الاستسلام) (35) ، وعند جمهور العلماء يقصد به الصلح الذي

أمر الله به في قوله (فأصلحوها) بينهما ، ويكون بالرجوع إلى حكم كتاب الله والرضى بما فيه لهما أو عليهما (36) ، وقد رد ناصر السابعي هذا المعنى حيث قال : (وأما المعنيين في قوله تعالى : «حتى تفيء إلى أمر الله» فإن الأول وهو أن ترجع إلى الصلح الذي أمر الله به ، يحمل على ما إذا كانت الطائفتان المتقاتلتان ليست إحداهما طائفة الإمام الشرعي . أما الإمام الشرعي فلا مناص من الرضوخ لشرعيته ، وهذا ما فعله الإمام علي مع أهل الجمل ، ولم يكن ثمة صلح . فيبقى إذن المعنى الثاني وهو الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله فيما لهم وعليهم ، وهذا هو ما دعاهم إليه الإمام علي قبل القتال ، ومخالفة أهل الشام لهما كانت السبب لمقاتلتهم من قبل الإمام علي ، وليس الرجوع إلى الكتاب والسنة سوى مبايعة الإمام الذي انتخبه المهاجرون والأنصار لا أن يجري التحكيم فيمن أحق بالخلافة علي أم معاوية) (37) .

وإن المتأمل فيما قاله ناصر السابعي يجده قد حمل الآية على معنى بعيد ، وترك المعنى القريب الذي يؤيده سياق النص القرآني ، ذلك أن الآية قد رسمت خطوات ثلاثة في معالجة ما يمكن أن يحصل بين المسلمين أنفسهم من نزاع (38) :

الخطوة الأولى : وجوب المبادرة بالإصلاح بين الطائفتين المتنازعتين قبل شروعهما في الاقتتال ، وذلك عند ظهور بؤاده ، حيث قال تعالى : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوها بينهما) فقلوه (اقتتلوا) مستعمل في إرادة وقوع الاقتتال ، لأن الإصلاح عند ظهور بؤاده أولى من انتظار وقوعه .

الخطوة الثانية : إذا لم تقبل إحدى الطائفتين النزول على حكم الله ورسوله ولم تنصع إلى الإصلاح . كانت باغية عادية ، وعلى المؤمنين أن ينصروا الطائفة الأخرى المبغي عليها ولو أدى ذلك إلى مقاتلة الطائفة الباغية ، حيث قال تعالى : (فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله) .

الخطوة الثالثة : أن قتال الفئة الباغية يستمر إلى غاية رجوعها إلى أمر الله وحكمه ، فإن رجعت فعلى المسلمين أن يصلحوها بينهما ، ويعدلو في الحكم ، ويتحروا الصواب المطابق لحكم الله ، حيث قال تعالى : (فإن فاءت فأصلحوها بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين) .

إذن الفيء إلى أمر الله جاء بين إصلاحين أمر الله تعالى بهما : الإصلاح الأول في الابتداء ، قبل القتال . والإصلاح الثاني بعد القتال ، وقد علل الله سبحانه وتعالى في الآية

التالية لآية القتال وجه وجوب الإصلاح بين الطائفتين المتقاتلتين حيث قال عز وجل (إنما المؤمنون إخوة فأصلحوها بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون) (39) .

وقد بُني هذا التعليل على اعتبار حال المسلمين بعضهم مع بعض كحال الأخوة ، ومعلوم أنه إذا نشبت مشاققة بين الأخوين لزم بقية الأخوة أن يتناهضوا في إزاحتها مشياً بالصلح بينهما (40) .

وعليه فإن المعنى المناسب لقوله تعالى : (حتى تفيء إلى أمر الله) هو المعنى الذي أكدته الآيتان الكريمتان ، وهو الصلح بالعدل بين المتنازعين ، وبما يؤيد إرادة هذا المعنى ما ختم الله تعالى به الآية الثانية ، حيث قال تعالى : (واتقوا الله لعلكم ترحمون) . والخطاب فيها لجميع المؤمنين ، ويشمل الطائفتين الباغية والمبغي عليها . ومعنى ترحمون : أي ترجى لكم الرحمة من الله فتجري أحوالكم على استقامة وصلاح ، واختيرت الرحمة بعد التقوى ، لأن من شأن تعامل الأخوة الرحمة فيما بينهم (41) .

والرحمة من آثار الإصلاح ، لا من آثار الاستسلام تحت حكم السيف ، فالاستسلام من شأنه أن يترك آثاراً من الضغينة والبغضاء لا ينحسم معها شر أبداً وإن خمد إلى حين ، ومن هنا كانت الدعوة إلى المصالحة بين الفريقين وجمعهم على الإخاء والمودة والرحمة .

هذا وإزاء وضوح سياق النص القرآني في الدلالة على معناه نجد الأستاذ ناصر السابعي وإمعاناً منه في الانتصار لأهل النهروان ، قد حمل هذا المعنى على حالة افتراضها ، وهي ما إذا كانت إحدى الطائفتين المتقاتلتين ليست طائفة الإمام الشرعي ، مع أن الآية الكريمة لم تذكر حالات للطائفتين المتقاتلتين ، حتى نحملها على حالة دون أخرى ، وإذا سلمنا بما يقول السابعي فنحن بين خيارين : الأول :- أن نقول بأن الآية لا يحتج بها أصلاً في حالة النزاع بين طائفة علي الإمام الشرعي ، والطائفة الباغية عليها ، وهي طائفة معاوية ، لأن الخطاب فيها موجه إلى طائفة ثالثة هي المكلفة بإجراء الإصلاح ، ومقاتلة الفئة الباغية وهي غير موجودة .

الخيار الثاني : أن نقول بأنه إذا لزمنا الإجابة إلى الصلح متى فاءت إليه الطائفة الباغية ، ولم تكن إحدى الطائفتين طائفة الإمام الشرعي ، فإنه من باب أولى أن تجيب إلي الصلح طائفة الإمام إذا كانت هي إحدى الطائفتين المتنازعتين للعلة ذاتها التي من أجلها كانت الإجابة للصلح .

والخيار الأول رفضه الأستاذ السابعي حيث قال : (إن كون الأمر بالإصلاح بين الطرفين المتقاتلين موجهها إلى طرف ثالث غيرهما وارد لكنه غير لازم ، ولربما جاز ذلك إن كان

المتقاتلان طائفتين لا ينتمي الإمام إلى أحدهما ، فيكون الإمام هو الذي يصلح بينهما أو يقاتل الطائفة الباغية ، أو يأمر من يقوم بذلك ، أما إذا بغت فئة علي إمام المسلمين وجماعته فمن غير المنطقي أن ينتظر طرف ثالث ليحل النزاع ، ويلزم حينئذ ألا يتم إصلاح إن لم يوجد طرف ثالث قادر على ذلك (42) .

وإذا سقط الخيار الأول بقي الخيار الثاني ، وبهذا يكون رأي القائلين بقبول التحكيم والإجابة إلى الصلح هو الأرجح لانسجامه مع سياق النص القرآني في آية قتال البغاة .

ثانياً : من المبادئ العامة المقررة في الشريعة الإسلامية أن الأصل في الدماء الحظر إلاً بقيت الإباحة ، ومن يطالع سيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) يجده عليه الصلاة والسلام قد حرص على تطبيق هذا المبدأ ، ومن الشواهد على ذلك :

أ- إيثاره عليه الصلاة والسلام الدعوة بالحسنى والرفق واللين على الحرب والقتال ، فلم يقاتل من سألته ، عملاً بقوله تعالى : ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (43) .

ب- توقفه عليه السلام عن مقاتلة من طلب الأمان ، وميله إلى الصلح ، عملاً بقوله تعالى : "وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله" (44) وقوله تعالى : (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها) (45) .

ج- قبوله عليه الصلاة والسلام صلح الحديبية ، إثارةً للسلام على الحرب وقد خرج معظماً للبيت الحرام على الرغم من وجود بعض الشروط المجحفة بالمسلمين ، وقال حينئذ : والذي نفسي بيده لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمان الله إلا أعطيتهم إياها (46) .

فإذا كان هذا هو هدية عليه السلام في العلاقة مع غير المسلمين الذين يكونون في حالة حرب مع المسلمين ، فكيف يكون هدية عليه السلام في علاقة المسلمين بعضهم مع بعض إذا كانوا في حالة حرب بسبب بغية فئة منهم على أخرى؟

إن هدية في ذلك نلتسمه في موقف الصحابة (رضي الله عنهم) في وقعة الجمل وقبل أن ينزع الشيطان بينهم ، فقد اتفقوا على الصلح لكن المندسين وذوي الأغراض الخفية رأوا أن الدائرة ستدور عليهم إن تحقق الصلح وتفرق المسلمون على ذلك ، فعمدوا إلى إشعال نار الحرب بين الطائفتين وكان ما كان .

ونلتسمه في موقف الصحابة في صفين حيث تهاجز الفريقان عن القتال شهر محرم من سنة سبع وثلاثين حقناً للدماء ورجاء تحقق الصلح ، ولم ينقل لنا اعتراض القراء ولا غيرهم على ذلك ، لكن إصرار معاوية على الاقتصاص من قتلة عثمان أولاً ، حال دون الاتفاق على الصلح .

ونلتسمه في موقف الإمام علي ربيب بيت النبوة ، قبيل وقعة النهروان ، حيث نصب راية الأمان حرصاً منه على عدم إراقة الدماء ، لكن عناد أولئك الذين استولت أفكارهم على عقولهم ، وتوهمهم أن ولوج الجنة متوقف على خوض غمار المعركة ضد علي ، أدى إلى حصول ما حصل .

وصدق التابعي الكبير إمام البصرة الحسن البصري وقد سئل عن القتال بين الصحابة فقال : (شهد أصحاب محمد وغنبا ، وعلموا وجهلنا) (47) .

فالصحابة الذين شهدوا القتال في صفين ورأوا ألوف المسلمين صرعى من الجانبين ، هم الذين مالوا إلى التحكيم حقناً للدماء ، ورجاء أن يصلح الله بين المسلمين بما فيه خيرهم ، أما نحن فقد غنبا ، فكانوا هم أعلم بما طلبوه ومالوا إليه منا . ومن قال في هذا الأمر غير ذلك ، فعلى أحسن تقدير قوله حق أريد به باطل ، وهذا حكم نطق به من أحبه الله ورسوله ، سيدنا علي كرم الله وجهه .

ثالثاً : إن من أهم القواعد الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الإسلام ، قاعدة الشورى ، وذلك حتى لا يستبد في أمور الدولة فرد واحد أو أفراد قليلون .

والشورى في مفهومها الإسلامي تعني : استطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها في أمر من الأمور المتعلقة بها ، بهدف التوصل إلى الرأي الأقرب إلى الصواب ، والموافق لأحكام الشرع تمهيداً لاتخاذ القرارات المناسبة في موضوعه . وقد ثبتت مشروعيتها بأدلة كثيرة منها قوله تعالى : (فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لا نفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين) (48) .

وهذه الآية جاءت خطاباً موجهاً لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) من بين الآيات التي تتحدث عن غزوة أحد وما فيها من دروس ، وهي الغزوة التي تم اختيار مكانها بمشورة بين الرسول (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه ، فكان رأي الأقلية ومعهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يكون القتال في المدينة ، بينما كان رأي الأكثرية أن يخرجوا لملاقاة المشركين

خارج المدينة ، ومرت أحداث هذه الغزوة ، وكان من نتيجتها أن أصيب المسلمون ، واستشهد جمع كبير من الصحابة ، فما كان من المنافقين وكانوا قد انسحبوا من الجيش قبل المعركة ، إلا وأن طعنوا برأي الأكثرية واعتبروه سبب المصيبة (49) ، فقد قال تعالى على لسانهم : (يقولون لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا ههنا) (50) . وقال تعالى : (لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا) (51) .

هذا وإن المتتبع لأحداث وقعة صفين يجد أن الإمام علي قد استطلع رأي أصحابه في وقف القتال وقبول التحكيم ، وبالمقارنة بين تلك الأحداث وبين ما كان في غزوة أحد نجد تشابهاً بينهما من حيث :-

1- إن رئيس الدولة قد أخذ برأي الأكثرية ، مع أن رأيهم كان مخالفاً لرأيه .

2- إن نتائج الأخذ بالشورى جاءت على خلاف المتوقع ، فالمسلمون في غزوة أحد أصابهم قرح عظيم ، والتحكيم جاءت نتائجه على خلاف ما توقعه الإمام علي ، فقد كان (رضي الله عنه) لا يشك في أن نتيجة التحكيم ستكون لصالحه بناء على الشرط بأن يحكم الحكمان بكتاب الله .

3- إن الأقلية التي لم يأخذ رئيس الدولة برأيها ، قد طعنت برأي الأكثرية واعتبرته سبب المصيبة . ولكن هل صوب القرآن موقف المعارضين لما استقر عليه أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) من الخروج خارج المدينة ، وأعطاهم الحق في اعتزاله (صلى الله عليه وسلم) ، والتشهير بمن أشار عليه بالخروج ، كون أن مشورتهم كانت سبب ما أصاب المسلمين؟

والاجابة على ذلك واضحة من خلال سياق النص القرآني (فبما رحمة من الله لنة لهم) فالله سبحانه وتعالى يعلم أن نتائج الشورى لا تكون دائماً موفقة ، ومع ذلك أمر رسوله بها ، وأمره بالتوكل عليه إذا عزم على أمر من أمورها (وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله) ، وكان قبل ذلك قد أمره بأن يكون ليناً مع الذين خالفوه في الرأي رحيماً بهم ، عفواً عنهم مستغفراً لهم .

وعليه فإن ما كان من أهل النهروان من اعتزال الإمام علي والتعريض به ، لنزوله على مشورة أصحابه في إجابة الدعوة إلى تحكيم كتاب الله في الصراع الدائر بينه وبين معاوية لا يتفق مع الهدي القرآني ، بل إن اعتزالهم يعد سابقة تاريخية خطيرة ، ذلك أنه إذا جاز لكل فئة ترى رأياً مخالفاً لما يراه الإمام في أمور الشورى أن تعتزله وتؤلب عليه جماعة المسلمين ، فكيف تستقر الأمور داخل الدولة؟ .

رابعاً : من النتائج التي رتبها أهل النهروان على قبول سيدنا علي التحكيم أنه لم يعد أمير المؤمنين بعد أن محو اسم الإمارة عن نفسه عند كتابة وثيقة التحكيم ، لأنه بهذا يكون قد تنازل عن حق شرعي أكسبته الأمة إياه ببيعته له ، ووضع نفسه على قدم المساواة مع معاوية ، فلم يعد سوى رئيس العراقيين وشيعتهم . مثلما كان معاوية رئيس شيعة أهل الشام .

بينما يرى مؤيدوا التحكيم أن محو اسم الإمارة عن علي لا يخلعه منها بل دليل ما فعله النبي (صلى الله عليه وسلم) في صلح الحديبية حين رفض المشركون كتابة اسم الرسالة له في وثيقة الصلح ، فقد قبل عليه السلام ذلك ، ووافق على كتابة اسمه بدون وصف الرسالة ، وقد رد أهل النهروان ومن قال بقولهم هذا الاستدلال بدعوى أن ما فعله النبي (صلى الله عليه وسلم) كان بوحى ، فهو مختص به دون غيره (52) .

وعلى فرض التسليم بدعوى الخصوصية ، وأن علي لم يعد أميراً للمؤمنين ، فإن منصب الخلافة بذلك يكون شاغراً ، ولهذا سارع أهل النهروان لملئه باختيار عبد الله بن وهب الراسبي إماماً للمسلمين ، ليصبح خامس خلفاء الدولة الإسلامية ، وإذا علمنا بأن الحكم الإسلامي في أصله شورياً ، فلا بد أن يكون الاختيار شورياً أيضاً ، لأنه لا يمكن أن يكون الحكم شورياً ويكون الخليفة مفروضاً على الأمة ، وكما هو معلوم فإن اختيار الخلفاء الراشدين الأربعة كان عن مشورة ، فقد تولى كل منهم مقاليد الخلافة بناء على اختيار أو قبول أهل الحل والعقد من الصحابة في عاصمة الخلافة ، ثم مبايعة أهلها له بعد هذا ، ومتابعة المسلمين في سائر أنحاء الدولة لأهل المدينة في ذلك .

والسؤال الآن هل تولى عبد الله بن وهب مقاليد الخلافة بهذه الطريقة حتى يكون إماماً لكل المسلمين كالخلفاء الراشدين؟ وأين هم أهل الحل والعقد الذين اختاروه من غير رؤساء أهل النهروان ، فإن وجدوا ، فهل بايعه سائر الناس من أهل العراق في الكوفة والبصرة؟ وإذا بايعوه هل بارك أهل خراسان وأهل الحجاز وأهل مصر مبايعة أهل العراق؟ ثم لو كان إماماً شرعياً فلماذا يترك رعيته من أهل العراق تحت تأثير الخليفة السابق علي بن أبي طالب ، ويخرج هو ومن معه معتزلاً شؤون الحكم إلى النهروان؟ هذه أسئلة لم أجد الإجابة عليها فيما اطلعت عليه من مؤلفات للاباضية ، إذن ليس عبد الله بن وهب الراسبي سوى رئيساً لأهل النهروان مثلما كان معاوية رئيساً لأهل الشام ، لأن بيعته لم تكن بالطريقة التي تولى فيها الخلفاء الراشدون الخلافة ، ولم تكن عن مشورة بين المسلمين ، وليس للأمة فيه اختيار ولا إرادة ، وقد قال سيدنا عمر بن الخطاب : (من بايع رجلاً بغير مشورة المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه) (53) .

وقال الإمام أحمد: (ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين ، وقد كان الناس قد اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة بأي وجهة كان الرضا ، فقد شق هذا الخارج عصا الجماعة ، وخالف الآثار عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية) (54) .

وما دام ذلك كذلك فإنه يلزم من القول بعدم إمامة سيدنا علي لقبوله التحكيم ، أن تكون الأمة قد أصبحت بدون إمام شرعي وبقيت على ذلك إلى أن قامت الدولة الأموية رسمياً بعد مقتل سيدنا علي سنة أربعين للهجرة ، وهذا أمر مخالف لما أجمع عليه الصحابة بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) حيث لم يرضوا أن يبيت المسلمون ليلة بعد النبي (صلى الله عليه وسلم) بدون خليفة لهم . ومخالفة الاجماع أمر باطل ، وما يؤدي إلى الباطل فهو باطل وعليه فإن سيدنا علي يكون هو الإمام الشرعي لجماعة المسلمين لاجتماع أكثر الناس عليه وإقرارهم له بالخلافة ، وتعاملهم معه على هذا الأساس إلى أن قُتل ، ولعدم وجود ما ينقض إمامته ، أما قبوله محو اسم الإمارة عنه في وثيقة التحكيم فقد كان بتأويل منه ، قياساً على ما حصل في صلح الحديبية .

وليس لأهل النهروان ومن قال بقولهم أن يحتجوا بنتيجة التحكم على عدم إمامة سيدنا علي ، لأنهم لا يقولون بشرعية هذا التحكيم أصلاً ، ولأنهم إذا قالوا بذلك فإنه يلزمهم أن يسلموا بالنتيجة الأخرى للتحكيم وهي إمامة معاوية بن أبي سفيان ، وإلا كان حالهم كحال من يأخذ ببعض الدليل ويترك بعضه الآخر .

هذا وإن إصرار أهل النهروان ومن قال بقولهم على خلع سيدنا علي من الإمامة وإبطالها عنه بمجرد قبوله التحكيم ، وقبل صدور نتيجته ، ومسارعته إلى مبايعة رجل منهم ، إن دل على شيء فإنما يدل على حرصهم على أن يغتنموا فرصة للتخلص من إمامة قريش ونقل الخلافة إليهم . يقول الإمام محمد أبو زهرة في معرض حديثه عن صفات الخوارج من أهل النهروان : (ونحن إن وصفنا الخوارج بالإخلاص في خروجهم ، فليس معنى ذلك أنه إخلاص لا يوجد ما يشوبه ، بل إنه قد يوجد ما يرنقه ، ولا ننكر أن هنالك أموراً أخرى غير اعتقاد الحق قد حفزتهم على الخروج ، ومن أعظم هذه الأمور التي حفزتهم على الخروج غير الحق الذي اعتقدوه ، أنهم كانوا يحسدون قريشاً على استيلائهم على الخلافة واستبدادهم بها دون الناس ، الدليل على ذلك أن أكثرهم من القبائل الربعية التي قامت بينها وبين القبائل المضرية الأحن الجاهلية التي خفف الإسلام من حدتها ، ولم يذهب بكل قسوتها ، بل بقيت منها آثاره غير قليلة مستمكة في النفوس وإن الإنسان قد يسيطر على نفسه هوى يدفعه إلى فكرة معينة يخيل إليه أن الإخلاص رائده ، والعقل وحده

يهديه ، وهذا أمر واضح في أمور الحياة كلها ، فالإنسان ينفر من كل فكرة اقترنت بما يؤله . وإذا كان كذلك فلا بد أن نتصور أن الخوارج وأكثرهم ربيعون رأوا الخلفاء من "مضر" فنفروا من حكمهم واتجهوا في تفكيرهم نحو الخلافة تحت ظل هذا النفور من حيث لا يشعرون وظنوا أن ما يقولونه هو محض الدين ، وأنه لا دافع لهم إلا الإخلاص لديهم .

والخوارج على هذا أكثرهم من العرب ، ولم يكن فيهم من الموالي إلا عدد قليل ، مع أن آراءهم في الخلافة من شأنها أن تجعل للموالي الحق في أن يكونوا خلفاء عندما تتوافر شروطها ، إذ الخوارج لا يقصرون الخلافة على بيت من بيوت العرب ، ولا على قبيل من قبيلهم ، بل لا يقصرونها على جنس من الأجناس ، أو فريق من الناس ، والسبب في نفور الموالي من مذهبهم أنهم هم أنفسهم مع هذه الآراء ينفرون من الموالي ، ويتعصبون ضدهم وربما لو تركوا تلك العصبية لتبعهم كثيرون من الموالي) (55) .

ويقول الدكتور عوض خليفات : (اتخذ الخوارج الأوائل من قبول علي للتحكيم مبرراً للقضاء على التقليد المتعارف عليه في انتخاب الخليفة فقد جرت العادة أن يقوم أهل الحل والعقد من المسلمين في المدينة بانتخاب الخليفة ثم تباعه الأمصار ، ولكن زعماء الخوارج رأوا أن يحققوا حلمهم في التخلص من زعامة قريش ، وأعلنوا أن الخلافة يجب أن لا تكن وقفاً على جماعة معينة ، وظهر ذلك في قولهم بعد انفصالهم في حروراء : " الأمر شورى بعد الفتح ، والبيعة لله عز وجل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " لا شك أن مبدأ الشورى قد أكدته الإسلام وحض على اتباعه في كتابه الكريم ، ورغم ذلك فمن المعتقد أن مناداة الخوارج بهذا المبدأ في تلك المرحلة لم يكن إلا مبرراً دينياً تبنيه للثورة على الخليفة الشرعي ، وبالتالي كان مبرراً للثورة على سلطة قريش وزعامة المسلمين الأوائل المتمثلة بالمهاجرين والأنصار ، والدليل على ذلك أنهم لم يتقيدوا بهذا المبدأ عندما نجحوا في تأسيس دولة خاصة بهم ، دولة الرستميين الإباضية ، ودولة بني مدرار الصفرية مثلاً) (56) .

المسألة الثانية: وجود عدد من الصحابة في صفوف أهل النهروان

من المسائل تركز عليها المصادر الإباضية كثيراً وجود خلق كثير من كبار الصحابة وأفاضلهم بين أهل النهروان ، معارضين للتحكيم ومشاركين في الانفصال عن الإمام علي ، فقد جاء في كتاب السير للشماعخي : " فلما نزل علي بالكوفة دخل عليه نفر من أنكر الحكومة فعاتبوه وسألوه نقضها ، فأبى فخرجوا ونزلوا حروراء باثني عشر ألفاً ، وقيل : عشرون ألف ، وقيل : أربعة وعشرون ، وهم خيار أهل الأرض يومئذ وقراؤهم وزهادهم ممن بقي من كبراء الصحابة والتابعين ، وفيهم من أهل بدر ومن شهد له رسول الله (صلى الله عليه

وسلم) بالجنة كحرقوص بن زهير السعدي الذي قال فيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في رواية عائشة: "أول من يدخل علينا اليوم من أهل الجنة، فكان هو الداخل إلى ثلاث مرات" (57).

وجاء في كتاب السير والجوابات في ذكر أسباب البراءة من علي بن أبي طالب: (أحدها: قتل أهل النهروان، وهم الأفضلون من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم)، وهم الأربعة آلاف رجل من خيار الصحابة رحمهم الله) (58).

وقال د/ صالح الصوافي في كتابه الإمام جابر: (وكان يجب على علي بعد التحكيم والعزم، الرجوع إلى حضرة الإمامة والأمة، لأنه في رأي أهل النهروان أن البيعة لا تنعقد بطريق شرعي بعد التحكيم إلا لعبد الله بن وهب الراسبي، ذلك الخليفة الذي بايعه جمهور من الأمة، فيهم كثير من كبار الصحابة من بينهم بعض المشهود لهم بالجنة، كحرقوص بن زهير السعدي) (59).

وكان الدكتور الصوافي قد نقل قبل ذلك عن محمد بن سعيد القلھاتي، أحد علماء الإباضية في القرن السادس الهجري وصاحب كتاب "الكشف والبيان"، قوله: (قتل في هذه المعركة (صفين) أربعة آلاف من أفاضل الصحابة فيهم سبعون من أهل بدر، وأربعمائة يقال لهم: السواري، كانوا لا يفقدون من مسجد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كأن جباههم وركبهم من شدة اجتهادهم ثفن الإبل، خيار الناس وفقهاؤهم وأهل الشرف في الدين والرأي والقدم من المهاجرين والأنصار والتابعين بإحسان) (60).

ولكن هل ثبت وجود الصحابة في صفوف أهل النهروان؟ وإذا وجدوا هل كان عددهم بالكثرة التي ذكرتها المصادر الإباضية؟ ثم لماذا كان التركيز على هذا الأمر مع أن مؤيدي التحكيم من الصحابة هم أيضاً خلق كثير، سواء منهم من كان في صفوف علي أم في صفوف معاوية؟.

أمّا عن النقطة الأولى فقد ذكر الأستاذ ناصر السابعي في كتابه "الخوارج والحقيقة الغائبة" أن هناك بعض الروايات تنفي وجود الصحابة في صفوف أهل النهروان، كالتی رويت عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنه)، فقد قال لأهل حروراء: "أتيتكم من عند أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) المهاجرين والأنصار، ومن عند ابن عم النبي (صلى الله عليه وسلم) وصهره، وعليهم نزل القرآن، فهم أعلم بتأويله منكم، وليس فيكم منهم واحد (.....) (61)، لكن ناصر السابعي دفع هذه الروايات بروايات أخرى تثبت ذلك، واستطاع أن يذكر أسماء بعض الصحابة ممن قتل مع أهل النهروان.

والخلاف بين الروايات في ذلك لعله يرجع إلى الخلاف في تحديد مفهوم الصحابي، فقد اختلف العلماء في هل يشترط لتحقيق الصحبة مجرد ثبوت اللقاء بالنبي (صلى الله عليه وسلم) طال أم قصر والموت على الإسلام؟ أم لا بد من طول مدة اللقاء مع الموت على الإسلام؟ فعلى القول الأول لا يستبعد وجود عدد من الصحابة في صفوف أهل النهروان، فالذين كان لهم لقاء بالنبي (صلى الله عليه وسلم) وماتوا على الإسلام خلق كثير، ولكن هل بلغ عدد الذين وجدوا منهم في صفوف أهل النهروان أربعة آلاف؟ وهل هم من أكابر الصحابة وأفاضلهم؟ إنه من السهل إدعاء ذلك لتحقيق غرض ما، وأمّا إثبات ذلك فأمر صعب المنال، خاصة إذا علمنا أن بعض الروايات تذكر أن عدد الذين قتلوا في النهروان بلغ ألف وثمانمائة رجل، وليس أربعة آلاف، ولذلك لم يستطيع الأستاذ ناصر السابعي = وقد بذل جهداً كبيراً في التحقق من هذا الموضوع = أن يحصي أكثر من اثني عشر صحابياً في صفوف أهل النهروان، من ذكرت أسماؤهم في كتب التاريخ، ويأتي في مقدمتهم زعماء أهل النهروان وهم:-

1- زيد بن حصين الطائي: وقد عُذَّ من الصحابة اعتماداً على ما ذكره ابن حجر في "الإصابة" وابن حبان في "الثقات" من أنه كان عاملاً لعمر بن الخطاب على حدود الكوفة، وعمر رضي الله عنه كان لا يؤمر إلا بالصحابة.

2- حرقوص بن زهير السعدي التميمي: وقد اختلف في شخصيته، هل هو ذو الخويصرة الذي اعترض على النبي (صلى الله عليه وسلم) في قسمته لغنائم حنين (62)، وهو أحد الذين نفاهم عثمان بن عفان إلى بلاد الشام لإثارته القلائل في الكوفة، بينما تذكر المصادر الإباضية أنه من الذين شهد لهم النبي (صلى الله عليه وسلم) بالجنة، وسيأتي الحديث عن ذلك..

3- عبد الله بن وهب الراسبي: زعيم أهل النهروان، ولم يثبت أنه التقى بالنبي (صلى الله عليه وسلم) لكن تذكر بعض المصادر أنه قد أدرك النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو مسلم، لذلك عُذَّ من الصحابة. وأمّا بقية الصحابة الاثني عشر منهم: شجرة بن أوفى السلمي، وعبد الله بن شجرة السلمي، وشریح بن أوفى، وثرملة بن بني حنظلة، ونافع ذو الشدية مولى ثرملة، وأبو عمرو بن نوفل، والخریت بن راشد السامي الناجي، وعمير بن الحارث، وهرم بن عمرو الأنصاري (63).

وباستعراض ما جمعه ناصر السابعي من تراجم لأصحاب هذه الأسماء، نجد أنهم ليسوا من أكابر الصحابة وأفضلهم، بل إن منهم من تشابه اسمه باسم غيره، وأحدهما

صحابي، فاعتبر الإباضية صاحبهم هو الصحابي، فعمير بن الحارث، أنصاري من الصحابة شهد البيعة وبدراً وأحداً، وعمير بن حارثة السلمي رجل شهد صفين مع علي، فاعتبرهما الأستاذ ناصر السابعي شخصاً واحداً على اعتبار أن "حارثة: محرفاً عن "الحارث" وأن عمير بن الحارث سلمي أيضاً" (64).

وهرم بن عبد الله الأنصاري، صحابي من بني واقف حلفاء بني عمرو بن عوف، وأحد البكائين الذين نزل فيهم قوله تعالى: (تولوا وأعينهم تفيض من الدمع) (65) وهرم بن عمرو الأنصاري من أهل النهروان، اعتبره ناصر السابعي صحابي وأحد البكائين لما ذكره الطبري من أن أحد السبعة البكائين هو "حرمي بن عمرو من بني واقف" على اعتبار أن "حرمي" مصحف عن "هرمي" والذي يقال فيه أيضاً "هرم"، ثم اعتبر ناصر السابعي أن "هرم بن عمرو" هو "هرم بن عبد الله" الذي ذكره من الصحابة عدد من علماء الجرح والتعديل، ثم عاد واعتبرهما شخصان، وأن الذي ثبت له الصحبة والقدم في الإسلام هو صاحب النهروان "هرم بن عمرو الأنصاري" (66).

وأما عن تركيز المصادر الإباضية على أن أهل النهروان كانوا من كبار الصحابة ومن خيار الناس وفقهائهم فلعن ذلك يرجع إلى أمرين:

الأول: الدفاع عن أهل النهروان وإثبات صواب وسلامة موقفهم من قضية التحكيم وما ترتب عليه، وتبرأتهم من كل غرض آخر سوى إظهار الحق والمطالبة به، ذلك أن الصحابة لعدالتهم وورعهم وعلمهم لا ينكرون إلا ما هو مخالف لحكم الله، فإذا علم ذلك تبين أن موقف أهل النهروان هو الصواب، وإلا لما أقرهم وتابعهم عليه الصحابة.

الثاني: حمل الناس على التعاطف مع أهل النهروان، بإثارة مشاعرهم وعواطفهم، ذلك أن للصحابة مكانة خاصة في نفوس المسلمين، فإذا علم الناس ما حل بأهل النهروان بسبب دفاعهم عن الحق، وأكثرهم من الصحابة، تعاطفوا مع قضيتهم، ونقموا على من كان السبب في الذي حل بهم.

هذا ومهما يكن السبب في ذلك الإصرار، فإن وجود عدد من الصحابة في صفوف أهل النهروان لا يعني بالضرورة سلامة موقفهم، ولا أن رأيهم ملزم لغيرهم، لأن الجهة المقابلة لأهل النهروان فيها أيضاً جمع غفير من الصحابة المشهود لهم بالفضل والعلم وعلو المنزلة كعبد الله بن عباس، وعلي بن أبي طالب، وبالتالي فإن ما ذهب إليه كل فريق (من مؤيدي التحكيم ومعارضيه) هو مجرد رأي مبني على دليل، وبحسب المعمول به في المذهب

الإباضي بالنسبة لحجية قول الصحابي، لا يكون رأي الصحابة من أهل النهروان ملزماً لرأي الصحابة من معارضيه، وأما رأي مؤيدي التحكيم فملزم لأهل النهروان لأنه الرأي الذي عزم عليه الإمام بعد المشورة.

يقول العلامة السالمي من الإباضية في كتابه شرح طلعة الشمس في أصول الفقه عن حجية قول الصحابي: "والصحيح أن مذهب الصحابي لا يكون حجة على غيره، إذ لو كان حجة على أحد لزم أن لا يقع بين الصحابة خلاف في مسألة أصلاً، وبيان ذلك: أن الخلاف قد وقع من الصحابة في كثير من المسائل، فلو كان قول الصحابي حجة على غيره لزم أن يكون من سبق منهم إلى قول حجة على غيره يلزم الباقي اتباعه، فلا يسعهم الخلاف، والمعلوم أنهم قد اختلفوا، ولم يجعلوا القول السابق حجة على غيره..... فإذا لم يكون قول الصحابي حجة على صحابي مثله، كذلك يجب أن لا يكون حجة على غير الصحابي، لأن الفرق بينهما تحكم" (67).

المسألة الثالثة: نسبة الكفر إلى عدد من الصحابة، والبراءة منهم.

ولعل هذا المسألة من أهم مسائل الخلاف مع الخوارج وأكثر حساسية، ذلك أن الحكم على مسلم عادي بالكفر أمر خطير لما يترتب عليه من نتائج هامة في الدنيا قبل الآخرة، فكيف بتكفير من صحب النبي (صلى الله عليه وسلم) وجاهد معه، وتوفي وهو عنه راض، ونظراً لدقة الموضوع وتشعبه فإنني سأبحثه من خلال عدة نقاط هي:-

أولاً: ما يُعزى إلى أهل النهروان من تكفير المخالف لهم في الرأي.

ثانياً: مفهوم الولاء والبراء والكفر عند الإباضية.

ثالثاً: براءة الإباضية من بعض الصحابة ونسبة الكفر إلى بعضهم الآخر، وفيما يلي توضيح لهذه النقاط:

النقطة الأولى: ما يعزى إلى أهل النهروان من تكفير المخالف لهم في الرأي: سبق أن ذكرنا عند الحديث عن التحكيم وما تبعه من أحداث بعض ما جرى بين الإمام علي (رضي الله عنه) وبين أهل النهروان من كلام، وفيه طلبوا منه أن يتوب ويشهد على نفسه بالكفر لكي يصلوا معه إلى اتفاق، وفيه أيضاً جرت نسبة الكفر إلى كل من رضي بالتحكيم، حتى على أنفسهم حيث قالوا: (كان ذلك منا كفراً.....) الأمر الذي دفع مخالفهم أن ينسبوا إليهم القول بتشريك المخالف لهم وإخراجه من الملة.

وقد ناقش الأستاذ ناصر السابعي هذا الأمر بدقة افتقرت إلى الموضوعية والحياد فهو أولاً يقرر الأمور التالية (68):

1- إن استعمال أهل النهروان لفظ الكفر في وقت مبكر من معارضتهم للتحكيم ، وهو فترة المسير من صفين إلى الكوفة ، يعني أن هذا الاستعمال ليس طارئاً ولا جديداً على الساحة الإسلامية ، إذ لو كان كذلك لاحتاج لتبلوره إلى مدة أطول بكثير ، ولذا جرت نسبة إطلاق لفظ "الكفر" إلى مؤيدي التحكيم أيضاً ، فمثلاً هذا الأشعث بن قيس من أكبر مؤيدي الإمام علي يقول له حين كاد أن يرجع عن التحكيم : (نقضت عهدك وكفرت بربك) وقوله له : «إن الناس قد تحدثوا أنك رأيت الحكومة ضلالاً والإقامة عليها كفراً» .

2- إن الحكم على شخص بالكفر لا يقتضي في جميع أحواله إخراجهم من الملة الإسلامية ، وحادثة افتراق الخوارج سنة (64 هـ) إلى عدة فرق شاهد على ذلك ، ففرقة الأزارقة شذت من بين فرق الخوارج ، فحكمت على المخالفين بالشرك ، أي بالخروج من الإسلام ، وهذا يعني أن الخوارج قبل ذلك التاريخ لا يحكمون على مخالفيتهم بالكفر المخرج من الملة ، ولهذا كانوا يقولون عنهم : كفر لا مشركون .

3- إن المتتبع لتاريخ مصطلح الكفر يجد أنه استعمل في كثير من النصوص الشرعية كرديف للمعصية أو ارتكاب الكبيرة من الذنوب ، واستعمال أهل النهروان للفظ الكفر كان من هذا القبيل ، والكفر بهذا المعنى هو ما يعبر عنه بكفر النعمة ، أو ما يسميه بعض العلماء كفراً دون كفر ، وما يسميه آخرون بالكفر العملي أو الكفر الأصغر ، وخفاء هذا المعنى عن المخالفين لأهل النهروان دفعهم إلى التشنيع عليهم لاستخدامهم ذلك اللفظ بهذا المعنى ، فنسبوا إليهم أنهم حكموا على الإمام علي وأصحابه بالشرك .

هذا وبعد أن فرغ الأستاذ ناصر السابعي من تقرير هذه الأمور ، تساءل هل جرى لفظ الكفر على ألسنة أهل النهروان حقاً؟ وهل صدقاً طلبوا من الإمام علي أن يشهد على نفسه بالكفر؟ .

وهو تساؤل قصد به الإنكار لا الاستفهام ، بدليل أنه أخذ يشكك في كل الروايات التي طلب فيها أهل النهروان من الإمام علي الاعتراف والإقرار بالكفر ، معتمداً على روايات أخرى جرى فيها استخدام لفظ "الضلال" أو "الخطيئة" أو "الذنب" بدل لفظ "الكفر" لينتهي بعد ذلك إلى القول : (وهذه الروايات والملاحظات تقترح في كون المحكمة كانوا يطلقون لفظ الكفر على مخالفيتهم بغض النظر عن مدى صحة الإطلاق . ويبدو أنه بعد فترة من الزمن استحالت بعض الألفاظ ألفاظاً أخرى عبرت عن تصور الراوي لنظرة منكري

التحكيم من جراء الشائع في الوسط يومئذ ، ولهذا فإن الرواية التي تنسب إليهم أنهم شهدوا على علي بالشرك محمولة على هذا التصور ، والرواية التي تثبت التكفير والتشريك إليهم عند مخاطبتهم لابن عباس "كفرت وأشركت" محمولة على هذه الفكرة السابقة حين أداء الرواية :

أولاً : لأن الذين يخاطبون ابن عباس بهذا الكلام تصفهم الرواية نفسها بالقدرة على انتزاع الأدلة من القرآن والتأثير على المخاطب ، كما تصف متكلمهم بأنه قارئ للقرآن عالم بما فصل ووصل .

ثانياً : لأنهم في هذه الرواية "السن الأول أصحاب محمد" أي الأقدمون من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) .

ثالثاً : لأن التشريك ابتدأ بنافع بن الأزرق عام الافتراق (69) .

وهنا أتساءل هل وصل استخفاف الأستاذ ناصر بالقارئ لكتابه إلى هذا الحد؟ فما دام أن تعصبه لمذهبه قد أوصله إلى هذه النتيجة التي قالها ، فلماذا لم يبدأ بمناقشة الروايات مباشرة دون أن يبدأ بالأمور التي قررها؟ وعندها قد ينطلي الأمر على القارئ وتغر الأمور بسلام .

أما أن يبرر استعمال أهل النهروان للفظ الكفر بالمعنى الذي يريده بأنه استعمال مقبول شرعاً ، وأنه استعمال شائع في ذلك الوقت ، ثم يأتي لينكر استعمالهم لهذا اللفظ ، فأنا اعتبر ذلك استخفافاً منه بالقارئ وبمقدرته على التمييز والفهم .

قد كان الأجدر به أن يستعمل الصفات التي ذكرها في كلامه السابق عن أهل النهروان وأن يستعمل الروايات المضادة المشتملة على لفظ "الخطيئة" أو "الضلال" في تأويل وتفسير الروايات التي اشتملت على لفظ "الكفر" وليس في ردها والقبح فيمن رواها .

النقطة الثانية : مفهوم الولاية والبراءة والكفر عند الإباضية :

من الأمور التي تنسب إلى الإباضية أنهم يقدحون في أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وينالون من كرامتهم ، وحتى تتضح لنا حقيقة موقف الإباضية من الصحابة وكما جاءت في مصادرهم نرى من الضروري بيان معنى بعض المصطلحات التي يستعملها الإباضية في التعبير عن موقفهم من الصحابة ، وهذه المصطلحات هي : الولاية والبراءة ، والكفر .

أولاً: مفهوم الولاية والبراءة (70):

الولاية والبراءة عند الإباضية أصل من أصول علم الكلام ، فلا يكاد كتاب من كتبهم التي تبحث في هذا العلم إلا ويذكر الولاية والبراءة ، ويقصد بالولاية : المحبة بالقلب ، والثناء باللسان ، والنصر والإعانة بالجوارح عند القدرة على ذلك وعند ارتفاع الموانع . ويقصد بالبراءة : البغض بالقلب والشتم باللسان والردع بالجوارح .

وكل واحد من الولاية والبراءة على أقسام ثلاثة هي :

القسم الأول : ولاية الحقيقة وبراءة الحقيقة ، وتكون في حالات منها : أن يقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) بأن فلاناً من أهل الجنة أو من أهل النار ، وينقل ذلك عنه بطريق التواتر . وإذا صرح الرسول (صلى الله عليه وسلم) باسم شخص بأنه من أهل الجنة وجب أن يعتقد فيه ما اقتضاه النص ، وتكون ولايته على الحقيقة ، وإذا صرح الرسول (صلى الله عليه وسلم) باسم شخص بأنه من أهل النار ، وجب أن يعتقد المسلمون فيه أنه كذلك ، ويجب التبرء منه وتكون البراءة منه على الحقيقة .

القسم الثاني : ولاية الجملة وبراءة الجملة : وصفتها أن يعتقد المكلف أنه يتولى المؤمنين الأولين والآخرين إلى يوم الدين ، وأنه يبرأ من الفاسقين من الأولين والآخرين إلى يوم الدين .

القسم الثالث : الولاية والبراءة بحكم الظاهر ، ولكل منهما موجبات ، فأما موجبات الولاية فهي : موافقة الشخص في أقواله وأفعاله لأحكام الشرع ، ويعلم ذلك بطريق المشاهدة للطاعة من الشخص ، أو بشهادة عدلين ، أو بالشهرة . وأما موجبات البراءة بحكم الظاهر : فهي مخالفة الشخص في أقواله وأفعاله لأحكام الشرع ، ويعلم ذلك بطريق المشاهدة للمعصية من الشخص ، أو بإقرار الشخص على نفسه بارتكاب المعصية ، أو بشهادة عدلين بصدور المعصية من الشخص ، أو بطريق الشهرة .

ومن الأحكام المتعلقة بالولاية والبراءة عند الإباضية :-

1- لا يجوز لأحد أن يتولى من وجبت براءته لارتكابه فعلاً من الأفعال القبيحة ، ومن فعل ذلك ، فهو هالك مثله ، ويطلق عليه من التسمية ما يطلق على مرتكب الفعل القبيح .

2- إن كل شخص لم يعلم منه من أعمال الخير ما يوجب الولاية ، ولا من أفعال الشر ما يوجب البراءة ، فإن حكمه وجوب الوقوف فيه ، فلا يحكم له بالولاية ولا بالبراءة .

3- إن مخالفتي الإباضية من أتباع الفرق الإسلامية لا تحب لهم الولاية ، يقول الأستاذ ناصر المسفري في كتابه "الإباضية في ميدان الحق" وهو يستعرض أدلة استقامة الإباضية : (الدليل الثامن : عدالتهم الاجتماعية ، فالمواطنون من الفرق الإسلامية الأخرى في ظل الدولة الإباضية لهم كافة الحقوق والواجبات التي يستحقها كل مسلم من إباضي وغيره ، إلا الولاية (الحب في الله) وإن حدث ما يخالف ذلك فهو ظلم ، المبادئ الإباضية بريئة منه) (71) .

ثانياً: مفهوم الكفر: وهو عند الإباضية على قسمين:

القسم الأول : كفر جحود ، ويسمى شركاً ، وهو ما كان بسبب إنكار ركن من أركان الإيمان أو برد حكم من أحكام الله تعالى . ومن الأحكام المتعلقة بالمشركون ، تحريم ذبائهم إن كانوا غير أهل كتاب ، وتحريم مناعتهم ، وتحريم موارثتهم ، وحل اغتنام أموالهم ، وسبي ذراريهم في الحرب .

القسم الثاني : كفر نعمة ، وهو ما كان بسبب ارتكاب كبيرة من الكبائر غير موجبات الشرك ، ويسمى هذا القسم بالنفاق ، ومن الأحكام المتعلقة بالمنافقين : أنهم يعاملون في الدنيا بأحكام المؤمنين إلا في مواضع مخصوصة هي : رد شهادتهم ، وترك ولايتهم وجوب البراءة منهم وحل قتلهم وإضاعة مالهم إذا صدر منهم بغي ، ولم يقدر على ردهم عن بغيهم إلا بذلك (72) .

النقطة الثالثة : براءة الإباضية من بعض الصحابة ونسبة الكفر إلى بعضهم الآخر :

تجمع المصادر الإباضية على أن الصحابة (رضوان الله عليهم) هم بالحالة التي ذكرهم الله عز وجل عليها من العدالة والطهارة والنزاهة والثناء والمدحة ، ولورود النصوص الشرعية من القرآن والسنة في فضلهم ، ولكونهم أولياء الله وحزبه ، اختارهم من بين الأنام لصحبة نبيه عليه الصلاة والسلام ، إلا أنهم لا يخلون من كبائر ، لكنهم يموتون تائبين ولا بد (73) .

وهذا هو رأي الإباضية في الصحابة في بداية الأمر من غير استثناء إلى أن وقعت الفتنة في عهد سيدنا عثمان (رضي الله عنه) أما بعد الفتنة فالصحيح في المذاهب أنه يبحث عن عدالتهم لأنهم كغيرهم ، إلا من علم بقاؤه على العدالة ، ويقصدون بالعدالة هنا موافقة ما كان عليه الخارجيون على عثمان ، وموافقة ما كان عليه أهل النهروان ، باعتبار أنهم على حق ، وغيرهم على ضلال . يقول الإمام السالمي في كتابه طلعة الشمس ، بعد أن ذكر أقوال العلماء في عدالة الصحابة : (والقول الفاصل بين الخصوم في هذا المقام ، وهو المطابق لظاهر الكتاب والسنة أن نقول إنهم جميعاً عدول إلا من ظهر فسقه منهم قبل الفتن ، أما بعد

الفتن فمن علم منه البقاء على السيرة التي كان عليها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فهو عدل مطلقاً ، وهي الجماعة التي قامت على عثمان ، ونصبت علياً وفارقت يوم التحكيم طلباً لإقامة كتاب الله تعالى . ومن لم يعلم منه البقاء على تلك السيرة ، فلا يسارع إلى تعديله حتى يمتحن ويختبر لكثرة المفتتين ، واختلاط الموفين بغيرهم (74) .

ويقول أبو يعقوب الوريثاني في كتابه العدل والأنصاف : (والصحيح أن الصحابة كلهم بالحالة الأولى التي ذكرناه إلا من ظهر منه ما يخرج به ، وقد صدرت منهم أمور من سفك الدماء ، ونيل الأعراض واستباحة الحرم مالا يخفى على ذي عقل متواتر تواتراً يحصل به العلم الضروري ، ولا بد أن يجعل للتعديل والتجريح مكاناً وإن كانوا صحابة) (75) .

ويستدل الوريثاني على صحة مذهبه بأمرين (76) :

الأول : أن مخالفهم من أصحاب الحديث والمرجئة والحشوية وسائر السنية = كما وصفهم = قد أخذوا بعموم الأدلة الدالة على عدالة الصحابة دون أن يؤولوا أو يعرجوا على أدلة عامة مثلها تناقضها ، ولا على أدلة تخصها ، فشهدوا لهم بالعدالة مطلقاً .

الثاني : أن الإباضية = وقد رمز لهم بالمسلمين الذين هم على هداهم وعلى ما رزقهم الله من التوفيق = يرون أن عموم الأدلة الدالة على عدالة الصحابة قد ورد ما يخصها أو يصلح لتخصيصها ، ثم أخذ بسرد الأدلة التي يرى أنها مخصصة وهي :

- قوله تعالى : ﴿فمن نكث فينا ما ينكث على نفسه ، ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتاه أجراً عظيماً﴾ (77) .

- وقوله تعالى : ﴿وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ، ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون﴾ (78) .

- وقوله تعالى : ﴿وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم﴾ (79) .

- وقوله تعالى : ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾ (80) .

- وقوله تعالى : ﴿فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أدلة على المؤمنين أعز على الكافرين﴾ (81) .

- وقوله (صلى الله عليه وسلم) : (إن كذباً عليّ ، ليس ككذب على أحد فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) (83) .

- وقوله عليه السلام : (الفتنة بعضكم على أمتي أضر عليها من فتنة الدجال) (83) .
- وقوله عليه السلام : (وليذا رجل عن حوضي كما يذاذ البعير الضال فأناديهم ألا هلم ألا هلم فيقال : إنك لم تدر ما أحدثوا بعدك ، فأقول سحقاً سحقاً فيؤخذ بهم ذات الشمال) (84) .

- وقوله عليه السلام لعمار : (إنما تقتلك الفئة الباغية) (85) .

وتطبيقاً لما انتهى إليه الإباضية بشأن عدالة الصحابة نجدهم يدينون بما يلي (86) :

- البراءة من عثمان بن عفان بما انتقدوه عليه من الأمور التي تقدم ذكرها سابقاً .
- والبراءة من طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام ببغيهما على المسلمين وطلبهما بدم عثمان .

- والبراءة من عليّ بن أبي طالب بتحكيمة الحكمين ، وقتله المسلمين على إنكار ذلك .

- والبراءة من معاوية بن أبي سفيان بطلبه بدم عثمان ، واغتصابه الإمامة ، ومحاربه المسلمين وبغيه عليهم .

- والبراءة من عمرو بن العاص بدخوله في الحكومة ، والحكم لمعاوية بالإمامة والطلب بدم عثمان ، ومحاربه المسلمين والبغي عليهم .

- والبراءة من أبي موسى الأشعري بدخوله في الحكومة .

- والبراءة من الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب بتسليمهما الإمامة لمعاوية بن أبي سفيان .

- ثم البراءة من كل من أعان هؤلاء الصحابة على جورهم ، أو دان بطاعتهم ، أو حرم قتالهم بعد الدعوى إلى العدل ، إلا من تاب منهم كأم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) ، فقد ذكر الشماخي أنّ جابر بن زيد وأبو بلال مردارس = رئيس من بقي من الخوارج بعد عبد الله بن وهب = قد استتابا عائشة عما كان منها في وقعت الجمل فاستغفرت وتابت (87) .

- وأما الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة ولم يشاركوا فيها ، ولم يقاتلوا الفئة الباغية ، كعبد الله بن عمر ، وسعد بن أبي وقاص ، ومحمد بن مسلمة ، فيسميهم الإباضية ، بالشاكين ، وهؤلاء لا ولاية لهم عند الإباضية ، لكنهم اختلفوا في البراءة منهم ، فمنهم من توقف فيهم ، لأن الله تعالى أعلم بما كان تركهم لها ، ومنهم من تبرأ منهم لأنهم شكوا في قتال الفئة الباغية وفي قتال الجبابرة .

هذا وبعض القدامى من علماء الإباضية لم يقفوا عند حد البراءة من هؤلاء الصحابة المتقدم ذكرهم ، وإنما تجاوزوا ذلك إلى التشنيع عليهم بأقذع الأوصاف ، ورميهم بالكفر ، والحكم على بعضهم بالخلود بالنار ، ويأتي في طليعة هؤلاء الصحابة المشنع عليهم : عثمان بن عفان ، وطلحة والزبير ، وعلي ، ومعاوية .

فبخصوص سيدنا عثمان بن عفان ، فقد تقدم ذكر الأوصاف التي أطلقوها عليه ، وتجنباً للتكرار أقصر هنا على ذكر عباراتهم المتضمنة تكفير سيدنا عثمان :

1- جاء في رسالة عبد الله بن إباض إلى عبد الملك بن مروان : (وكل ما عدت عليك من عمل عثمان يكفر الرجل أن يعمل ببعض هذا ، وكان من عمل عثمان أنه كان يحكم بغير ما أنزل الله ، وخالف سنة نبي الله والخليفين من بعده) . (88)

2- وجاء في رسالة خالد بن قحطان ، إحدى السير التي اشتمل عليها كتاب "السير والجوابات" : (فلما امتنع من التوبة ، وأصر من عطية الحق وظهر كفره في الدار والدعوة ، ولم يرتب أحد من المسلمين في قتاله ، فقاتلوه ، فظفرهم الله به ، فهزموا أصحابه فقتلوه خليعاً من الإيمان خارجاً منه بحكم القرآن ، لأن المسلمين إنما قتلوه بحكم كتاب الله ، لأن الله يقول : (فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلمهم ينتهون) (89) (90) .

3- وجاء في سيرة أخرى من كتاب السير والجوابات : (ثم أحدث في الست الأواخر أحداثاً كفر بها من تعطيل الحدود ، وإدالة المال ، واستعمال السفهاء) (91) .

4- وجاء في الدليل والبرهان للورجلاني : (..... فطلبوه أن ينخلع فأبى وامتنع لا يعيد الإسلام باغياً ، ولا الإمامة خائناً ، ولا الشهر الحرام فاسقاً ، ولا الصعبة مرتداً على عقبه) (92)

أما بخصوص سيدنا علي فقد جاء في إحدى السير من كتاب "السير والجوابات" : (.....) فهذا دليل على كفر علي وضلاله وصواب أهل النهروان وعدلهم ، ثم إن علياً خلعه الحكماء فلم يرض حكمها ، وفرق الله أمره ، فقتله عبد الرحمن بن ملجم غضباً لله وكان ذلك منه حلالاً ، لقتله الذين يأمرهم بالقسط من الناس ، فرحم الله عبد الرحمن) (93) .

وأما بخصوص طلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص ، فقد جاء في كتب الدليل ، والبرهان للورجلاني : (.....) ثم قاتل (أي علي) طلحة والزبير وعائشة أم المؤمنين ، فقتله

حق عند الله تعالى لشقهم العصا ، عصا الأمة ونكثهم الصفقة ، فسفكوا الدماء ، وأظهروا الفساد فحل لعلي قتالهم ، وحرم الله عليهم الجنة ، فكانت عاقبتهم إلى النار البوار ، إلا ما كان من أم المؤمنين الثابتة . فمن تاب تاب الله عليه وأما معاوية ووزيره عمرو بن العاص فهما على ضلالة لانتحالهما ما ليس لهما بحال ، ومن حارب المهاجرين والأنصار فرقت بينهما الدار ، وصار من أهل النار) (94) .

والإباضية يرون أنهم على حق فيما يدينون به ، وأن غيرهم ممن خالفهم ممن يتولى أولئك الصحابة ويشني عليهم على خطأ وضلال ، فقد جاء في السير العمانية : (فإن قال قائل من أين قلتم أنكم أولى بالحق من غيركم قلنا له : زعمنا ذلك ، وقلنا وأنكرنا أن يكون الحق في غيرنا دوننا ، أن وجدنا الله تبارك وتعالى قد فرق بين أهل الصلاح وأهل الفساد في كتابه في مواضع شتى ، من ذلك قوله تعالى : "أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض ، أم نجعل المتقين كالفجار" (95) ، في غير موضع من كتاب الله التفرقة بينهم ، ثم وجدنا من خالفنا يجمع بين أهل الصلاح وأهل الفساد ، ويجمع بين القاتل والمقتول ، وبين الظالم والمظلوم ، فيتولونهم ويستغفرون لهم ، فعلمنا خطأهم من كتاب الله تبارك وتعالى . وضلالهم وخروجهم من الحق وزيفهم عن سبيل المسلمين إلا من دان بما ذكرنا من جمع الجميع من أهل الصلاح وأهل الفساد بمنزلة واحدة بعد أن فرق الله جل وعلا بينهم في المنازل ، كان مخطئاً متعدياً أثماً فيما دان الله به في ذلك معلوماً خطؤه بما قدمنا ذكره في الكتاب ، فهذا أوضح السبل وأبين الأدلة وأقوى حجة على من خالفنا .

وأيضاً وجدنا أئمة المسلمين الذين هم الحجة لرب العالمين = يقصد أئمة الإباضية = على المستعدين قد أجمعوا على البراءة من هؤلاء الذين ذكرناهم وإجماعهم حجة لنا ، وعلينا التسليم لهم ، والاتباع فيما دانوا به إذ كانوا هم الحجة البالغة لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : "أمتي لا تجتمع على خطأ" ، معنى قوله : أمتي هم الذين اتبعوه وسلكوا سبيله ولم يخالفوه ، وليس أمته كل من صلى وصام وأمر بالإسلام) (96) .

ويرى الإباضية أيضاً أنه ليس في موقفهم من أولئك الصحابة ما يعيبهم أو يقتضي التشهير بهم ، لأنهم إذ يعلنون البراءة منهم ، إنما يعملون بفرض من فرائض الشرع وواجب من واجباته ، ولهذا أنكر المعاصرون منهم ما يسمونه بالدعاية التي يسلطها المغرضون عليهم ، والإشاعات التي يطلقونها عنهم في أنهم يكرهون الصحابة أو بعضهم ، وفي أنهم يكفرون بعضهم الآخر) (97) .

يقول الأستاذ ناصر المسقري في كتابه الإباضية في ميدان الحق: (لقد كثر التشنيع على الإباضية في قضية الصحابة ممن يقتفون نهج المفسدين ومن ضلوا بضلالهم، فمنهم القائل: يكفرون الصحابة إلى غير ذلك. ويتخذون من فتنة الصحابة ذريعة للتشنيع، ونشروا هذه الإشاعات في المحاضرات والكتب التي ألفوها، والتي تبع فيها الآخر ما قاله الأول في هذه القضية، وفي كثير من القضايا من غير بحث عن الحقيقة أو تحرلها) (98).

ويقول الأستاذ عدون جعلان في كتابه "الفكر السياسي عند الإباضية": (أما عن التهم التي توجه إلى الإباضية لأنهم يقدحون في أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وينالون من كرامتهم، فإنها لا تخلو من الغلو والمبالغة، ذلك أن الإباضية ليسوا وحدهم في هذا المجال، ولم يكونوا الوحيديين من الذين كتبوا عن الصحابة وأحداث الفتن، فقد شاركهم في ذلك الكثير من الكتاب والمؤرخين، وقد اتسم موقف الإباضية بتحري الحقيقة، ولم يزيدوا على أن بينوا ما حدث، سواء في عهد عثمان أو علي (رضي الله عنهما) بكل إنصاف). (99)

والآن وبعد أن بينا موقف الإباضية من الصحابة رضوان الله عليهم، وكما جاء في كتبهم قديماً وحديثاً، فإننا وقبل أن نتوجه ببناء إلى العلماء الأفاضل من الإباضية، وإلى النخبة من طلبة العلم منهم نذكر بعض الأمور التي تقتضيها أمانة البحث العلمي، ليتمكن القارئ الكريم من أن يكون لنفسه رأياً أو يتفق مع رأي آخر في هذه القضية، طبقاً لقناعاته، ووفقاً للمقاييس العلمية التي يضعها لنفسه في محاولته الوصول إلى الحقيقة.

الأمر الأول: إن ما صدر عن الصحابة الذين هم في حكم البراءة هي ذنوب لا يخرج بها المرء من دائرة الإسلام إلى دائرة الشرك، وبالتالي فهي لا تنفي صفة الإيمان عنهم، بدليل أن الله سبحانه وتعالى قد وصف الطائفتين المتقاتلتين بالإيمان، سواء الباغية أو المبغية عليها، حيث قال "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى قاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله، وقال: (إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم).

ولو سلمنا بأن عثمان (رضي الله عنه) ومن معه هم الطائفة الباغية لعدم استجابتهم لمطلب الخارجين عليه من أهل الكوفة والبصرة ومصر، وبأن طلحة والزبير ومن معهما هم الطائفة الباغية لقتالهم علي ومطالبته بدم عثمان، وبأن علي ومن معه هم الطائفة الباغية في صراعهم مع أهل النهروان، فإن بغيتهم هذا لا ينفي عنهم = ويحكم القرآن = صفة الإيمان. وإذا علمنا أن مقصود الإباضية بالبراءة = كما بينا سابقاً = هو البغض بالقلب

والشتم باللسان والردع بالجوارح، فإنهم هم في براءتهم من الطوائف الثلاث السابقة من قوله تعالى في سورة الحشر في بيان صفة من يأتي بعد المهاجرين والأنصار: (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم) (100).

وأين هم من قوله تعالى في سورة الفتح في بيان صفة سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) ومن معه من المؤمنين: (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم) (101). ومن الرحمة فيما بينهم أن يدعو بعضهم لبعض، ويطلب له الرحمة والمغفرة، ويتجاوز عما أساء له به، ولهذا لم يتبرأ السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار من سيدنا عثمان، ولم يتبرأ علي بن أبي طالب من عائشة أم المؤمنين ولا من طلحة والزبير، ولا من أبي موسى الأشعري.

وأين هم مما وعد الله به أصحاب سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) من المغفرة والأجر العظيم حيث قال عز وجل في ختام سورة الفتح: (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرًا عظيمًا) (102).

وعثمان وعلي وطلحة والزبير وأبو موسى هم من المؤمنين، وجهادهم مع النبي (صلى الله عليه وسلم) وجبهم له، وتضحياتهم في سبيل الدعوة هي أعمال صالحة لم يحبطها شرك ولا رياء ولا نفاق، فيكونون داخلين في عموم الآية، ومن وعدهم الله بالمغفرة والأجر العظيم لا يجوز لكائن من كان أن يتناول أو يشنع عليهم لأمر حصلت بينهم.

الأمر الثاني: إن مفهوم التخصيص عند علماء الأصول من الإباضية وغيرهم هو: قصر اللفظ العام على بعض ما يتناوله من أفراد بدليل، وهو إحدى الوسائل التي يلجأ إليها العلماء لدفع ما يتوهم من تعارض بين النص العام والنص المخصص له، بمعنى أن التخصيص لا يكون إلا إذا أثبت الدليل المخصص حكماً لبعض أفراد اللفظ العام مغايراً لحكم النص العام.

يقول العلامة السالمي في كتابه "شرح طلعة الشمس": (التخصيص هو: إخراج بعض ما يتناوله لفظ العموم بدليل مخرج له عن دخوله تحت تناوله) (103) ويقول في موضع آخر: (والتخصيص متفرع على التنافي) (104).

والآن إذا انتقلنا إلى ما يذكره الورجلاني في كتابه "العدل والأنصاف في معرفة أصول الفقه" من أن عموم الأدلة الدالة على عدالة الصحابة قد ورد ما يخصصها أو يصلح

لتخصيصها ، واستعرضنا تلك الأدلة التي زعم أنها مخصصة ، فإننا لا نجد ثمة تعارض بينها وبين الأدلة التي جاءت في فضائل الصحابة من القرآن والسنة ، لأن تلك الأدلة ليس موضوعها عدالة الصحابة ، وإنما تتناول موضوعات مختلفة ، وبعضها في هذا التناول يصدق على الصحابة وغيرهم . ثم لو سلمنا بأنها أدلة مخصصة ، فهي مطلقة عن التقييد بزمن الفتنة ، وتقييدها بذلك تحكم منهم بالنص القرآني ، وهو لا يجوز وبالتالي يلزم من القول بأنها أدلة مخصصة أن يقول الإباضية بأن الصحابة فيما يتعلق بالعدالة ، كغيرهم ، قبل الفتنة وبعدها ، بل وينسحب هذا القول على الصحابة حتى في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) لدخولهم في عموم الخطاب في كثير من تلك الأدلة دخولاً أولياً ، وهذا القول عند الإباضية باطل ، وإذا بطل هذا القول بطل بالضرورة ما يؤدي إليه ، لأن ما يؤدي إلى الباطل فهو باطل .

الأمر الثالث : إن بعض المعاصرين من الإباضية قد حمل عبارات الكفر التي أطلقت في حق بعض الصحابة على كفر النعمة لا كفر الشرك ، يقول الأستاذ سالم الحارثي : (أما ما روي أنهم يكفرون علياً أو يطلبون منه الاعتراف بالكفر ، فهذا الكفر إن صح كفر النعمة لا كفر الشرك ، وهو ثابت بالكتاب والسنة) (105) .

ويقول الأستاذ ناصر المسقري : (إن الإباضية لم يكفروا علي بن أبي طالب ولا أحداً من المسلمين ما دام متولياً ، ولكن يسمون العاصي كافراً نعمة ، بمعنى أنه لم يستخدم هذه النعم في طاعة الله ، وربما استوهم البعض من ذلك) (106) .

وأرى أن هذا الدفاع من المعاصرين تأباه الأدلة التي استدلت بها علماءهم السابقون على ما نسبوه إلى الصحابة ، وتأباه عباراتهم الصريحة الواضحة ، والتي لا تحتمل التأويل ، وفيما يلي بيان ذلك :-

أولاً :- استدلل عبد الله بن إباض على ما نسبته إلى عثمان من كفر بمجموعة من الآيات القرآنية حيث قال : (وكان من عمل عثمان أنه كان يحكم بغير ما أنزل الله وخالف سنة نبي الله والخليفين الصالحين أبي بكر وعمر ، وقد قال الله : (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً) (107) . وقال : (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون) (108) ، وقال : (ألا لعنة الله على الظالمين) (109) ، (ومن يلعن الله فلن تجدله نصيراً) (110) ، وقال : (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون) (111) ، وقال : (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم

الفاسقون) (112) ، (والكافرون) (113) ، وقال : (وكذلك حقت كلمة ربك على الذين فسقوا أنهم لا يؤمنون) (114) ، كل هذه الآيات تشهد على عثمان وإنما شهدنا عليه بما شهدت عليه هذه الآيات) (115) .

إذن عبد الله بن إباض اعتبر أن الآيات التي ساقها قد جاءت لتشهد على عثمان ، وما شهدت به هذه الآيات :

- اتباع غير سبيل المؤمنين ، ودخول جهنم وساءت مصيراً .
- استحقاق اللعن والطرء من رحمة الله .
- عدم استحقاق النصرة والولاية من الله .
- الركون إلى الذين ظلموا ، واستحقاق النار بذلك .
- الحكم بغير ما أنزل الله ظلماً وفسقاً وكفراً .

ولا أدري هل إن من شهدت عليه الآيات بكل هذا ، يكون مؤمناً أم كافراً؟ فإن قلنا أنه مؤمن فاسق ، فما هي فائدة وصفه بالإيمان إذن ، ما دام أنه يستوى هو والمشرك في الحكم والمصير في الحياة الآخرة .

ثانياً : استدلل خالد بن قحطان في سيرته على خروج عثمان من الإيمان وخلعه عنه بقوله تعالى : (فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون) (116) .

ولا أدري هل إن من يخرج من الإيمان أو يخلع الإيمان عنه يوصف بأنه مؤمن فاسق ، أم كافر مشرك؟ ثم إن أئمة الكفر الذين أمرت الآية بقتالهم هل هم المؤمنون الفاسقون أم المشركون الكافرون؟

ثالثاً : استعمل أبو يعقوب الوريث عبارات واضحة لا تحتمل التأويل في الحكم على طلحة والزبير ومعوية وعمرو بن العاص من مثل : "وحرم الله عليهم الجنة ، فكانت عاقبتهم إلى النار البوار" ، ومثل : "فرقت بينهما الدار ، وصارا من أهل النار" .

إن هذه العبارات لم تنقلها كتب السنية عن الوريث ، حتى نقول بأنهم غيروا وبدلوا للتشويه عليه ، وإنما هي من كتابه "الدليل والبرهان" والذي يوصف بأنه أحد كتب التراث المعبرة عن أصول ومبادئ المذهب .

وإنتي أعجب كيف وصلت الجرأة بالوريث ، وهو أحد العلماء الذين لهم مكانتهم على أن ينطق بمثل هذه العبارات ، هل أوحى إليه بأن الله حرم الجنة على طلحة والزبير ،

وجعل عاقبتهم إلى النار؟ أم هل عنده حديث بذلك عن النبي (صلى الله عليه وسلم)؟ لا هذا ولا ذاك، وإنما هو التعصب للرأي والمذهب، تعصباً استولى على كل مواضع تفكيره وطرق إدراكه حتى دفعه إلى إدعاء خلاف ما جاءت به الأحاديث الصحيحة من البشارة لطلحة والزبير بالجنة. هذا وإزاء هذا التطرف من بعض قدامى الإباضية في موقفهم من الصحابة الذين عاصروا الفتنة قام بعض المتأخرين من علماء الإباضية يدعون إلى عدم الخوض في فتنة الصحابة، لأن أخبارهم قد بعدت علينا، فالكف عنهم أولى وأسلم وهم من هم، فهم أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ولو أنفق أحدنا مثل جبل أحد ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه، فالسكوت عنهم أولى (117).

يقول عدون جعلان في كتابه "الفكر السياسي عند الإباضية": (يقرر الإباضية المعاصرون بالإجماع أن البحث في أحداث من سبقنا كفتنة الصحابة مثلاً ليس من ورائه فائدة، ولا أثر محمود ينفع الأمة، بل لا يزيد لها إلا تشتيتاً، وعليه فالخير كل الخير للمسلم الذي يستبرئ لدينه وعرضه، أن لا يفني عمره في التنقيب عن هنات أشخاص أصبحوا في ذمة التاريخ) (118)، وقد عد من هؤلاء المعاصرين نور الدين السالمي، أبو إسحاق إبراهيم إطفيش، بيوض إبراهيم، أبو اليقظان إبراهيم، عبد الرحمن بكلي، علي يحيى معمر، أحمد بن حمد الخليلي.

ودعوى إجماع المعاصرين فيها نظر، لأنه وكما تبين لنا مما سبق أنه لا يزال بعض المعاصرين في أعمالهم العلمية يتعرضون لأخبار الفتنة، مدافعين ومؤيدين لما ذهب إليه الأقدمون، وهو ما دفعنا إلى الكتابة في هذا الموضوع، مع أننا من أنصار ومؤيدي من يقول: "تلك فتنة طهر الله منها أيدينا فلنظهر منها ألسنتنا".

لذا فإننا نرى أن مجرد الدعوة إلى عدم الخوض في فتنة الصحابة لا تكفي وحدها للقضاء على عوامل الفتنة بين أبناء الأمة، فلا بد من خطوات عملية في هذا المجال، ومن هنا فإننا نتوجه بالدعاء التالي إلى المعاصرين من علماء الإباضية الأفاضل، وهو من ثلاثة مقترحات هي:-

1- العمل على تحقيق كتب التراث عند طباعتها، أو إعادة طباعتها، خاصة التي تذكر أحداث الفتنة، والتعليق على العبارات التي تسيء إلى الصحابة بالإشارة إلى أنها تمثل وجهة نظر قائلها، لا الدفاع عنها ومحاولة تأويلها.

2- إعادة النظر في مسألة البراءة من الصحابة (رضوان الله عليهم)، فهي ليست ركن من أركان الدين التي لا يكتمل إيمان المرء إلا بها، وإنما هي وكما ظهر لنا من خلال

ما تقدم، اجتهادات للقدامى، وفهم منهم لبعض النصوص. نعم إن الصحابة غير معصومين، فهم بشر يصيبون ويخطئون، ولكن مقام الصحبة عظيم، والبراءة من بعض الصحابة تتعارض مع الأحاديث الصحيحة الواردة في فضائلهم، فقد اشتهرت تلك الأحاديث، وبعضها شهد لبعضهم بالجنة.

ثم أليس من التناقض رد تلك الأحاديث وعدم العمل بها بدعوى أنها أحاديث آحاد، بينما يؤخذ بالحديث الذي شهد لخرقوص بن زهير بالجنة مع أنه حديث آحاد، ويستشهد بذلك على مكانة خرقوص وصوابه في كل مواقفه.

3- تربية النشء على حب جميع الصحابة دون تفريق بين صحابي وآخر، والترضي عنهم جميعاً عند ذكركم، فأمر يبعث على إثارة المشاعر أن نسمع خطيب الجمعة في مدينة نزوى يصلي على النبي (صلى الله عليه وسلم) وترضى عن خلفائه الراشدين فيذكر فقط أبي بكر وعمر، أو أن نسمع طالب العلم الشرعي يذكر اسم عثمان أو علي أو معاوية مجرداً، وبأسلوب يكاد يكشف عما في القلب وعن المعتقد، بينما وفي نفس الوقت إذا ذكر اسم المفتي العام للسلطنة، أو اسم عالم آخر من العلماء المعاصرين يقرنه بعبارات التجيل والإجلال والاحترام.

المسألة الرابعة: شخصية ابن ملجم ونسبته إلى الخوارج

سبق أن بينا كيف أن جماعة من الخوارج قد اجتمعوا فاتعدوا على قتل علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص، فكان عبد الرحمن بن ملجم لعلي، والبرك بن عبد الله لمعاوية، وعمرو بن بكر لعمر بن العاص، وقد نجح ابن ملجم في اغتيال علي، بينما فشل صاحبه في مهمتهما حيث نجا كل من عمرو بن العاص ومعاوية من القتل، وقد أصبحت حادثة التآمر هذه حقيقة تاريخية، لذلك ما كان هنالك من داع لطرحتها من جديد على بساط البحث لولا أن بعض المحدثين من الإباضية حاولوا من جديد إعادة فتح باب التحقيق في اغتيال علي بن أبي طالب، لا لتبرأة ابن ملجم من دمه، وإنما لتبرأة الخوارج من ذلك، بنفي أي صلة لهم بابن ملجم ولإلصاق تهمة التآمر على قتل علي والتدبير له بمعاوية بن أبي سفيان.

فهذا أحمد بن سعود السيابي محقق كتاب السير للإمام الشماخي يعلق على حادثة اغتيال الإمام علي بقوله: (عبد الرحمن بن ملجم المرادي شخص أقبح في المحكمة أو أهل النهروان اقحماً، وزج به في أوساطهم زجاً، مع أنه مجهول في صفوفهم، يقول العلامة محبوب بن الرحيل: "أما عبد الرحمن بن ملجم فلم أجده من أصحابنا من يمدحه ولا من

يذمه" وقول هذا الإمام الجليل "لم أجد من أصحابنا من يدحه" لأنه ليس منهم ولا متصل بهم "ولا من يذمه" لترفعهم وتنزههم عن السب والشتم ، وإنا ابن ملجم دبر من قبل الأشعث بن قيس ، وطبيعي أن يتم ذلك بإيعاز من معاوية أو علم منه ، فإن ابن ملجم بات ليلة مقتل الإمام علي بن أبي طالب في بيت الأشعث بن قيس ، وقد سمع حجر بن عدي الأشعث وهو يقول لابن ملجم "قم لقد فضحك الصبح" وقيل : إن الذي سمع ذلك عفيف بن قيس أخو الأشعث ثم ألصقت تهمة القتل وصاحبها بالحكمة ، ونسجت حول ذلك قصة حب بطلاها عبد الرحمن بن ملجم وامرأة أعطيت اسم قطام ، ويتدبر من معاوية أيضاً تزوج الحسن بن علي جعدة بنت الأشعث بن قيس ، فعملت له السم فقتلته ، فعلى الباحث أن يتدبر (119).

وهذا ناصر السابعي يعتمد ما قاله السيابي وبينني عليه ، ثم يركز على أن الأشعث بن قيس ، هو أحد رجال معاوية بن أبي سفيان المندسين في جيش علي ، وقد استطاع أن يكون من المقربين للإمام علي ، لكنه كان يترصد به الدوائر ، ويتحين الفرص لينتقم منه بسبب عزله إياه عن ولاية أذربيجان بعدما ولاه إياها عثمان بن عفان ، لذلك عندما علم بتببيت ابن ملجم نية قتل الإمام علي شجعه على ذلك ولم يفضحه .

ويعتمد ناصر السابعي في نسج خيوط العلاقة بين معاوية والأشعث بن قيس على استنتاجات لبعض المعاصرين أمثال عباس العقاد ، وطه حسين ، وأحمد سليمان معروف ، ولبعض المستشرقين ، ثم ينتهي إلى تقرير ما يلي :-

1- براءة الخوارج من دم علي ، ونظافة أيديهم من اغتياله ، وعلى فرض ثبوت صلتهم بعبد الرحمن بن ملجم ، فإن قتله الإمام علي عمل فردي مستقل ، لا تلقى عهده عليهم ، ما دام أنه لا توجد قرينة قوية تثبت تواطؤهم عليه .

2- عدم رضى الإباضية الممثلين للثبات على فكر أهل النهروان عن مقتل الإمام علي .

3- إن كثيراً من أحداث قصة قتل الإمام علي مشكوك فيها ، من مثل انهيار ابن ملجم بجمال قطام بنت الشحنة ، وزواجه منها ، بعد أن اشترطت عليه قتل الإمام علي انتقاماً لمقتل أبيها وأخيها مع أهل النهروان (120) .

وهذا أيضاً سالم الحارثي يحاول أن يرفع من مكانة ابن ملجم الخارجي ، فقد قال في كتابه العقود الفضية : (وكان قتله على يد عبد الرحمن بن ملجم المرادي ، وعد ابن حجر عبد الرحمن هذا من الصحابة ، وذكر عن الإمام الشافعي أنه لا يرى ابن ملجم مخطئاً في قتله ، لأنه مجتهد وكل مجتهد مصيب) (121) .

هذا وإنني أشفق على هؤلاء الباحثين وأمثالهم لإضاعتهم جهدهم العلمي في محاولة قلب الحقائق التاريخية بالتشكيك في رواياتها تارة ، وبتفسيرها بما يتفق وإهدافهم تارة أخرى ، وفي محاولة إخفاء بعض الأمور التي تنقض ما يريدون إثباته ، ولبيان ذلك نذكر الأمور التالية :

أولاً : إن الروايات التاريخية تنص صراحة على أن التدبير لقتل الإمام علي من قبل ابن ملجم كان قد بدأ في مكة المكرمة بعد أداء الحج ، بعيداً عن الشام والعراق ، وبعيداً عن الأشعث بن قيس ومعاوية بن أبي سفيان ، كما تنص صراحة على أن معاوية نفسه قد تعرض لمحاولة اغتيال في نفس الليلة التي قتل فيها علي ومن قبل أحد المتآمرين مع ابن ملجم ، فكيف يكون معاوية قد دبر مؤامرة قتل علي مع أنه في نفس الوقت كان أحد المستهدفين في تلك المؤامرة .

ثانياً : إن الأستاذ ناصر السابعي يقر بنفسه أن بعض المتآمرين مع ابن ملجم كانوا من الذين اشتركوا مع أهل النهروان ، وإذا أضيف إلى هذا أن الروايات قد نصت صراحة على أن ابن ملجم تزوج من امرأة قتل أبوها وأخوها مع أهل النهروان ، كان في ذلك دلالة كافية للحكم على ابن ملجم بأنه كان من الخوارج ، والقول بخلاف ذلك ، مجرد دعوى ينقصها الدليل ، وإلا فليخرج لنا ناصر السابعي ومن معه قائمة بأسماء الذين اشتركوا مع أهل النهروان لمنحكم بأن ابن ملجم وغيره كان منهم أم لا ؟

ثالثاً : إن كتب التراجم التي اشتملت على ترجمة لابن ملجم قد نسبتها إلى الخوارج ، كما في ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي (122) ، ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني (123) ودعوى نفي صلتها بالخوارج ، تحمل في طياتها التشكيك في هذه الكتب ، والتشكيك فيها يعني هدم علم الجرح والتعديل من أساسه .

وأما ما قاله سالم الحارثي من أن الإمام ابن حجر قد عد ابن ملجم من الصحابة ، فهو لم يذكر أين ذكر ذلك ، والأمانة العلمية تقتضي منه أن يذكر اسم المصدر الذي اعتمد عليه . وبالرجوع إلى مؤلفات ابن حجر في علم الرجال نجد أنه في لسان الميزان قد ذكر ترجمة لابن ملجم حيث قال : (عبد الرحمن بن ملجم المرادي ، ذاك المعثر الخارجي ، ليس بأهل أن يروى عنه ، وما أظن له رواية ، وكان عابداً قانتاً لله ، لكنه ختم بشر ، فقتل أمير المؤمنين علياً متقرباً إلى الله بدمه بزعمه) وذكر ابن حجر شيئاً من سيرة ابن ملجم في مصر ثم قال : (وكان هذا من خبره أخذناه من الأخبار لابن عفير ، وربيعة الأعرج ، وغيرهم من علماء مصر بالأخبار ، ولولا الشرط في كتابي ذكر من له رواية وذكر لم أذكره للفتق الذي فتق في الإسلام بقتله علي بن أبي طالب) (124) .

أما في كتاب "الإصابة في تمييز الصحابة" فقد ذكر ابن حجر ترجمة من اسمه عبد الرحمن من الصحابة ولم يذكر معهم ابن ملجم الخارجي، لكنه ذكر اسمه في ترجمة "كنانة بن بشر" حيث قال: (كنانة بن بشر بن عتاب، قال ابن يونس: شهد فتح مصر، وقتل بفلسطين سنة ست وثلاثين، وكان ممن قتل عثمان، وإنما ذكرته لأن الذهبي ذكر عبد الرحمن به ملجم، لأن له إدراكاً وينبغي أن ينزه عنهما كتاب الصحابة) (125).

وهكذا فإنه ليس في شيء مما قاله ابن حجر ما يثبت أن ابن ملجم صحابي إلا قوله (لأن له إدراكاً) ولعله يقصد إدراكه لعصر النبي (صلى الله عليه وسلم)، ومعلوم أن مجرد إدراك عصر النبوة دون ثبوت اللقاء به عليه الصلاة والسلام لا يثبت الصحبة على القول الأشهر والأرجح عند العلماء، ولهذا لم يحكم ابن حجر لابن ملجم بثبوت الصحبة، خاصة وأنه لم تثبت له رواية عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بل قال بأن كتب الصحابة ينبغي أن تنزه عن ذكره، ولولا أنه شرط على نفسه ذكر من له ذكر لم يذكره، وهو إنما كان له ذكر للحدث الذي أحدثه في الإسلام بقتله الإمام علي.

وأيضاً ليس في شيء مما قاله ابن حجر ما فيه ذكر لرأي الإمام الشافعي في ابن ملجم، ولا أدري من أين جاء سالم الحارثي بما نسبته إلى الإمام ابن حجر نقلاً عن الإمام الشافعي.

رابعاً: إن ما قرره ناصر السابعي من أن الإباضية غير راضين عن مقتل الإمام علي، وأنه لا أحد منهم يمدح ابن ملجم، ينقضه ما ذهب إليه الإباضية من البراءة من الإمام علي، كما ينقضه ما جاء في كتاب "السير والجوابات" لأئمة وعلماء عُمان من اعتبار قتل الإمام أمراً حلالاً، ومن الترحم على ابن ملجم، وعده من أئمة المسلمين الذين تجب لهم الولاية، فقد جاء في إحدى السير التي اشتمل عليها الكتاب: (وإذا أحدث الإمام حدثاً يعلم المسلمون أنه ضال، فمشى إليه المسلمون فاستتابوه من ذلك الحدث فأبى عليهم وزعم أن الذي فعل من ذلك جائز وقال: بل أنتم المخطئون في إعابتكم علي وأنا المصيب، فإن الإمام مصر على معصيته الله محدث، ظاهر حدثه، وعلى المسلمين أن يخلعوه، وإن أبى ناصبوه وقتلوه، وبهذه المنزلة استحلت المسلمون قتل علي بن أبي طالب بالخروج عليه، وذلك أنهم نعموا عليه التحكيم في دماء المسلمين من بعد سقكها...) (126).

وجاء في سيرة أخرى: (وصار مخذولاً قد خذله الناس، من بين رجل أنكروا الحكومة فخذله وآخر رضي بما حُكم عليه فخذله، فلم يرض علي بما حُكم عليه، فكيف هذا؟ فإن تكون الحكومة باطلاً فقد كان ينبغي له أن لا يحكم، ولا هو رضي من حكمه، ولا ابتغ من نصحه، فانسلك من رحمة الله ومن الملك، وبقي مخذولاً حتى بعث الله عليه عبد الرحمن بن ملجم فقتله غضباً لله نائراً بدم المسلمين) (127).

وجاء في سيرة ثالثة من السير التي اشتمل عليها الكتاب: (ثم إن علياً خلعه الحكمان فلم يرض حكمهما، وفرق الله أمره، فقتله عبد الرحمن بن ملجم غضباً لله وكان ذلك منه حلالاً، لقتله الذين يأمرون بالقسط من الناس، فرحم الله عبد الرحمن) (128).

وفي موضع آخر من هذه السيرة جاء ذكر ابن ملجم من ضمن أئمة الإباضية الذين تجب لهم الولاية، حيث قال صاحب السيرة: (..... ومن شهد يوم الدار = يقصد دار عثمان بن عفان يوم مقتله = ويوم الجمل، ويوم صفين، وشهد النهروان من المسلمين، ومن لم يشهد هذه المشاهد من مات على دينهم، ومن مات قبل اختلاف الأمة فهم أئمتنا وأوليائنا رحمهم الله، ثم من بعدهم عبد الله بن وهب الراسبي وأصحابه الذين جاهدوا معه يوم النهروان حتى استشهدوا على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثم عبد الرحمن بن ملجم رحمه الله ثم إمام المسلمين عبد الله بن إباح، وسائر أئمة المسلمين جابر بن زيد وصحار بن عبد وجعفر بن السماك هؤلاء أئمة المسلمين وفقهائهم بما أثروا من دين المسلمين، واتقوا الله ورعوه من عهود الله وقاموا به من شرائع الله وأحيوه من سنن الله، فرحمة الله عليهم ومغفرته ورضوانه) (129).

خامساً: - إن بعض المعاصرين من الإباضية لم يصل بهم التعصب إلى الحد الذي وصل إليه حال ناصر السابعي ومن معه، فاتصفوا بالتوازن واعترفوا بالحقيقة وهم يتحدثون عن قتل الإمام علي، ومن هؤلاء د/صالح الصوافي فقد قال في كتابه "الإمام جابر بن زيد": (لم تقض معركة النهروان على كل الحكمة، وإن كان قد قتل فيها كبارهم وأفاضلهم، إلا أن الباقية منهم ظلت على موقفها بل إن معركة النهروان لم تزد الباقين إلا إصراراً على موقفهم، وكان مقتل من قتل من أصحابهم يزيد من حماسهم، حتى كان موسم الحج فلما انقضى الموسم أقام نفر من الحكمة المتطرفين بجوار مكة، فقالوا: كان هذا البيت معظماً في الجاهلية، جليل الشأن في الإسلام، وقد انتهك هؤلاء حرمة، فلو أن قوماً شروا أنفسهم، فقتلوا هذين الرجلين اللذين قد أفسدا في الأرض، واستحلا حرمة هذا البيت، استراحت الأمة، واختار الناس لهم إماماً. فقال عبد الرحمن بن ملجم: أنا أكفيكم أمر علي، وتعهدهم آخران بقتل كل من معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص، وتعاقدا على ذلك ثم اعتمروا عمرة رجب واتفقوا على يوم واحد يكون فيه وقوع القتل منهم على أولئك الثلاثة) (130).

لكن د/ صالح عاد في موضع آخر واعتبر ما قام به ابن ملجم عمل فردي ولم يكن نتيجة اتفاق بين أهل النهروان لتفرق شأنهم ولعدم وجود قيادة موحدة لهم حيث قال: (لم

يكن لتلك الجماعة بعد مقتل الإمام عبد الله بن وهب وحرقوق بن زهير أمير أو قائد يجمعهم على رأي واحد، ويوجه جهودهم، ويحدد لهم خطواتهم أو خططهم..... وإنما تفرقوا وشأنهم..... حتى أن مقتل علي بن أبي طالب وإن تم على يد واحد منهم، ونتيجة لاتفاق مع آخرين من بعض المحكمة المتشددين إلا أنه مع ذلك كان عملاً فردياً لا يمكن القول بأنه كان نتيجة إجماع منهم أو اتفاق كامل بينهم جميعاً (131).

وأتفق مع ما ذهب إليه د/ صالح من أن ما قام به ابن ملجم يصعب القول بأنه كان عن اتفاق بين جميع أهل النهروان، ولهذا صح وصفه بأنه عمل فردي من هذا الجانب، ولكن يمكن القول بأن الفكر الذي تربى عليه ابن ملجم، والمبادئ التي آمن بها = من مثل الحكم بتخطئة المخالف وجواز الخروج عليه وخلعه إن كان إماماً، فإن أبي نوصب العداة وقوتل = هي التي دفعت بابن ملجم إلى ما فعل.

وهي المبادئ التي لم يتخل عنها من بقي من أهل النهروان أو من أطلق عليهم أو على بعضهم فيما بعد اسم الخوارج، ولهذا صح من هذا الجانب نسبة قتل الإمام علي إليهم جميعاً.

وهذا الأمر معهود في وقتنا الحاضر. فإن دولة ما تعاقب من قبل المجتمع الدولي لأن بعض أفرادها قاموا بعمل عدواني في حق دولة أخرى، مع أن رعايا تلك الدولة أو بعض المسؤولين فيها لم يكونوا على علم بذلك العمل أو غير راضين عنه، وكذلك تفعل الدولة مع حزب أو جماعة معينة فيها، فتقوم بمعاينة ذلك الحزب أو تلك الجماعة، لأن فرداً أو أفراداً منها، قام بعمل لم ترض عنه الدولة، مع أن كل أفراد الجماعة أو الحزب لم يقوموا بهذا العمل، وذلك على اعتبار أن فكر هذه الجماعة، أو مبادئ ذلك الحزب هي التي أفرزت مثل هذا الفرد أو الأفراد.

هوامش الفصل الثاني

المبحث الثاني

- (1) مسلم: صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب (فضائل علي) ج 4 ص 1872-1873، حديث رقم (2406,2407) طبعة دار إحياء الكتب العربية.
- (2) ابن الأثير: الكامل في التاريخ ج 3 ص 85-86.
- (3) راجع في تفاصيل هذه الواقعة: ابن جرير الطبري: تاريخ الطبري ج 4 ص 540-445 ابن الأثير: الكامل في التاريخ ج 3 ص 149-99، ابن كثير: البداية والنهاية ج 7 ص 245-230.
- (4) راجع في كل ما تقدم ذكره من أحداث: ابن جرير الطبري ج 4 ص 540-445، ابن الأثير: الكامل في التاريخ ج 3 ص 144-99، ابن كثير: البداية والنهاية ج 7 ص 245-230.
- (5) الذهبي: تاريخ الإسلام ص 497.
- (6) مسلم: صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة باب (فضل طلحة بين الزبير) ج 4 ص 1879 حديث رقم (2415)، الترمذي: الجامع الصحيح، كتاب المناقب ج 5 ص 605، حديث رقم (3745).
- (7) مسلم: صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة باب (فضل طلحة والزبير) ج 4 ص 188، حديث رقم (2417) الترمذي: الجامع الصحيح، كتاب المناقب، باب (مناقب عثمان) ج 5 ص 582، حديث رقم (3696).
- (8) الترمذي: الجامع الصحيح، كتاب المناقب، باب (مناقب طلحة) ج 5 ص 603، حديث رقم (3741).
- (9) سورة الحجر: الآية (47).
- (10) الذهبي: تاريخ الإسلام، ص 507.
- (11) انظر: الشماخي: السير ج 1 ص 42-44، سالم الحارثي: العقود الفضية ص 34-35، صالح الصوافي: الإمام جابر بن زيد ص 101، محمد الشيخ بلحاج: وإن هذه أمتكم أمة واحدة ص 87-88.
- (12) انظر علماء وأئمة عُمان: السير والجوابات ج 2 ص 311.
- (13) الوارجلاني: الدليل والبرهان ج 1 ص 41.
- (14) سالم الحارثي: العقود الفضية ص 91.
- (15) انظر: ابن كثير: البداية والنهاية ج 7 ص 253-273، ابن الأثير: الكامل في التاريخ ج 3 ص 161-192.
- (16) المصدرين السابقين.
- (17) ابن كثير: البداية والنهاية ج 7 ص 273-274، ابن الأثير: الكامل في التاريخ ج 3 ص 192-193.
- (18) ابن الأثير: الكامل في التاريخ ج 3 ص 194.
- (19) المصدر السابق ج 3 ص 195-196، ابن كثير: البداية والنهاية ج 7 ص 177-179.

- (41) المرجع السابق ج 12 ص 245 .
- (42) ناصر السابعي : الخوارج والحقيقة الغائبة ص 100 .
- (43) سورة الممتحنة : الآية (7) .
- (44) سورة التوبة : الآية (6) .
- (45) سورة الأنفال : الآية (61) .
- (46) أبو داود : سنن أبي داود ، كتاب الجهاد ، باب (في صلح العدو) ج 3 ص 85 ، طبعة دار الحديث ، حديث رقم (2765) .
- (47) ابن عاشور : تفسير التحرير والتنوير ج 12 ص 241 .
- (48) سورة آل عمران : الآية (153) .
- (49) راجع كتابنا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ص 225-226 .
- (50) سورة آل عمران : جزء من الآية (154) .
- (51) سورة آل عمران : جزء من الآية (156) .
- (52) السابعي : الخوارج والحقيقة الغائبة ص 102-104 .
- (53) انظر أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ص 88 .
- (54) المرجع السابق .
- (55) محمد أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ص 61-62 .
- (56) د/ عوض خليفات : نشأة الحركة الإباضية ص 54-55 .
- (57) الشماخي : السير ج 1 ص 48 .
- (58) أئمة وعلماء عُمان : السير والجوابات ج 1 ص 375 .
- (59) د/ صالح الصوافي : الإمام جابر ص 134 .
- (60) د/ صالح الصوافي : الإمام جابر ص 133 .
- (61) المرجع السابق ص 75 .
- (62) راجع في ذلك المرجع السابق ص 253-255 .
- (63) انظر في تراجم هؤلاء : ناصر السابعي : الخوارج والحقيقة الغائبة ص 77-85 .
- (64) انظر في ذلك : المرجع السابق ص 82 .
- (65) سورة التوبة : جزء من الآية (92) .
- (66) انظر في ذلك : ناصر السابعي : الخوارج والحقيقة الغائبة ص 82-84 .
- (67) أبو محمد عبد الله السالمي : شرح طلعة الشمس ، طبعة وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عُمان سنة 1981م ، ج 2 ص 64-65 ، وسيشار إليه هكذا : السالمي : شرح طلعة الشمس .
- (68) ناصر السابعي : الخوارج والحقيقة الغائبة ص 132-134 بتصرف .

- (20) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 203-204 .
- (21) المصدر السابق ج 3 ص 205-208 ، ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 282-284 .
- (22) ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 285 ، ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 212 .
- (23) راجع فيما تقدم من روايات : ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 285-290 ، ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 212-222 .
- (24) ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 307-308 ، وانظر ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 324-323 .
- (25) ابن كثير ج 7 ص 324 .
- (26) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 254-259 ، ابن كثير : البداية والنهاية ج 7 ص 326-330 .
- (27) ناصر بن سليمان السابعي : الخوارج والحقيقة الغائبة ، الطبعة الأولى سنة 1999م ، ص 411 ، وسيشار إليه هكذا : ناصر السابعي : الخوارج والحقيقة الغائبة .
- (28) المرجع السابق ص 87 .
- (29) من الشواهد التي تدل على ذلك ما جاء على لسان الشيخ أحمد الخليلي في لقاء أجرته معه مجلة جبرين سنة 1984م ص 33 من القول : (الإباضية مستعدون أن يطووا صحائف تلك الفتن التي حدثت في عهد صحابة رسول الله (ص) ولا ينبسوا فيها ببنت شفة ولا يخطون فيها حرفاً واحداً ولكن لابد من احترام أهل النهر وأن أيضاً وعدم النيل منهم) . نقلاً عن الفكر السياسي عند الإباضية تأليف عدون جعلان ، ط (2) سنة (1991) ص 76 .
- (30) الإمام محمد أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ص 69 .
- (31) د/ صالح الصوافي : الإمام جابر بن زيد ص 133 .
- (32) ناصر السابعي : الخوارج والحقيقة الغائبة ص 110-112 .
- (33) د/ صالح الصوافي : الإمام جابر بن زيد ص 120-123-128 .
- (34) ناصر السابعي : الخوارج والحقيقة الغائبة ، ص 90 .
- (35) المرجع السابق ص 95 .
- (36) محمد بن علي الشوكاني : تفسير فتح القدير ، طبعة دار المعرفة/بيروت سنة 1995م ج 5 ص 78-81 ، عبد الكريم الخطيب : التفسير القرآني طبعة دار الفكر ، ج 7 ص 445 .
- (37) ناصر السابعي : الخوارج والحقيقة الغائبة ، ص 101-102 .
- (38) محمد الطاهر ابن عاشور : تفسير التحرير والتنوير ، دار سحنون للنشر والتوزيع/تونس ج 12 ص 241-239 وسيشار إليه هكذا : ابن عاشور : تفسير التحرير والتنوير ، عبد الكريم الخطيب : التفسير القرآني للقرآن ج 7 ص 445 .
- (39) سورة الحجرات : الآية (10) .
- (40) ابن عاشور : تفسير التحرير والتنوير ج 12 ص 244 .

- (69) ناصر السابعي : الخوارج والحقيقة الغائبة ص 136 .
- (70) أبو محمد عبد الله بن حميد السالمي : بهجة الأنوار شرح أنوار العقول في التوحيد ، الطبعة الثانية سنة 1991م ، ص 126-140 . وسيشار إليه هكذا : السالمي : بهجة الأنوار .
- (71) ناصر المسفري : الإباضية في ميدان الحق ص 145 .
- (72) السالمي : بهجة الأنوار ص 150-153 .
- (73) الشماخي : السير ج 1 ص 55 ، علي يحيى معمر : الإباضية بين الفرق الإسلامية ج 2 ص 39-52 ، محمد بن يوسف إطفيش : تيسير التفسير : طبعة وزارة التراث القومي والثقافة سنة 1987م ، ج 12 ص 371 ، وسيشار إليه هكذا : إطفيش : تيسير التفسير ، أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوردجاني ، العدل والانصاف في معرفة أصول الفقه والاختلاف ، طبعة وزارة التراث القومي بعمان سنة 1984م ، ج 1 ص 147-149 ، وسيشار إليه هكذا : الوردجاني : العدل والانصاف .
- (74) أبو محمد عبد الله بن حميد السالمي : شرح طلعة الشمس على الألفية ، طبعة وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عُمان سنة 1981م ، ج 2 ص 43-44 ، وسيشار إليه هكذا : السالمي : شرح طلعة الشمس .
- (75) الوردجاني : العدل والانصاف ج 1 ص 149 .
- (76) المصدر السابق ج 1 ص 147-148 .
- (77) سورة الفتح : الآية (10) .
- (78) سورة التوبة : الآية (55) .
- (79) سورة محمد : الآية (38) .
- (80) سورة الأنفال : الآية (25) .
- (81) سورة المائدة : الآية (54) .
- (82) مسلم : صحيح مسلم ، المقدمة باب (2) حديث رقم (4) .
- (83) أحمد : مسند الامام أحمد ، باقي مسند الأنصار ، من حديث وهب بن جرير .
- (84) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، طبعة إحياء دار الكتب العربية ج 2 ص 1440 ، كتاب الزهد ، حديث رقم (4306) أحمد : مسند الامام أحمد ج 2 ص 300 .
- (85) مسلم : صحيح مسلم ، كتاب الفتن ، ج 5 ص 2236 ، حديث رقم (2916) .
- (86) أئمة وعلماء عُمان : السير والجوابات ج 2 ص 311-312 ، ج 1 ص 374-378-382 .
- (87) الشماخي : السير ج 1 ص 69 .
- (88) سالم الحارثي : العقود الفضية ص 129 .
- (89) سورة التوبة : الآية (12) .
- (90) علماء وأئمة عُمان : السير والجوابات ج 1 ص 97 .
- (91) المصدر السابق ج 2 ص 302 .
- (92) الوردجاني : الدليل والبرهان ج 1 ص 41 .

- (93) علماء وأئمة عُمان : السير والجوابات ج 2 ص 307 .
- (94) الوردجاني : الدليل والبرهان ج 1 ص 41 .
- (95) سورة القصص : الآية (28) .
- (96) أئمة وعلماء عُمان : السير والجوابات ج 1 ص 379 .
- (97) علي معمر : الإباضية بين الفرق الإسلامية ج 2 ص 39 .
- (98) ناصر المسفري : الإباضية في ميدان الحق ص 61 .
- (99) عدون جعلان : الفكر السياسي عند الإباضية ج 76 .
- (100) سورة الحشر : الآية (10) .
- (101) سورة الفتح : جزء من الآية (29) .
- (102) سورة الفتح : جزء من الآية (29) .
- (103) السالمي : شرح طلعة الشمس ج 1 ص 144 .
- (104) المصدر السابق ج 1 ص 164 .
- (105) سالم الحارثي : العقود الفضية ص 64-64 .
- (106) ناصر المسفري : الإباضية في ميدان الحق ص 77 .
- (107) سورة النساء : الآية (115) .
- (108) سورة المائدة : الآية (45) .
- (109) سورة هود : الآية (18) .
- (110) سورة النساء : الآية (52) .
- (111) سورة هود : الآية (113) .
- (112) + (113) سورة المائدة : الآية (45) . (44) .
- (114) سورة يونس : الآية (33) .
- (115) سالم الحارثي : العقود الفضية ص 129 ، أئمة وعلماء عُمان : السير والجوابات ج 2 ص 333-334 .
- (116) سورة التوبة : الآية (12) .
- (117) انظر مبارك الراشدي : الإمام أبو عبيدة ص 162-163 .
- (118) عدون جعلان : الفكر السياسي عند الإباضية ص 73-75 .
- (119) انظر الشماخي : السير ج 1 ص 54 ، الهامش .
- (120) ناصر السابعي : الخوارج والحقيقة الغائبة ص 163-175 .
- (121) سالم الحارثي : العقود الفضية ص 41 .
- (122) الذهبي : ميزان الاعتدال في نقد الرجال ج 2 ص 592 .

- (69) ناصر السابعي : الخوارج والحقيقة الغائبة ص 136 .
- (70) أبو محمد عبد الله بن حميد السالمي : بهجة الأنوار شرح أنوار العقول في التوحيد ، الطبعة الثانية سنة 1991م ، ص 126-140 . وسيشار إليه هكذا : السالمي : بهجة الأنوار .
- (71) ناصر المسفري : الاباضية في ميدان الحق ص 145 .
- (72) السالمي : بهجة الأنوار ص 150-153 .
- (73) الشماخي : السير ج 1 ص 55 ، علي يحيى معمر : الإباضية بين الفرق الإسلامية ج 2 ص 39-52 ، محمد بن يوسف إطفيش : تيسير التفسير : طبعة وزارة التراث القومي والثقافة سنة 1987م ، ج 12 ص 371 ، وسيشار إليه هكذا : إطفيش : تيسير التفسير ، أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوردجاني ، العدل والانصاف في معرفة أصول الفقه والاختلاف ، طبعة وزارة التراث القومي بعمان سنة 1984م ، ج 1 ص 147-149 ، وسيشار إليه هكذا : الوردجاني : العدل والانصاف .
- (74) أبو محمد عبد الله بن حميد السالمي : شرح طلعة الشمس على الألفية ، طبعة وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عُمان سنة 1981م ، ج 2 ص 43-44 ، وسيشار إليه هكذا : السالمي : شرح طلعة الشمس .
- (75) الوردجاني : العدل والانصاف ج 1 ص 149 .
- (76) المصدر السابق ج 1 ص 147-148 .
- (77) سورة الفتح : الآية (10) .
- (78) سورة التوبة : الآية (55) .
- (79) سورة محمد : الآية (38) .
- (80) سورة الأنفال : الآية (25) .
- (81) سورة المائدة : الآية (54) .
- (82) مسلم : صحيح مسلم ، المقدمة باب (2) حديث رقم (4) .
- (83) أحمد : مسند الامام أحمد ، باقي مسند الأنصار ، من حديث وهب بن جرير .
- (84) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، طبعة إحياء دار الكتب العربية ج 2 ص 1440 ، كتاب الزهد ، حديث رقم (4306) أحمد : مسند الامام أحمد ج 2 ص 300 .
- (85) مسلم : صحيح مسلم ، كتاب الفتن ، ج 5 ص 2236 ، حديث رقم (2916) .
- (86) أئمة وعلماء عُمان : السير والجوابات ج 2 ص 311-312 ، ج 1 ص 374-378-382 .
- (87) الشماخي : السير ج 1 ص 69 .
- (88) سالم الحارثي : العقود الفضية ص 129 .
- (89) سورة التوبة : الآية (12) .
- (90) علماء وأئمة عُمان : السير والجوابات ج 1 ص 97 .
- (91) المصدر السابق ج 2 ص 302 .
- (92) الوردجاني : الدليل والبرهان ج 1 ص 41 .

- (93) علماء وأئمة عُمان : السير والجوابات ج 2 ص 307 .
- (94) الوردجاني : الدليل والبرهان ج 1 ص 41 .
- (95) سورة القصص : الآية (28) .
- (96) أئمة وعلماء عُمان : السير والجوابات ج 1 ص 379 .
- (97) علي معمر : الإباضية بين الفرق الإسلامية ج 2 ص 39 .
- (98) ناصر المسفري : الإباضية في ميدان الحق ص 61 .
- (99) عدون جعلان : الفكر السياسي عند الإباضية ج 76 .
- (100) سورة الحشر : الآية (10) .
- (101) سورة الفتح : جزء من الآية (29) .
- (102) سورة الفتح : جزء من الآية (29) .
- (103) السالمي : شرح طلعة الشمس ج 1 ص 144 .
- (104) المصدر السابق ج 1 ص 164 .
- (105) سالم الحارثي : العقود الفضية ص 64-64 .
- (106) ناصر المسفري : الإباضية في ميدان الحق ص 77 .
- (107) سورة النساء : الآية (115) .
- (108) سورة المائدة : الآية (45) .
- (109) سورة هود : الآية (18) .
- (110) سورة النساء : الآية (52) .
- (111) سورة هود : الآية (113) .
- (112) + (113) سورة المائدة : الآية (45) . (44) .
- (114) سورة يونس : الآية (33) .
- (115) سالم الحارثي : العقود الفضية ص 129 ، أئمة وعلماء عُمان : السير والجوابات ج 2 ص 333-334 .
- (116) سورة التوبة : الآية (12) .
- (117) انظر مبارك الراشدي : الإمام أبو عبيدة ص 162-163 .
- (118) عدون جعلان : الفكر السياسي عند الإباضية ص 73-75 .
- (119) انظر الشماخي : السير ج 1 ص 54 ، الهامش .
- (120) ناصر السابعي : الخوارج والحقيقة الغائبة ص 163-175 .
- (121) سالم الحارثي : العقود الفضية ص 41 .
- (122) الذهبي : ميزان الاعتدال في نقد الرجال ج 2 ص 592 .

- (123) ابن حجر العسقلاني : لسان الميزان ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ج3 ص503 ، وسيشار إليه هكذا ابن حجر : لسان الميزان .
- (124) ابن حجر : لسان الميزان ج3 ص503 .
- (125) ابن حجر العسقلاني : الإصابة في تمييز الصحابة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج5 ص325 ، وسيشار إليه هكذا : ابن حجر : الإصابة .
- (126) أئمة وعلماء عُمان : السير والجوابات ج1 ص200 .
- (127) المصدر السابق ج2 ص109 .
- (128) المصدر السابق ج2 ص307 .
- (129) المصدر السابق ج2 ص313-315 .
- (130) د/ صالح الصوافي : الإمام جابر بن زيد ص140 .
- (131) المرجع السابق ص144 .

الفصل الثالث

ظهور فرقة الإباضية ومدى صلتها بفرقة الخوارج

تمهيد:

إن موضوع صلة الإباضية بالخوارج من أكثر الموضوعات وعورة لمن أراد أن يكتب في تاريخ الفرق، ومن أدقها حساسية بالنسبة للإباضية، وهو أحد أكثر الأسباب المؤدية للاختلاف بين الإباضية وبين غيرهم من أتباع المذاهب الأخرى.

لذا كان من الواجب ونحن ندعو إلى عدم العيش في أنقاض اختلافات الماضي، ونبتذ التعصب المذهبي أن لا نبحت في مثل هذه الموضوعات التي تورث العداوة، وتؤجج نار الفتنة بين أبناء الأمة الواحدة التي أرادها الله عز وجل أمة واحدة، قال تعالى: (وإن هذه أمتكم أمة واحدة....)

ولكن أجدني مضطراً إلى البحث في هذا الموضوع استكمالاً للتعريف بالمذهب، خاصة وأن الإباضية لا يدعون فرصة سانحة بدون أن ينتهزوها معلنين براءتهم من الخوارج ورفضهم لمبادئهم وأفكارهم ومعتقداتهم المغالية المتطرفة، فما من كاتب إباضي أو باحث أو متحدث إلا وأبدى بأسلوب أو بآخر تبرأ المذهب الإباضي من الخوارج، وآخر ذلك ما صدر عن سماحة الشيخ أحمد الخليلي مفتي عام سلطنة عُمان في الندوة التلفزيونية التي دُعي إليها ممثلون عن المذاهب الفقهية الأخرى (1) وبثت على الهواء من قناة (ART) الفضائية بتاريخ 2001 / 2 / 7، من نفي لصلة الإباضية بالخوارج، وذكر لحوادث وشواهد تاريخية تؤيد ذلك، وفي تلك الندوة نفى سماحة الشيخ أن يكون الإباضية - كما يشاع عنهم = يكرهون الإمام علي بن أبي طالب أو يسبونونه، فما كان من مدير الندوة وهو الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد إلا وأن قال تعقيباً على ذلك: (هذا الحديث مفيد، وهو دليل واضح، وهذه شواهد وحوادث تنفي نسبة الإباضية إلى الخوارج، ومع ذلك، فإن بعض علمائنا في العصور السابقة، = يقصد علماء أهل السنة والجماعة = الذين ألفوا في الملل والفرق، على علمهم، يبدو أنهم غفلوا عن هذه الحوادث، فوصموا الإباضية بأنهم من الخوارج، وهذا مفيد لمن يسمعون لتوضيح هذه الصورة).

ونحن لا يهمنا الآن أن نحكم على الإباضية بأنهم من الخوارج أم لا؟ اعتماداً على عبارات كتبت أو أقوال قيلت في ذلك، هنا وهناك، وإنما يهمنا في هذا البحث أن نحكم عليهم من خلال آرائهم وأفكارهم وأقوالهم الموجودة في كتبهم القديمة، ويُعمل من جديد على إعادة طبعها ونشرها باعتبارها كتب تراث تجب المحافظة عليها، ويقدم لها عدد من

شيوخ المذهب المعاصرين ، أمثال سماحة الشيخ الخليلي وغيره ، وعندها سنعرف هل كان علماء أهل السنة والجماعة على علم فيما نسبوه إلى الإباضية من انتماء إلى الخوارج؟ أم أنهم غفلوا عن الحقيقة؟ كما قال معالي الأستاذ ناصر الدين ، أو أغفلوها استجابة لسياسة الدولة آنذاك كما يقول الباحثون المعاصرون من الإباضية .

ونرجوا مسبقاً ألا يتبادر إلى الذهن بأن التحدي والتحدي المضاد هو ما نسعى إليه في هذا البحث ، بل إن الدافع هو إلقاء ضوء كاشف بنية سليمة على أفكار وآراء القوم ، لكي يقف الباحث المتأمل والدارس المستزيد على حقائق الأمور ، خاصة وأنهم أكثر ما يعيبون على الكتاب والباحثين المحدثين أو كتاب المقالات كما يسمونهم ، هو أنهم لا يرجعون إلى المراجع والمصادر المعتمدة عند الإباضية وهم يكتبون عنهم ، ونظراً لتشعب الموضوع ودقته فإننا سنتناوله في بحثين .

المبحث الأول

السياق التاريخي لظهور الإباضية

أولاً: انقسام الأمة إلى كتل متصارعة ووجهة نظر الإباضية في ذلك :-

أصبح واضحاً أن وقعة صفين وما تبعها من أحداث زمن سيدنا علي بن أبي طالب قد أسفرت عن انقسام المسلمين إلى ثلاث كتل متصارعة :

1- كتلة علي بن أبي طالب .

2- كتلة معاوية بن أبي سفيان .

3- كتلة المحكمة ، أي التي رفضت التحكيم .

ومع مرور الزمن أطلقت على هذه الكتل تسميات أصبحت تعرف بها في كتب التاريخ وكتب الفرق ، فكتلة علي أطلق عليها اسم الشيعة ، وكتلة المحكمة عرفت بأهل النهروان وبالحرورية ثم اعتبرت خوارج ، أما كتلة معاوية فصارت تعرف بأهل السنة والجماعة .

جاء في كتاب "السير والجوابات" في ذكر فرق الناس : (واعلموا أنه كان الناس على عهد رسول الله وأبي بكر وعمر على دين واحد حتى أحدث عثمان فافترق الناس فيه على ثلاث فرق :

- فرقة المسلمين الذين أنكروا عليه حدثه .

- وفرقة شايعة على أحداثه ، وهم العثمانية أشيع الجبابرة .

- وصنف شكواً فيه وفي الذين أنكروا عليه ، فلم يستحلوا نصرته ولا محاربتهم وهم الشكاك أصحاب عبد الله بن عمر ، ومحمد بن مسلمة ، وسعد بن أبي وقاص . فكانوا على هذه الفرق الثلاث حتى وقع تحكيم الحكيمين ، فافترق أصحاب علي على فرقتين :

فرقة شايعة على حدثه فسموا الشيعة ، وفرقة نقتت عليه ذلك ، وهم المسلمون ، فسموا الخوارج . فهذه أربع فرق هي أصناف الأمة وكل فرقة منهم مختلفون :

فمن الشكاك والمعتزلة وأصحاب الحسن بن أبي الحسن وصنوف منهم الجبابرة وأتباعهم مختلفون ، إلا أن أصل دينهم أن إمامهم مطاع على كل حال . والشيعة مختلفون ، منهم الرافضة والزيدية ، وسائر صنوف الرافضة . والخوارج مختلفون منهم المسلمون يسمون الإباضية ، لمكان إمام المسلمين عبد الله بن إياض ، والنجدية والأزارقة ، فكل فرقة من

هؤلاء أيضاً مختلفة، ولسنا نشغل الكتاب بذكر اختلافهم، يطول ذلك، ولكننا أحببنا أن نذكر لكم صدى من ذلك لتنتهوا، وتعرفوا فرق من خالفكم من أهل القبله (2).

هذا ويرى المعاصرون من الإباضية أنه نظراً لسيطرة كتلة معاوية على الحكم وامتلاكها لموازين القوى في الدولة صارت في نظر الناس الممثل الرسمي للإسلام، خاصة وأن كثيراً من العلماء قد أزرروا خلفاء بني أمية ومن بعدهم خلفاء بني العباس، بدعوى اختيار أخف الضررين، ولكون جُلّ الكتب التي وصلت إلينا في الفرق هي لأولئك العلماء الذين ينتمون إلى هذه الكتلة يرى الإباضية أنه يجب الاحتراز من مثل هذه الكتب (3).

يقول الأستاذ ناصر المسقري في معرض بيانه أسباب التعصب ضد الإباضية:

(أولاً: إنكارهم الظلم في كل زمان، وخاصة زمن بني أمية حيث سلطت عليهم الدولة الأموية إعلامها الهادر فكانت عليهم التهم كيداً، فانطلت على البعض، وساعد في نشرها الطمّاعون فيما لدى الدولة ثانياً: كون الإباضية متفقين مع الخوارج في الخروج عن علي بسبب عدم قبول التحكيم سهّل إلصاقهم بالخروج، وحقوق ومروق لخوارج من الدين سهّل الافتراء على الإباضية. ثالثاً: الأكاذيب التي سطرها كتاب المقالات في كتبهم، فكتاب المقالات الذين سطوروا الأكاذيب ضلّوا وأضلّوا، وصاروا قنطرة عبور للحاقدين سواء قصدوا ذلك أم وقعوا ضحية.

أما كونهم ضلّوا فهم مسؤولون عما كتبوه يوم القيامة.

وأما كونهم أضلّوا فكتبهم أصبحت مرجعاً لكل من أراد أن يعرف شيئاً عن الإباضية، ووثقوا بها فيما قالت لسببين: لكون هؤلاء الكتاب من العلماء المشهورين، ولكون هذه الادعاءات موجودة في عدة كتب مع أن مصادر هذه الكتب غير متنوعة، وإنما نقل الثاني ما كتبه الأول وهكذا (4).

كما ويرى الإباضية أيضاً أن كتلة معاوية وقد آلت إليها مقاليد الحكم في الدولة قد انحرفت عن المنهج الإسلامي، ما دفع بجماعة المسلمين = الإباضية = إلى القيام بثورات ضدها، ولنترك سماحة الشيخ أحمد الخليلي مفتي السلطنة يحدثنا عن ذلك حيث يقول: (ثم تسلم الأمر من بعدهم = يقصد بعد الخلفاء الراشدين = قوم لهم أحقاد على الإسلام، لأنهم أسروا في غزوات متعددة كانت بين المسلمين والمشركين، تسلم هؤلاء السلطة، فحولوا الخلافة العادلة إلى قيصرية ظالمة غاشمة يورثها الأب ولده.

وكثير من الناس يحبون الدنيا، ويجاملون أهلها، ويمشون في ركاب الذين يتولون أزمة الأمور فيها. فمن هنا كانت الدعايات لهؤلاء، فوصفوا بالفضيلة ووصفوا بالعدل، ووصفوا بالاستقامة، ووصفوا بالحق، وكانت من أراد أن يقوم ضدهم نشرت عنه دعايات متعددة وفي هذه الحال كانت هنالك أمثلة تدعو إلى الحق، وتبشر بين الناس، وتدعوهم إلى التمسك بأهداب الفضيلة وعلى رأس هؤلاء الذين كانوا يدعون إلى اتباع النظام الذي كان عليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وكان عليه الخلفاء الراشدون من بعده، الإباضية، الذين كان لهم النصيب الأوفر من التهم، والذين حوربوا محاربة لا هوادة فيها، حيث حوربوا مادياً ومعنوياً، وأولئك المحاربون كان همهم أن يمشوا في ركاب الظالمين، وأن يكونوا دائماً في مواكبهم، لينالوا من نعيم عيشهم، لأن الناس أتباع الدنيا، وقد سخر العلم مع الأسف الشديد لهذه المصلحة، وهذا كله إنما تم بعدما تولت السلطة في بلاد الإسلام الدولة الأموية، تلك الدولة الجائرة التي انحرفت بالحكم عن المنهج الإسلامي الصحيح. ثم جاءت من بعدها دولة بني العباس، فسبكت هذا المسلك نفسه، وقد كانت بين هاتين الدولتين وبين الإباضية معارك متعددة، كملت التهم فيها للإباضية مع أن الإباضية وقفوا عند حدوده وعملوا بسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (5).

ثم يدافع سماحة الشيخ عن موقفه تجاه الدولة الأموية، ويبرره بقوله: (وقد يقول قائل إنني تحاملت على الدولة الأموية، ونسبت إليها ما هي بريئة منه وأريد أن أثبت إلى الذين يظنون ذلك، أنه ما في نفسي، وليس في نفس أحد من الذين يقولون بما أقول حقد على الأمويين من حيث إنهم أمويون، ولكن في نفسي كراهية للباطل من حيث إنه باطل، وللظلم من حيث إنه ظلم، وللجور من حيث إنه جور، وللانحراف من حيث أنه انحراف) (6).

هذا ومع إجلالنا لسماحة الشيخ وتقديرنا لعلمه ومكانته الدينية، نرى أنه قد وقع فيما أراد أن يحذر منه، ألا هو "الانزلاق في دواعي الفرقة والخلاف بين المسلمين" فكلامه السابق جاء في كتابه "بند التعصب المذهبي" والذي جاء ردّاً على رسالة جاءت من أحد الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية، يشكو فيها موقف بعض أهل السنة من إخوة لهم من المذهب الإباضي، ويستفسر من خلالها عن فرقة الإباضية ومكانتها بين المسلمين، وعن سبب عدم انتشار كتبها ومصادرها في المكتبات والجامعات الإسلامية.

وقد جاءت إجابته على تلك الرسالة، والتي من ضمنها كلامه السابق، أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها غير بعيدة عن التعصب وذلك لما يلي:

1- اتهامه خلفاء بني أمية بالحقْد على الإسلام لأنهم أسروا قبل إسلامهم في غزوات كانت بين المسلمين والمشرّكين ، وهو يقصد بذلك أولاً الخليفة الأموي الأول معاوية بن أبي سفيان .

نعم إن معاوية قد حوّل الخلافة إلى ملك وراثي ، ووقع في بعض المخالفات الشرعية ، التي أنكرها عليه بعض الصحابة والتابعين ، ولكن ثمة فرق بين ذلك وبين الحقْد على الإسلام وبالتالي التأمّر عليه ، فمفهوم الحقْد غير مفهوم المعصية ، فليست كل معصية ناتجة عن حقْد على الإسلام ، ثم إن معاوية إنما فعل ما فعل حباً لرئاسة والزعامة لا حقْداً على الإسلام ، لأن من يحقْد على الإسلام لا يعمل على نشر لواءه ولا يدافع عنه ، ففي عهده توسعت حدود الدولة الإسلامية ، فكانت غزوة السند ، وغزوة القسطنطينية ، وفتح جزيرة أرواد . ثم إنه إذا كان بعض مشاهير الصحابة من ضمن صفوف المشرّكين قبل إسلامهم فإن ذلك لا يُعد وصمة عار في تاريخهم ، لأن الإسلام يجب ما قبله . إذن إذا كان لمعاوية بن أبي سفيان مثالب فإن له أيضاً مآثر محمودة ، وهو ما اعترف به أحد المعاصرين من الإباضية وهو سالم الحارثي حيث يقول في كتابه العقود الفضية : (قلت وكانت لمعاوية في دولته آثار محمودة فقد تدارك الموقف وسد الثلمة ، وشرع في الجهاد وحماية البلاد وركب البحر ، وافتتح مناطق مشهورة ، وسدد وقارب حتى نسي المسلمون أو كادوا ينسون ما وقع بينهم ، وسمي ذلك العام عام الجماعة ، وذلك بعد قتل علي وتسلّم الحسن لمعاوية) (7) .

2 - وصفه الدولة الأموية ومن بعدها الدولة العباسية بالدولة الجائرة التي انحرفت عن المنهج الإسلامي الصحيح . إنه وصف يبتهج له أعداء الإسلام ويطرب له الحاقدون عليه ، والذين يصفونه بأنه مثالي يخلق في عالم من الخيال ، لأنه لم يطبق إلا في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخليفتين من بعده . ولا أظن أن سماحة الشيخ يقصد بوصفه ذاك أن يخدم أعداء الإسلام أو أن يطعن في الإسلام ، ولكن تعاطفه مع أسلافه من الإباضية الذين ثاروا على الدولة آنذاك فنكلت بهم هو الذي دفعه إلى قول ما قال . وله أن يتعاطف ، وأن يظهر مساوئ الخلفاء من بني أمية وبني العباس ، ولكن ليس له أن يهدم جزءاً من تاريخ الأمة الإسلامية استمر حقبة من الزمن تزيد عن أربعة قرون ، وفي خلال هذه الحقبة قامت الدولة الأموية ومن بعدها الدولة العباسية باسم الاسلام ، تحمل لواءه وتدافع عنه ، وتنشر دعوته .

ثم إن الإسلام في هاتين الدولتين كان مصدر التشريع ، وبتسجيع منهما ازدهرت العلوم الشرعية ، بل وغيرها من العلوم الأخرى فقامت الحضارة الإسلامية وازدهرت ، وعلى أكتافها قامت الحضارة الأوروبية . وإذا كانت ثمة أخطاء وقعت فيها الدولتان ، فإن ذلك لا يعني أن ننقص من شأنهما ومن الدور الذي قامتا به ، والله سبحانه وتعالى يقول : (ولا يجز منكم شأن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى) .

ثم إن حال الدولة المعاصرة ليس بأحسن من حال الدولة الأموية أو العباسية ، فالدولة المعاصرة شريعة الله فيها معظلة في أكثر جوانب الحياة ومجالاتها ، الدولة المعاصرة لم تهزأ أركانها صرخة «واقدا» كما هزت صرخة (وا معتصماه) أركان الدولة العباسية ، فسيرت الجيوش لتثار لشرف امرأة أطلقتها . ومع ذلك ندعو للدولة المعاصرة ونثني عليها الثناء كله ، وإذا أنكرنا عليها تصرفاً ما ، ننكره على استحياء أو وجل فهل الباطل في الدولة المعاصرة غير الباطل في الدولة الأموية أو العباسية ، وهل الظلم في الدولة المعاصرة بأقل منه في تلك الدولة ، وهل الانحراف فيها يختلف عن الذي في تلك ، حتى نوالي هذه ونكره تلك .

3- وصفه العلماء الذين عاشوا في كنف الدولتين الأموية العباسية ، وقد رمز إليهم بكثير من الناس ، بالجاملين على حساب دينهم ، وبالسائرين في ركاب الظالمين لينالوا من نعيم عيشهم ، وقد سخروا علمهم لأجل ذلك ، فوصفوا من قبل الدولتين بالفضيلة وبالعدل .

وهذا الوصف انتهاك آخر لتاريخ الأمة التشريعي ، فالعلماء الذين عاصروا الدولتين هم الأوائل من أئمة وفقهاء المذاهب السنية الأربعة ، المذهب الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي ، والأكثرية المطلقة من الناس في ذلك الوقت كانت تتبع أحد تلك المذاهب ، فماذا يبقى إذن لأكثرية المسلمين من تاريخهم بعد ذلك؟ دولتهم جائرة منحرفة عن منهج الله ، وعلماءهم علماء سوء لم يثروا على سلطان جائر .

وقد يقول قائل بأنني قد حملت كلام الشيخ أكثر مما يحتمل أو فسرته على خلاف ما يقصد ، وعندها أقول : وهل يحتمل كلامه معنى آخر غير الذي قلت ، أو غير ما فهمت منه؟

ثم إذا قلنا بأن العلماء في الدولتين قد استحقوا تلك الأوصاف لأنهم لم يخرجوا على الخلفاء الجائرين والظالمين فهل ما هو موجود في الفكر السياسي عند الإباضية يختلف عما كان من أولئك العلماء ، يقول عدون جعلان في كتابه الفكر السياسي في بيان موقف الإباضية من الخروج على السلطان الجائر : (أمّا وجوب الخروج ، فلم يقل به إباضي ، بل نجد

الشيخ إطفيش يرد بشده على من يتهم الإباضية بالقول بوجوب الخروج على رأي الخوارج فيقول في "الذهب الخالص" مثلاً: نحن لا نقول بالخروج عن سلاطين الجور الموحدين" ومن نسب إلينا وجوب الخروج فقد جهل مذهبنا. والموقف المعتدل حسبما يراه القطب أنه يكتفي الإباضية باعلان البراءة من الإمام الجائر، وكذا من تبعه في جوره مع ولاية كل من كان تحت لوائه لجواز القعود تحت "الموافق مطلقاً" هذا رأي الإباضية في علاقتهم بالحاكم الجائر، وهو ما أكدته الشيخ علي معمر في قوله: "إذا ابتليت الأمة بأن كان حاكمها ظالماً فإن الإباضية لا يرون وجوب الخروج عليه لا سيما إذا خيف أن يؤدي ذلك إلى فتنة وفساد أو يترتب على الخروج ضرر أكبر مما هم فيه .

وما يؤكد مذهب الإباضية في عدم الخروج ما ذكر عن عبد الله بن إباح، أنه عندما اجتمع أصحابه عازمين الخروج وفيهم نافع بن الأزرق ووجوه المسلمين سمع في جوف الليل دوي القراء وترنين المؤذنين وحينئذ المسيحين فقال لأصحابه: أعن هؤلاء أخرج معكم؟ فرجع وكنتم أمره واختفى، حتى وإن كانت مناسبة هذه الحادثة في غير الخروج عن السلطان الجائر فإننا نستفيد منها موقف ابن إباح الراض مبدأ الخروج، وما يثبت عدم التجائه للخروج أنه لم يرد عنه تنظيم حملة للخروج على خليفة عصره، بل كانت هنالك علاقة طيبة مدعمة بمراسلات تربط بينه وبين الخليفة عبد الملك بن مروان هذا عن عدم وجوب الخروج أما عن جوازه فنسجل رأي الإباضية من خلال موقف الوارجلاني حيث يقول: "إن مذهب أهل الدعوة في الخروج على الملوك الظلمة والسلاطين الجورة جائز" ونجد الرأي نفسه عن الشيخ علي يحيى معمر (8) .

والآن إذا كان هذا هو رأي الإباضية في الخروج على السلطان الجائر، وجوباً وجوازاً، فكيف يكون لسماحة الشيخ أن يصف الناس بما وصفهم به لأنهم عاشوا في دولة بني أمية أو دولة بني العباس، ولم يكونوا مع جماعة الإباضية؟ .

ثانياً: استمرار دعوة المحكمة بعد وقعة النهروان وظهور جماعة القعدة.

سبق أن أشرنا عند الحديث عن وقعة النهروان أن الإمام علي (رضي الله عنه) قد أعطى راية الأمان لأبي أيوب الأنصاري لمن أراد من أهل النهروان، فانصرف منهم طوائف كثيرة، ولم يبق منهم مع عبد الله بن وهب الراسبي إلا ألف وثمانمائة رجل، وأنه (رضي الله عنه) بعد انتهاء وقعة النهروان قد أمر بالجرحي منهم فسلموا إلى قبائلهم لمداواتهم .

وجدير بالذكر أن ما حصل لجماعة المحكمة في وقعة النهروان ما كان لينهي دعوتهم، بل لعله كان مما زادهم شدة في دعواهم، فمضوا على مبادئهم يعلنون أن لاحكم إلا لله، وأن

من خالفهم مخطئ، وأن عليهم أن يخرجوا على طاعة بني أمية، وهذا المسلك منهم قد أثار عليهم خلفاء بني أمية وعمالهم على العراق، فأخذوهم بالشدة القاسية حتى لا يشيروا الفتنة في أرجاء الدولة، بعد أن هدأت الأمور لصالحهم، ولكن مع ذلك قامت جماعة المحكمة بثورات متفرقة في الكوفة والبصرة ما بين سنتي إحدى وأربعين وسبع وأربعين للهجرة، وكما ذكرت ذلك المصادر الإباضية وغيرها (9) إلا أنها قضي عليها جميعاً ولم يتحقق لأي منها النجاح لافتقارها إلى التنظيم والتخطيط .

وكان من نتيجة عدم نجاح تلك الثورات أن شاعت الفرقة في صفوف المحكمة، وسادها الاضطراب، مما دفع بعضهم إلى الغلو في الخروج على الدولة، وتنكب الطريق السوي، فاندفع هذا البعض يستعرض المسلمين بالسيف، ويستبيح قتل الصبية والنساء في طيش ورعونة، بينما استنكر بعضهم الآخر هذا السلوك، ولم يجدوا بداً من الافتراق عن أولئك الغلاة الذين انحرفوا بدعوة المحكمة عن منهجها، إيماناً منهم بأن طريق الاستعراض بالسيف ليس هو طريق الإسلام، وأن الدعوة إلى الله تكون بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن، لأن كل أهل القبلة مسلمون، وإن ضل بعضهم = من وجهة نظرهم = طريق الحق، وجب رده إلى سواء السبيل وتبصرته به ليتوب عن خطئه، ويعود إلى صحيح إسلامه، وقد كان على رأس هؤلاء مرداس بن أدية التميمي (10) .

وأدية هي جدة مرداس، وقيل أمه، وكنيته أبو بلال، وهو من شهد وقعة النهروان، فنجا فيمن نجا، وشهد وقعة صفين مع علي، وأنكر التحكيم مع المنكرين، وتذكر المصادر الإباضية أن له فضائل لا تحصى في العلم والورع والديانة والشجاعة (11) .

ويعد أبو بلال مرداس بن أدية أحد أبرز قادة المحكمة بعد وقعة النهروان، وقد أثرت فيه الأحداث الدامية التي مر بها المسلمون من قتل وفتنة وحروب، فبدأ ينتهج طريقاً سلمياً في نشر أفكار المحكمة بين الناس، وأثر الانسحاب مع نفر من أصحابه من الكوفة إلى البصرة، ليقيم فيها مع أبناء عمومته من قبيلة تميم . والتي كانت تشكل الجزء الأكبر من سكان البصرة آنذاك، وكان على رأس تلك القبيلة الأحنف بن قيس السعدي، الذي كان أحد أنصار الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وعن شهد إلى جانبه وقعة النهروان، لكنه تخلى عنه بعد ذلك، ربما أسفاً منه لما حل بأقاربه من بني تميم من موت وهلاك في وقعة النهروان، لذلك بدأ يميل إلى آراء المحكمة، فأوى إليه أبو بلال وأتباعه، وأسبغ عليهم حمايته، وقد أتاحت هذه الحماية الفرصة سانحة لأبي بلال أن ينشر دعوته، وأن يبث أفكاره في البصرة (12) .

وإذا كانت نقطة البداية في دعوة أبي بلال هي إنكار مسلك العنف مع المخالفين له ، فإنه كان على أتباعه ألا يجردوا سلاحاً ، ولا يقاتلوا مسلماً ، إلا إذا تعرضوا لعدوان وواجهوا قتالاً ، حيث كان يقول لهم : (إن الإقامة على الرضا بالجور لذنب ، وإن تجريد السيف وإخافة الناس لعظيم ، ولكن نسير في أرض الله ، ولا نجرد سيفاً ، وإن أردنا القوم بظلم امتنعنا منهم ، فقالوا له : أنت سيد المسلمين وبقيتهم) (13) .

وكان من نتيجة المسلك الذي انتهجه أبو بلال أن تزايد عدد أتباعه ومؤيديه ، حتى لقد اتبنوا لهم مسجداً خاصاً بهم في البصرة (14) ، ولكن لم يكن أمرهم خافياً على زياد بن أبيه ، والي معاوية بن أبي سفيان على الكوفة والبصرة والذي سلك معهم سياسة لينية ومتسامحة ، فقد كان لا يجرد سيفه ضد أحد منهم ، إلا إذا هم بالخروج ، بل إنه كان يخطب ودهم ، ويدارهم لما لمسهم فيهم من اعتدال ، وليتفرغ لقتال المتطرفين من المحكمة ، الذين كانوا يغيرون على القرى ، ويقتلون الناس ويسلبونهم ويضايقونهم في عيشتهم (15) .

كما كان من نتيجة ذلك المسلك أيضاً أن المتطرفين من المحكمة قد نقموا على أبي بلال وجماعته ، حتى أنهم لقبوه = احتقاراً = بالقعدة ، أي الذين قعدوا = طبقاً لوجهة نظرهم = عن الجهاد في سبيل الله ، ومحاربة الولاة الظالمين ، بينما كان يطلق عليهم أهل البصرة اسم الحرورية ، نسبة إلى حروراء ، وأحياناً كانوا يطلقون عليهم اسم المحكمة ، أما هم فكانوا يسمون أنفسهم بالشراة أي الذين اشتروا أنفسهم في سبيل الله (16) .

ومع وفاة زياد بن أبيه سنة (53هـ) وتولية ابنه عبيد الله بن زياد على البصرة من قبل معاوية ، بعد أن عزل عنها عبد الله بن عمرو بن غيلان سنة (55هـ) تبدلت الحال ، وتغير الوضع تماماً ، فقد استعمل ابن زياد الشدة والقسوة مع كل المعارضين لسياسة بني أمية ، بمن فيهم جماعة مرداس (القعدة) مبرراً ذلك بتصميمه على تحاشي الشر قبل وقوعه ، فاضطرت جماعة القعدة ، إزاء هذه السياسة الجديدة إلى تبني التنظيم السري ، فكانوا يعقدون اجتماعاتهم سرراً للدعوة لأرائهم ، والنظر فيما يعينهم ويساعدهم على تحقيق أهدافهم ، ولكن ابن زياد لم يغبض الطرف عنهم فأخضعهم لمراقبة شديدة ، وكان يبث العيون والجواسيس لتعقبهم ، وكثيراً ما كانت الشرطة تداهم بعضهم ، وتلقي القبض عليهم في سراديبهم السرية التي أقاموها لتكون مركزاً لدعوتهم ، ولم يكتفِ ابن زياد بمطاردتهم والتنكيل بهم ، بل لجأ إلى أسلوب آخر يرمي إلى زرع الفرقة والخلاف ، وزعزعة الثقة بينهم أملاً في القضاء عليهم من الداخل نتيجة الانقسام والنزاع ، فقد كان يحبس الجماعة منهم ثم يأمرهم بقتل بعضهم بعضاً ، ومن قتل رجلاً منهم عفا عنه وأخرجه من السجن (17) .

ثم تطورت سياسة القمع التي سلكها ابن زياد ضد جماعة القعدة فحبس شيخهم مرداس ، ولكنه أطلق سراحه فيما بعد ، إماً خوفاً من إثارة بني تميم قبيلة مرداس التي كان لها آنذاك وزن كبير في البصرة ، وإماً طمعاً في أن يستعمل مرداس نفوذه لدى أتباعه ليخففوا من نشاطهم ودعايتهم ضد الأمويين وولائهم (18) .

وأيضاً بدأ يتناول بقمعه النساء من القعدة ، حتى أنه استعمل مع بعضهن أسلوب التعرية والصلب ، ومن النساء اللواتي تعرض لهن "البلجاء الخزامية" أو "البشجاء" فقد ذكرت المصادر الإباضية أنه أراد كشف رأسها فمنعته ، فقال : لأكشفن أحسن بضعة منك ، قالت : لقد سترته حيث لم تستره أمك . فأمر بها فقتلت (19) . وفي رواية ذكرها ابن الأثير أنه قطع يديها ورجليها وطرحها في السوق ، فمر بها أبو بلال مرداس ، فعص على لحيتيه وقال : أهذه أطيب نفساً بالموت منك يا مرداس؟ ما مية أموتها أحب إلي من مية البشجاء (20) .

ولقد كان لهذه الحادثة أثر كبير في نفس مرداس ، فعزم على أن يترك البصرة إلى مكان آخر يأمن فيه بطش ابن زياد ، فخرج إلى الأهواز ومعه نحو ثلاثين أو أربعين رجلاً من أتباعه (21) .

ولما سمع ابن زياد خبرهم بعث إليهم جيشاً بقيادة أسلم بن زرعة الكلابي سنة (60هـ) فأدركهم في مكان يقال له (أسك) فقالوا له : اتق الله فإننا لا نريد قتالاً ، فما تريد؟ قال : أردكم إلى ابن زياد ، قالوا له : يقتلنا وتشاركه في دماننا . قال : نعم ، ودماؤكم حلال وهو محق . وتذكر الروايات أن جيش أسلم قد رمى رجلاً من أصحاب أبي بلال فقتلوه ، فقال أبو بلال : جاهدوا ولتكن إلى الله رغبتكم ، واستعينوا بالله واصبروا ، فحملوا على جيش أسلم ، وشدوا عليهم شدة رجل واحد فهزمهم (22) ولما وصلوا البصرة لامهم ابن زياد ، وعنف أسلم قائلاً له : هزمك أربعون وأنت في ألفين لا خير فيك ، فقال له : لأن تلومني وأنا حي خير من أن تنني علي وأنا ميت (23) .

ولعل هذا القول من أسلم هو الذي دفع بالأستاذ الدكتور عوض خليفات إلى ترجيح أن أسلم وجيشه قد رجعوا دون قتال مؤثرين السلامة والعافية ، حيث قال : (ورغم شجاعة الخوارج المعروفة في شتى معاركهم التي خاضوها إلا أنه من الصعب أن يصدق المرء ما تذكره بعض الروايات من أن أسلم وجنده الألفين قد هزمهم أربعون رجلاً أو أقل عدداً ، أو أنهم خافوا مواجهة هذا العدد الضئيل ، ومن المحتمل أن أسلم قد امتنع بعد النقاش الذي دار بينه وبين مرداس وأصحابه ، بوجهة نظر مرداس ، ولكن دون أن يغير ولاه لابن زياد والأمويين) (24) .

ومهما يكن فإن حملة أسلم فشلت في القضاء على خروج مرداس وجماعته ، مما دفع بابن زياد إلى أن يوجه إليهم عباد بن علقمة التميمي المعروف بابن الأخضر ، على رأس جيش مكون من أربعة آلاف رجل ، وعندما أدركهم حمل عليهم هو وجيشه وهم في صلاة الجمعة فقتلهم عن آخرهم ، وهم بين راعع وساجد وكان ذلك سنة (61هـ) (25) .

وبعد أن فرغ ابن الأخضر من مهمته رجع إلى البصرة قاصداً قصر الإمارة ، فلقه أربعة نفر من القعدة = وقد علموا بمقتل مرداس ومن معه = فحملوا على ابن الأخضر فقتلوه ، فاجتمع الناس عليهم فقتلوا ثلاثة منهم ، وعندما علم ابن زياد بالامر وكان وقتها في الكوفة طلب من نائبه على البصرة عبيد الله بن أبي بكرة ، بأن يتبع كل جماعة القعدة فيحبسهم = وقد وصفهم بالخوارج = وعندما عاد ابن زياد إلى البصرة أخذ من في الحبس من الخوارج فقتلهم ، وكان من بينهم عروة بن أدية ، أخو مرداس ، كما قتل كل من تكفل باحضار أحد من الخوارج ولم يحضره ، أما من أحضر من تكفل باحضاره من الخوارج أطلقه وقتل الخارجي (26) .

وإذا كان أبو بلال مرداس بن أدية أحد أشهر قادة المحكمة بعد وقعة النهروان ، وزعيم جماعة القعدة ، فإن الإباضية يعدونه من رواد دعوتهم في القرن الأول الهجري ، وفي تحديد علاقته بالإباضية ، يقول مبارك الراشدي في كتابه الإمام أبي عبيدة : (كان أبو بلال من أئمة الإباضية ، بل إن الإباضية أخذوا برأيه وسلوكوا طريقته في عدم استعراض الناس بالقتل والنهب ، ويعدونه من أسلافهم الصالحين ، وقدوتهم في الدين ، وقد أجمع الإباضية على ذلك ، فعده في جملة أسلافهم الأوائل وذلك لأنه وجاب بن زيد متلازمان كفرسي رهان ، ولا يكاد أن يفترقا إلا عند السحر ، وكان يقول كل واحد منهما لصاحبه ، طال شوقي إليك ، بالإضافة إلى أنه أخ لعروة مولى أبي عبيدة ، فكانت طريقتهم واحده ، ومسلكتهم واحد ، ولا تكاد سيرة من السير الإباضية القديمة تخلو من ذكره ، إلا أنه لا توجد له مسائل فقهية ، ولعل له آثار فقدت في جملة ما فقد من تراث الإباضية القديم بحكم انقراضهم من البصرة) (27) .

ثالثاً: انقسام فرقة المحكمة إلى عدة فرق منها الإباضية

كان لمقتل مرداس على يد عبيد الله بن زياد أثر عميق في نفوس أتباعه ، حتى غدا بسلوكه مثلهم الأعلى ، فانبأرى الشعراء منهم يعدون مآثرة (28) ، ويصفونه بالقدوة الحسنة ، كما كان لسياسة التصعيد القمعية التي انتهجها ابن زياد ضد المحكمة سواء منهم المعتدلون أم المتطرفون ، أن ازدادت نقيمتهم على بني أمية حتى أصبحوا يتطلعون إلى أي بارقة أمل

يتعلقون بها في سبيل التخلص من حكم بني أمية ، لذلك عندما ثار عبد الله بن الزبير في الحجاز في عهد يزيد بن معاوية سنة 64هـ معلناً معارضته للحكم الأموي ولبدء الوراثة في الخلافة ، ترك جمع من رؤساء المحكمة البصرة ، وذهبوا إلى الحجاز لينضموا إلى ثورة ابن الزبير ، وكان على رأسهم عبد الله بن إياض ، وعبد الله بن الصغار ، ونافع بن الأزرق والذي قال قبيل خروجه يستنهض همم المحكمة باللحاق بابن الزبير : (إن الله قد أنزل عليكم الكتاب ، وفرض عليكم الجهاد واحتج عليكم بالبيان ، وقد جرد أهل الظلم فيكم السيوف ، فأخرجوا بنا إلى هذا الذي قد ثار بمكة ، فإن كان على رأينا جاهدنا معه ، وإن يكن على غير رأينا دافعناه عن البيت) (29) .

وعندما قدم ابن الأزرق ومن معه على ابن الزبير بمكة سر بهم ، وأخبرهم أنه على مثل رأيهم من غير تفصيل ، فقاتلوا معه القوات الأموية التي أرسل بها الخليفة يزيد بن معاوية لإخماد ثورة الحجاز ، واستمر القتال بين الفريقين في مكة حتى وصلهم خبر وفاة يزيد بن معاوية ، عندها تراجع القوات الأموية ، وأقلعت عن مكة ، واستفحل أمر ابن الزبير بالحجاز وما والاها ، وبايعه الناس هنالك ، وعلى إثر ذلك اجتمع ابن الأزرق ومن معه وقالوا فيما بينهم : إنكم قد أخطأتم لأنكم قاتلتم مع هذا الرجل -يعني ابن الزبير- ولم تعلموا رأيه في عثمان بن عفان ، وقد كان أمس يقاتلكم هو وأبوه ، وينادي يا ثارات عثمان ، فائتوه واسألوه عن عثمان ، فإن برئ منه كان وليكم ، وأن أبي كان عدوكم فاجتمعوا إلى ابن الزبير وسألوه عن عثمان ، فأجابهم فيه بما يسوؤهم وذكر لهم ما كان متصفاً به من الإيمان والتصديق والعدل والإحسان والسيرة الحسنة والرجوع إلى الحق إذا تبين له ، فعند ذلك نفروا عنه وفارقوه وقصدوا بلاد العراق ، والتي ما لبثت أن أعلنت ولاءها إلى ابن الزبير ، فقد بايعه بالخلافة أهل البصرة وأهل الكوفة ، فبعث إلى أهل البصرة الحارث بن عبد الله بن ربيعة والياً عليهم ، وبعث إلى أهل الكوفة عبر الرحمن بن يزيد الأنصاري على الصلاة ، وإبراهيم بن محمد بن طلحة على الخراج (30) .

وهكذا كانت الظروف السياسية الجديدة التي سادت العراق بانحسار الحكم الأموي عنها = مؤقتاً = فرصة ذهبية للمحكمة لكي يتعاونوا مع باقي جماعة المسلمين لتوطيد دعائم ابن الزبير في العراق وإقامة حكم إسلامي على غرار الخلافة الراشدة ، خاصة وأن اليمن ومصر قد أعلنت أيضاً ولاءها إلى ابن الزبير ، وبالتالي كان من الممكن أن يتحقق للمحكمة ما كانوا يدعون إليه ، ويقاثلون من أجله . ولكنهم بدلاً من ذلك نفضوا يدهم من يد ابن الزبير ، وخالفوا جماعة المسلمين في العراق ومكة والمدينة ومصر واليمن ، واستمروا على ما هم عليه من الخروج ، متخذين من رأي ابن الزبير في عثمان بن عفان وانحالف

لرأيهم ، حجة وإلا فإن ابن الزبير لم يحكم الرجال في دين الله ، ولم يكن منحرفاً في سيرته وسلوكه عن المنهج الإسلامي حتى يتخلوا عنه .

وهنا أتساءل هل رأي المحكمة ومن وافقهم في عثمان بن عفان حجة قطعية الدلالة ، حتى يعد مقياساً للولاء والبراء ، وعلامة على صحة الإيمان ، وسبباً للطاعة من عدمها ، وهدفاً أسمى تفرق كلمة الأمة لأجله ؟ .

إن المصلحة الإسلامية آنذاك ومنطق العقل كانا يقتضيان أن يتخلى ابن الأزرق وابن إباح عن رأي المحكمة عن رأي اعتقده وأسلافهم في صحابي جليل قد أفضى إلى ما عمل إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر ، وبالتالي يتحدوا مع ابن الزبير الذي ثار لكي لا تكون الخلافة الإسلامية وراثية ، خاصة وأنه لم يرفضهم لأجل رأيهم ، وإنما هم الذين رفضوه لأجل رأيهم . أقول بدل أن يضع المحكمة يدهم بيد ابن الزبير راحوا يبحثون الخطوة التالية الواجب اتخاذها تجاه التطورات التي مرت بها الدولة الأموية آنذاك ، ويبدو أنهم اختلفوا حيال ذلك ، فانقسموا إلى فريقين . فريق غال متطرف اختار استمرار الخروج واستعراض مخالفه بالسيف ، ويتزعمه نافع بن الأزرق . وفريق آخر معتدل ، اختار البقاء بين أظهر المسلمين والتعايش معهم ، وعدم منابذتهم بالسيف ، ويتزعمه عبد الله بن إباح ، وعبد الله بن الصغار ، ونجدة بن عامر الحنفي ، يقول ابن الأثير في ذلك : (.....) . فأما نافع وأصحابه فإنهم قدموا البصرة وهم على رأي أبي بلال واجتمعوا وتذاكروا فضيلة الجهاد ، فخرج نافع على ثلاثمائة ، وذلك عند وثوب الناس بابن زياد وكسر الخوارج باب السجن ، وخرجوا واشتغل الناس عنهم بحرب الأزدي وربيعة وتميم .

فلما خرج نافع تبعوه واصطلح أهل البصرة على عبد الله بن الحرث فتجرد الناس للخوارج وأخافوهم ، فلحق نافع بالأهواز في شوال سنة أربع وستين ، وخرج من بقي منهم بالبصرة إلى ابن الأزرق إلا من لم يرد لخروج يومه ذلك ، فهم عبد الله بن الصغار وعبد الله بن إباح ، ورجال معهما على رأيهم . ونظر نافع فرأى أن ولاية من تخلف عن الجهاد من الذين قعدوا من الخوارج لا تحل له ، وإن من تخلف عنه لانجاة له ، فقال لأصحابه ذلك ، ودعاهم إلى البراءة منهم ، وأنهم لا يحل لهم مناكحتهم ولا أكل ذبائحتهم ، ولا يجوز قبول شهادتهم ، وأخذ علم الدين عنهم ولا يحل ميراثهم ، ورأى قتل الأطفال واستعراضهم ، وأن جميع المسلمين كفار قبل كفار العرب لا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتل ، فأجابه إلى ذلك بعضهم وفارقه بعضهم ، ومن فارقه نجدة بن عامر وسار إلى اليمامة فأطاعه الخوارج الذين بها فكتب نافع إلى ابن إباح وابن الصغار الكتاب ولم يقرأه على أصحابه خشية

أن يتفرقوا ويختلفوا ، فأخذ ابن إباح فقرأه فقال : قاتله الله أي رأي رأي؟ صدق نافع لو كان القوم مشركين ، كان أصوب الناس رأياً وكانت سيرته كسيرته في المشركين ولكنه قد كذب فيما يقول : إن القوم برء من الشرك ولكنهما كفار بالنعم والأحكام ، ولا يحل لنا إلا دماؤهم ، وما سوى ذلك فهو حرام علينا فقال له ابن الصغار برئ الله منك فقد قصرت وبرئ الله من ابن الأزرق فقد غلا (31) .

وهكذا فإن جماعة المحكمة تكون قد انقسمت على نفسها رسمياً سنة 64هـ ، إلى عدة فرق ، وقد أدى انقسامها هذا في الموقف السياسي إلى تباين فكري وعقائدي واضح بين فرقها ، فأتباع نافع بن الأزرق وقد عرفوا بالأزارقة نسبة إليه ، نادوا بأراء متطرفة حيث وصفوا مخالفهم بالمشركين فأباحوا دمائهم وأموالهم ، ونادوا بعدم التعامل معهم ، وبعدم مناكحتهم وموارثتهم ، وانهجوا خطأ ثورياً متطرفاً في سبيل الحفاظ على مبادئهم ونشرها وتطبيقها .

أما أتباع عبد الله بن إباح وقد عرفوا بالإباضية نسبة إليه ، فلم يحكموا على مخالفهم من أتباع الفرق الأخرى بالشرك لأن معهم التوحيد والإقرار بكتاب الله وسنة رسوله ، وإنما اعتبروهم كفار نعمة تجوز مناكحتهم وموارثتهم ، والإقامة بينهم ومعهم .

وأما أتباع عبد الله بن صغار وقد عرفوا بالصفورية ، وأتباع نجدة بن عامر وقد عرفوا بالنجدية أو النجدات ، فقد تابعوا الأزارقة في الحكم على مخالفهم بالشرك وما يترتب عليه ، وتابعوا الإباضية في عدم وجوب الخروج ومقاتلة مخالفهم (32) .

وهذا التباين في الموقف الفكري والعقائدي لفرق المحكمة أدى إلى أن يتبرأ بعضها من بعضها الآخر ، وقد جاءت البراءة = كما ظهر ذلك من خلال نص ابن الأثير المتقدم = على لسان زعيم كل فرقة ، فابن الأزرق رأى أنه لا تحل ولاية من قعد عن الخروج معه من المحكمة .

وابن الصغار قال لابن إباح برئ الله منك ، فقد قصرت أي في عدم الحكم على المخالفين بالشرك = وبرئ الله من ابن الأزرق فقد غلا ، أي لأجل إيجابه الخروج وقتال المخالفين . فقال ابن إباح له : برئ الله منك ، ومنه أي من ابن الأزرق (33) .

وهكذا بدا لنا واضحاً من خلال السياق التاريخي لتسلسل الأحداث ، وبحسب ما دلت عليه المصادر المعتمدة عند الإباضية ، وجود صلة بين الإباضية وبين فرقة المحكمة التي عرفت تاريخياً باسم الخوارج ، وهي صلة يصعب على الإباضية التنصل منها بعد أن أقر بها زعيمهم السياسي عبد الله بن إباح في رسالته إلى عبد الملك بن مروان ، والتي جاء فيها

(.....) وكتبت إليّ تعرض على الخوارج ، تزعم أنهم يغفلون في دينهم ويفارقون أهل الإسلام ، وتزعم أنهم يتبعون غير سبيل المؤمنين وإنني أبين لك سبيلهم ، إنهم أصحاب عثمان ، والذين أنكروا عليه ما أحدث من تغيير السنة ، فارقوه حين أحدث وترك حكم الله ، وفارقوه حين عصا ربه ، وهم أصحاب علي بن أبي طالب حين حكم عمرو بن العاص وترك حكم الله ، فأنكروه عليه ، وفارقوه فيه ، وأبوا أن يقرؤا لحكم البشر دون حكم كتاب الله ، فهم لمن بعدهم أشد عداوة وأشد مفارقة فهذا خبر الخوارج ، نشهد الله والملائكة أنا لمن عاداهم أعداء وأنا لمن والاهم أولياء بأدينا وألسنتنا وقلوبنا ، على ذلك نعيش ما عشنا ، وغوت على ذلك إذا متنا غير أننا نبرأ إلى الله من ابن الأزرق وأبتاعه من الناس ، لقد كانوا خرجوا حين خرجوا على الإسلام فيما ظهر لنا ولكنهم ارتدوا عنه وكفروا بعد إيمانهم ، فنبرأ إلى الله منهم(34) .

وهذا الكلام لعبد الله بن إباح يدل دلالة واضحة على ثلاثة أمور :

الأول : اعتراف ابن إباح لعبد الملك بن مروان الخليفة الأموي بموالاته أتباعه للخوارج واتفقهم معهم من حيث المواقف السياسية .

الثاني : براءة الإباضية من إحدى طوائف الخوارج وهم الأزارقة أتباع نافع بن الأزرق لخروجهم على الدين .

الثالث : التزام الإباضية بالدفاع عن الخوارج باستثناء من خرج منهم على الإسلام ، وذلك بكل ما أوتوا من وسائل .

لكن ونظراً لارتباط مصطلح الخوارج تاريخياً بالغلو والتطرف ، فكراً وسلوكاً ، حاول المحدثون من الإباضية تقديم مذهبهم بصفته أحد المذاهب الإسلامية ، لا كإحدى الفرق المتطرفة المغالية ، وبالتالي فهم مسلمون كباقي المسلمين من إتباع المذاهب السنية الأربعة ، قد يخطئون حيناً في اجتهاداتهم ومواقفهم ، ويصيبون حيناً آخر وحتى يسلم لهم ذلك حاولوا تأويل العلاقة التي ربطتهم بالخوارج تارة ، وتقديم تفسيرات مختلفة لمصطلح "الخوارج" وتارة أخرى ، وهو ما سنبينه في المبحث التالي .



هوامش الفصل الثالث

المبحث الأول

(1) أدار هذه الحلقة معالي الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد النائب السابق لرئيس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، مؤسسة آل البيت في الأردن ، وقد حضرها إلى جانب سماحة الشيخ الخليلي مفتي سلطنة عُمان كل من :

- سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي ، قاضي القضاة في المملكة الأردنية الهاشمية ، مثلاً¹ لمذهب أهل السنة والجماعة .

- سماحة القاضي أحمد محمد من اليمن مثلاً لمذهب الشيعة الزيدية .

- سماحة السيد عبد المجيد الخوئي الأمين العام لمؤسسة الخوئي الخيرية في لندن مثلاً لمذهب الشيعة الجعفرية .

(2) أئمة وعلماء عُمان : السير والجوابات ج2 ص309-310 .

(3) د/ فرحات الجعبري : البعد الحضاري للعقيدة الإباضية ص36-37 .

(4) ناصر المسقري : الإباضية في ميدان الحق ص18-19 .

(5) الشيخ أحمد بن حمد الخليلي : نبذ التعصب المذهبي ، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع ، سلطنة عُمان ص11-14 .

(6) المرجع السابق ص15-14 .

(7) سالم الحارثي : العقود الفضية ص61 .

(8) عدون جعلان : الفكر السياسي عند الإباضية ، الطبعة الثانية سنة 1991م ، مكتبة الضامري للنشر ص200-201 .

(9) لمعرفة تلك الثورات وقادتها انظر : الشماخي : السير ج1 ص65-60 ، ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج3 ص275-277-281-309 .

(10) د/ صالح الصوافي : الإمام جابر بن زيد ص143-145 ، د/ عوض خليفات : نشأة الحركة الإباضية ص64-65 .

(11) الشماخي : السير ج1 ص61-64 ، سالم الحارثي : العقود الفضية ص107-109 .

(12) د/ عوض خليفات : نشأة الحركة الإباضية ص65 ، د. محمد قرقرش : عُمان والحركة الإباضية ص76 ، د. صالح الصوافي : الإمام جابر ص147-149 .

(13) الشماخي : السير ج1 ص62 .

(14) د. صالح الصوافي : الإمام جابر ص150 .

(15) د. عوض خليفات : نشأة الحركة الإباضية ص66 .

- (16) المرجع السابق ص 67 .
- (17) المرجع السابق ص 67 ، وانظر د . محمد قرقرش : عُمان والحركة الاباضية ص 77-78 .
- (18) د . عوض خليفات : نشأة الحركة الاباضية ص 69 .
- (19) الشماخي : السير ج 1 ص 61-62 .
- (20) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 360 .
- (21) المصدر السابق ج 3 ص 361 ، الشماخي : السير ج 1 ص 62 .
- (22) انظر المصدرين السابقين ، سالم الحارثي : العقود الفضية 112-114 .
- (23) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 361 .
- (24) د . عوض خليفات : نشأة الحركة الاباضية ص 70 .
- (25) الشماخي : السير ج 1 ص 62-63 ، ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 444 .
- (26) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 444 .
- (27) مبارك الراشدي : الإمام أبي عبيدة ص 587 .
- (28) انظر نماذج من هذه الأشعار في كتاب العقود الفضية ص 116-117 .
- (29) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 490 .
- (30) المصدر السابق ج 3 ص 490-491 ، ابن كثير : البداية والنهاية ج 8 ص 238-239 .
- (31) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج 3 ص 491-492 .
- (32) ناصر السابعي : الخوارج ص 180-185 ، وانظر د . عوض خليفات : نشأة حركة الاباضية ص 78 ، د . محمد قرقرش : عُمان والحركة الاباضية ص 82 .
- (33) انظر ناصر السابعي : الخوارج ص 183-184 .
- (34) أئمة وعلماء عُمان : السير والجوابات ج 2 ص 341-342 .

المبحث الثاني

مكانة الاباضية من الخوارج

إن موضوع علاقة الاباضية بالخوارج من الموضوعات التي حظيت بدراسات مستفيضة وبحوث مطولة ، ومع ذلك لم يحسم الخلاف فيه ، لوجود آراء متضاربة حوله .

فالمؤرخون وكتاب الفرق والمذاهب سواء أكانوا من القدامى أم المعاصرين (I) ، اعتبروا الاباضية إحدى فرق الخوارج ، حيث نجد كل من تحدث منهم عن الخوارج ، قد عدد فرقهم وذكر منها فرقة الاباضية . والمعاصرون من هؤلاء الكتاب يقولون عن تلك الفرق بأنها قد انقرضت ولم يبق منها إلا فرقة الإباضية ، لذلك راحوا ينظرون إليها نظرهم إلى الخوارج في إطار ما قيل عنهم تاريخياً .

بينما المعاصرون من الاباضية ، خاصة المتأخرون منهم ينكرون أشد الإنكار أن تكون فرقهم فرقة خارجة ، بل راحوا يتبرأون من الخوارج أشد البراءة ، ويعتبرون أن موضوع العلاقة التاريخية بين الاباضية وبين المحكمة كان فرصة للدس والتزوير عليهم ، وقد سلكوا في سبيل دفع ما نسب إليهم من تهمة الخروج عدة سبل منها :

السبيل الأول :- محاولة إيجاد مفهوم معين لمصطلح الخوارج ، يخرجون به من صفة المروق من الدين التي لازمت تاريخياً فرقة الخوارج منذ نشأتها ، باعتبار أنه مصطلح يحتمل أكثر من معنى أو يقوم على أكثر من أساس ، وفي بيان ذلك يقول الأستاذ ناصر السابعي بعد أن ذكر أن لمصطلح الخوارج ثلاث وجهات : وجهة لغوية ، وتاريخية ودينية : (وجلياً للمتأمل أن تعريف الخوارج غير منضبط ، شأنه شأن كثير من الألفاظ والمصطلحات التي يشترك فيها معان متعددة ، ذلك أن اعتبار الوجهة اللغوية يلغي الاعتبار الاصطلاحي المراد بيانه ، وأما اعتبار الوجهة التاريخية فمشكل أولاً من حيث خشية اللبس بينها وبين الحكم الشرعي لعدم الفصل أحياناً كثيرة بينهما ، أي أن الخوارج -بناء على الربط الشرعي- يعني المارقين من الدين ، وثانياً من حيث أن من يشملهم -تاريخياً- هذا الإطلاق مبادئهم غير متفقة . بل إن كثيراً مما ينسب إليهم غير صحيح ، وأما الوجهة الدينية فوجه الحيرة من قبلها هو تحديد نوع الحكم والمحكوم فيه والمحكوم عليه (2) .

وفي هذا المعنى يقول الأستاذ محمد الشيخ بلحاج : (وهنا يطرح سؤال نفسه ، وهو هل الاباضية خوارج؟ وقبل الإجابة عن السؤال لا بد من تحليل مفهوم الخروج أو الخوارج بناء

على أساس الخروج ، وهل هو خروج ديني يرق صاحبة من الدين ومن الملة ، أم هو خروج سياسي خلاف وجهة نظر أخرجت صاحبها من طاعة إمام وخليفة شرعي للمسلمين ، أم هو مجرد خروج من بلد إلى آخر ومن قرية إلى أخرى (3) .

ثم استبعد الأستاذ بلحاج الاحتمال الثالث ، وهو أن تكون تسمية الخوارج بذلك قائمة على أساس الخروج من مكان إلى آخر ، إذ قد خرجوا من الكوفة إلى حروراء ، لأن من شأن الدعاة والمصلحين أن يخرجوا من بلادهم عندما تستهين بهم أقوامهم دون أن تطلق عليهم هذه التسمية ، فهذا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد خرج من مكة إلى المدينة لظلم أهلها له ، ولم تسم هجرته خروجاً .

كما استبعد الأستاذ بلحاج الاحتمال الأول أيضاً ، لأن الخروج لا يعد خروجاً دينياً يرق صاحبه من الإسلام إلا بالردة الصريحة ، والإباضية خاصة لم ينكروا ركناً من أركان الدين ، ولم يستبيحوا دم مسلم ولا ماله ولا عرضه ، ولم يستحلوا محرماً بما علمت حرمة من الدين بالضرورة ، وعليه فلا تكون تسميتهم بالخوارج قائمة على أساس ديني ، فهم لم يخرجوا عن الدين قولياً ولا عقائدياً ولا عملياً ، بل إنهم وكما يسجل المؤرخون لهم أشد الناس تمسكاً بدينهم ، وأكثر تطبيقاً لأحكامه ، ثم لو كانت التسمية قائمة على أساس ديني لكان أول من يستحق هذا الاسم هم أهل الردة الذين ارتدوا بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) وقتلهم الصديق لذلك .

وعليه فلم يبق إلا الاحتمال الثاني أساساً للتسمية ، وهو الخروج السياسي ، فقد خرجوا عن إمام المسلمين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه . والأستاذ بلحاج يرى أن تخصيص أهل النهروان أو المحكمه بهذه التسمية لهذا الاعتبار ظلم لهم لأمرين :

الأول : أن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في واقع الأمر لم يكن إماماً بعد عزله في التحكيم والتزامه بنتيجته مسبقاً .

الثاني : أن أول من كان ينبغي أن تطلق عليهم هذه التسمية هم :

- 1- طلحة والزبير ومن معهما من المسلمين ، وهم أول طائفة خرجت عن علي بن أبي طالب خروجاً علينا صريحاً ، ولذلك قاتلهم في وقعة الجمل .
- 2- معاوية بن أبي سفيان وأنصاره ، وهم الطائفة التي حاربها علي بن أبي طالب في وقعة صفين .

أما وأنه لم يطلق على أي من الطائفتين اسم الخوارج ، فإن في إطلاقه على طائفة المحكمه أو أهل النهروان تحكماً ، لا يقوم أساس سليم (4) .

ومن رجع المعنى السياسي سبباً للتسمية الأستاذ عدون جعلان في كتابه "الفكر السياسي عند الإباضية" بل إنه يرى أنه لا غضاضة في هذه التسمية ما دامت مجرد اصطلاح لا يمس العقيدة حيث قال : (ولو حكمنا العقل للنظر في شأن الإباضية وما يناسبها من المدلولات السابق ذكرها ، قلنا : أما الخروج بالمدلول الديني فإن التاريخ لم يثبت للإباضية مروقاً ولا فسوقاً ، فعقيدتهم وأصولهم ليس فيها ما يقدر وهي مدونة في أمهات الكتب فهم ليسوا خوارج إذن .

أما الخروج بالمدلول السياسي ، فقد ثبت أن أهل النهروان فارقوا علياً ، والإباضية منهم ، وكان ذلك اجتهاداً منهم على أن البيعة قد سقطت عن أعناقهم بعد أن ظهر عجز الإمام وفقدته للحنكة السياسية ، وأصبح لا يتمتع بالأهلية والكفاءة ، ورضي بالتحكيم وما ينجم عنه ، وليس في هذا الخروج مساس بالعقيدة ، على أن هذا الاطلاق مجرد تسمية (5) .

السبيل الثاني:

محاولة اثبات أن استعمال لفظ الخوارج كمفهوم اصطلاحى كان بعد سنة أربع وستين بعام تقريباً ، وهو تاريخ ظهور فرقة الأزارقة والنجدات والصفرية ، وهي الفرق التي كان لها آراء ومعتقدات مرقت بها عن الدين ، وبالتالي تكون هذه الفرق هي المقصودة حيث أطلق لفظ الخوارج .

ومن سلك هذا السبيل وجهه في محاولة اثباته الأستاذ ناصر السابعي في كتابه "الخوارج والحقيقة الغائبة" فقد قال : (ويفتقر مصطلح الخوارج إلى إعطاء تاريخ يكشف عن بدء نشأته دون الالتفات إلى الفترة أو الجماعة التي أطلق عليها ، وقد تتبعت كلاً من تاريخ الطبري وأنساب الإشراف للبلاذري ، وهما أوسع ما ألف في هذا الموضوع ، ابتداء من فترة التحكيم والأحداث المحيطة به إلى فترة وجود كيان للأزارقة الذين يمثلون القوة الفاعلة لمن سموا بالخوارج يومئذ ، وهي فترة الصراع السياسي بينهم وبين عبد الله بن الزبير أولاً المبتدئ عام أربعة وستين من الهجرة ، وبينهم وبين الأمويين ثانياً المبتدئ عام اثنين وسبعين من الهجرة ، فلم أعثر فيما قبل عام خمسة وستين من الهجرة على هذا اللفظ إلا في نصين للإمام علي في تاريخ الطبري ، ونص لزياد بن أبيه في أنساب البلاذري (6) .

ثم ذهب الأستاذ السابعي إلى استعراض تلك النصوص ليقول بعدها بأن لفظ الخوارج قد استعمل في تلك النصوص التاريخية بالمعنى اللغوي دون أن يراد به اصطلاح خاص

بفرقة أو جماعة معينة ، ثم انتهى الأستاذ السابعي بعد ذلك إلى القول بأن النتيجة التي وصل إليها لا تتنافى مع ما ورد في رسالة عبد الله بن إياض إلى عبد الملك بن مروان ، من قوله : (وكتبت إليّ تعرض عليّ الخوارج وتزعم أنهم يغفلون في دينهم ويفارقون أهل الإسلام ...) لأن هذه الرسالة حتماً ليست قبل سنة سبع وستين للهجرة ، وهي السنة التي بويغ فيها لعبد الملك بن مروان بالخلافة ، ولكن يصعب تحديد تاريخ هذه الرسالة ، ولا يخفى أنها حول الفترة المترجح ظهور المصطلح فيها أو بعدها بقليل (7) .

هذا ولا يخفى على كل باحث محص أن هذه المحاولة من الأستاذ السابعي لم تكن موفقة لأنه تعلق فيها بالقشور ولم ينظر إلى اللب ، ويظهر ذلك من خلال أربعة أمور :

الأول : أنه أوهم القارئ أولاً بأنه لم يعثر على لفظ " الخوارج " إلا في ثلاثة نصوص تاريخية في أشهر كتابين أرخا لفترة الصراع ، ثم جاء بعد ذلك على استحياء ليقول : (وهناك نصان آخران للإمام علي في غير هذين الكتابين ، وهما : " لا تقاتلوا الخوارج بعدي ، فليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه " (8) وقوله في الرسالة المنسوبة إليه التي وجهها إلى ابن عباس : " فلعمري لئن كنت تعلم أنني قتلت الخوارج ظلماً ومالأتني على قتلهم ورضيت على قتلهم ورضيت به ... " (9) ، وثمة نصان آخران اشتملا على هذا اللفظ منسوبان إلى غير الإمام علي ، أحدهما الرسالة المنسوبة إلى ابن عباس الموجهة من قبله إلى علي ، وفيها كلام أهل النهر لابن عباس : " أتتعلم يا ابن عباس أن الخوارج خرجت عليه منتقمين في شيء من الجمل " (10) ، وثانيهما قول عبيد الله بن زياد في الكامل للمبرد : (ما أدري ما أصنع بهؤلاء الخوارج ، كلما أمرت بقتل رجل منهم اغتالوا قاتله فلم يعلم بمكانه (11) (12) .

وكان السابعي بهذا الأسلوب يشكك في صحة النصوص الأخرى التي ورد فيها لفظ الخوارج ، خاصة وأنها تتعارض في مضمونها مع الفكرة التي يسعى السابعي إلى إثباتها . ومثل هذا الأسلوب الانتقائي يفتقر إلى المنهجية العلمية في التعامل مع النصوص ، فهو لم يسلك أسلوب التحقيق العلمي ليقدم نصاً ويؤخر آخر .

الثاني : أن إدعاءه بأن استعمال لفظ الخوارج كمفهوم اصطلاحى كان بعد سنة خمس وستين للهجرة يتعارض مع قول الإمام علي في النص الذي أراد الأستاذ السابعي أن يغطي على مضمونه ، وهو قوله : " لا تقاتلوا الخوارج بعدي " .

فهو قول يؤكد أن لفظ الخوارج قد كان له عند الإمام علي مفهوم اصطلاحى سياسى ، وهو الخروج على الحاكم ، لكن الإمام علي كرم الله وجهه قد نهى عن قتل الخوارج بعده لأنه تبين له أن خروجهم كان بتأويل سائغ ، فلم يكونوا كمن خرج بدون تأويل .

الثالث : أنه حاول أن يصرف النظر عن مضمون رسالة ابن إياض بالتركيز على تاريخ صدورها ، ذلك أن قول ابن إياض في رسالته المشهورة يدل صراحة على أنه قد استخدم لفظ الخوارج بمفهومين :

الأول : مفهوم سياسى ، حيث قال عن الخوارج : "إنهم أصحاب عثمان ... فارقوه حين أحدث وترك حكم الله ، وفارقوه حين عصا ربه ، وهم أصحاب علي بن أبي طالب حين حكم عمرو بن العاص وترك حكم الله ، فأنكروا عليه وفارقوه " (13) .

المفهوم الثاني : دينى ، حيث قال : " غير أنا نبأ إلى الله من ابن الأزرق وأتباعه من الناس ، لقد كانوا خرجوا حين خرجوا على الإسلام فيما ظهر لنا ، ولكنهم ارتدوا عنه وكفروا بعد إيمانهم فنبأ إلى الله منهم " (14) .

وبناء على هذا الذي قاله ابن إياض يمكن القول بأن الاباضية خوارج بالمفهوم السياسى لا بالمفهوم الدينى ، أما الأزاقة فخوارج بالمفهومين السياسى والدينى .

الرابع : أنه حاول ربط استخدام لفظ خوارج بالمعنى الاصطلاحى بظهور الأزاقة ليقول بأنه يصدق على الأزاقة دون الاباضية ، وقد غاب عنه أن تاريخ ظهور فرقة الأزاقة هو نفسه تاريخ ظهور فرقة الاباضية ، فقبل سنة أربع وستين للهجرة لم يكن هنالك ما يسمى بالاباضية أو الأزاقة ، لأنهم كانوا قد عُرفوا قبل هذا التاريخ باسم فرقة المحكمة بحسب اصطلاحهم ، وبالخوارج بحسب اصطلاح مخالفهم .

السبيل الثالث : قصر المعنى الاصطلاحى للفظ الخوارج على المفهوم الدينى ، ليكون منطبقاً على بعض فرق الحكمه وهم الأزاقة والنجدات والصفريه ، دون بعضها الآخر وهم الاباضية ، وهو السبيل الذي سلكه أكثر المحدثين من الاباضية ، حيث نجدهم ينفون تهمة الخروج عن الاباضية ويثبتونها للأزاقة ومن وافقهم ، مظهرين نقاط الاختلاف في المعتقد والسلوك بين فرقتهما وفرقة الأزاقة (15) ، ومن هؤلاء د/ صالح الصوافي في كتابه "الإمام جابر بن زيد وأثره في الدعوة" فقد جاء فيه : (سمي الخوارج بهذا الاسم بسبب خروجهم من الكوفة عن الدين أو مروقاً عن الجادة أو الأمة ... غير أنه من الثابت بعد ذلك افتراق أمر هؤلاء الخوارج ، لأنه بعد واقعة النهروان عمد البعض منهم إلى سلوك طريق لا

يتفق مع الأصول الصحيحة للشريعة الغراء ، وأحدثوا في الإسلام حدثاً كبيراً بما استحلوا من استعراض المسلمين بالسيف ، وتكفير أهل القبلة الذين لا يذهبون مذهبهم ، وتفرق هؤلاء الخارجون إلى فرق عديدة كان منها الأزارقة والصفيرية والنجديات ، وهؤلاء هم الذين أصبحوا يعرفون بالخوارج ، ويعني وصفهم بذلك أنهم خارجوا عن الدين ومارقون بما استحلوا من المحرمات وما خالفوا فيه من الأحكام الصحيحة للإسلام .

أما الإباضية وهم الذين عرفوا بجماعة المسلمين أهل الحق والاستقامة فهم لا يرون رأي هؤلاء الخوارج ، بل يرونهم مارقين خارجين عن الدين وعلى ذلك فالخوارج بهذا المعنى هم غير الإباضية ولا يمكن اعتبار الإباضية إحدى فرقهم (16) .

وهنا أيضاً كما في السبيل الثاني فإن من سلك هذا السبيل لم يكن موفقاً لجمعه بين النقيضين ، ويعجبني في هذا المقام ما ذهب إليه الأستاذ عمر بن الحاج في كتابه "دراسة في الفكر الإباضي"؛ حيث قال : (. . . فالإباضية يرفضون أن يكونوا من الخوارج فيرون أن تصنيفهم من جملة الخوارج هو من صناعة الدولة الأموية ، إلا أنني مع تفهمي لموقفهم أرى أنه ليس من المستقيم جمع قولين متناقضين ، فكون الإباضية يعترفون أن المحكمة هم سلف الإباضية معناه : أنهم تاريخياً يربطون أنفسهم بأساس الخوارج ، فأهل النهروان كما هو معلوم ، بذور الخوارج ونواتها ، وأنا لا أعلم كيف يتبرؤون من الخوارج في حين أنهم ينسبون أنفسهم إلى أصل أصول الخوارج .

وإذا كانت الأزارقة والصفيرية والنجدية كفروع لا تنتمي إلى المحكمة كأصول فإلى أين ينسبون؟ فهل كان هنالك خوارج قبل خروج المحكمة من صف الإمام علي؟ والحق أنه لمن الصعب على الإباضية أن ينفوا أنهم ليسوا بخوارج في حين أنهم يثبتون أن المحكمة هم أصل الإباضية ، فالمرء يكاد يفهم من قولهم ذاك ، أنهم أكثر خارجية من الأزارقة والنجدية والصفيرية أنفسهم ، اللهم إلا إذا كان شافعهم هو أن قصدهم هو أن المحكمة ما كانوا خوارج بالمفهوم المتطرف الذي عرف به الخوارج الغلاة فيما بعد ، وهو قصد مقبول إن كان هو المقصود (17) .

وما ذهب إليه الأستاذ عمر يعد في الواقع نظرة متوازنة للموضوع ، فهو جمع بين ما ذهب إليه المؤرخون من نسبة الإباضية إلى الخوارج وبين ما ينفيه الإباضية عن أنفسهم من تهمة الخروج حيث أثبت لهم وصف الخروج بالمفهوم السياسي ونفاه عنهم بالمفهوم الديني .

وهناك باحث آخر من غير الإباضية نظر أيضاً إلى مسألة مكانة الإباضية من الخوارج نظرة متوازنة ، وهو الأستاذ رفعت فوزي في كتابه "الخلافة والخوارج في المغرب العربي"

حيث اعتبر أن الخلاف فيها مجرد خلاف في المصطلح ، ولا مشاحة في الاصطلاح فقد قال : (والحق أن المبادئ التي أخذ بها الإباضية أكثر اعتدالاً مما أخذت به فرق الخوارج الأخرى ، لكننا أمام جمهور من المؤرخين يعتبرهم من الخوارج ، وفي الوقت نفسه يذكر لهم اعتدالهم عن غيرهم ، وفي رأينا أن الاختلاف بين جمهور المؤرخين والإباضية إنما هو اختلاف في الاصطلاح فقط ، خاصة وأن ما يردده الإباضية من مبادئ لا ينكره المؤرخون الذين تعرضوا لهذه المبادئ ، ولا يبخسون لهم حقاً في هذا المجال ، ولا مشاحة في الاصطلاح ما دام المقصود مفهوماً ، والتمييز بين المعتدل منهم والمغالي موضحاً) (18) .

ومع وجاهة ما ذهب إليه الأستاذ رفعت فوزي إلا أنه لم يحظ بقبول من بعض الإباضية ، فهذا الأستاذ أحمد مهني مصلح يعقب على ما قاله الأستاذ رفعت فوزي بقوله : (وليس الأمر كما هو أنه رفعت فوزي ، حيث اعتبر القضية اختلافاً في المصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح) (19) . بل نجلده في موضع آخر يصرح برفض فكرة المقاربة بين الإباضية والخوارج حيث يقول : (إن الإصرار على حشر الإباضية في زمرة الخوارج رغم المفاصلة التامة في المبادئ يؤكد على عدم تكليف النفس مؤونة البحث عن الحق وفضيلة الرجوع إليه ، كما يبين تبعية المحدثين لما سطره القدامى ، فلا يوجد من علماء المذاهب من يقول عن الإباضية إلا أنهم من الخوارج ، أو هم خوارج أو أقرب الخوارج إلى الحق ، ولم يزالوا يتداولون هذا التعبير في كتبهم الفقهية والتاريخية مع أن الواقع يشهد أن الإباضية لا تجمعهم بالخوارج جامعة ولا يمتون إليهم بصلة إلا إنكار التحكيم ، إن إضافة الإباضية إلى الخوارج إضافة طعن وقدح أطلقها الفساق من الأمراء لتنفير الناس عن الإباضية رائدة إنكار الباطل ، والتي لا تتولى الجورة وترد على الظلمة بحدة حتى وصمها أعداؤها بالغلو والتشدد) (20) .

وهكذا نلاحظ كيف أن المتأخرين من الإباضية يرفضون القول بأنهم إحدى فرق الخوارج ، بل لا يرضون عن المقاربة بينهم وبين الخوارج ، ولو اتفقوا معهم في بعض الآراء ، لأنه من وجهة نظرهم اتفاق الفرق في بعض الآراء لا يعني أن مصدرها واحد ، يقول سماحة الشيخ أحمد الخليلي مفتي سلطنة عُمان : (لا يعني تقارب المذاهب أن مصدرها واحد ، فالإباضية يتفقون مع الخوارج في بعض الآراء ، ويتفقون مع الأشاعرة - من أهل السنة - في بعض الآراء ، ويتفقون مع المعتزلة في بعض الآراء ، هل يقال إنهم معتزلة أو أشاعرة أو غيرهم مجرد اتفاق الآراء؟ أو هل يقال إن تقارب آراء المعتزلة بآراء الشيعة ، يجعلهم من الشيعة ، أو تقارب بعض آراء الشيعة بآراء المعتزلة يثبت أن الشيعة من المعتزلة) (21) .

وهكذا يبدو لنا من خلال ما تقدم أنه يصعب الوصول إلى رأي مشترك متفق عليه بين أطراف الخلاف في مسألة مكانة الاباضية من الخوارج ، خاصة في ظل فهم المتأخرين من الاباضية لمسألة الخروج ، فالأمر عندهم ليس مجرد خلاف في التسمية وإنما هو مسألة مرتبطة بالعقيدة باعتبار ما يترتب عليها من آثار ونتائج .

ونظراً لاعتبارات متعددة لا بد من وجهة نظر جديدة في المسألة ، يكون من شأنها الحفاظ على تماسك الأمة بمذاهبها المختلفة ، خاصة في هذا العصر الذي أصبح ينظر فيه إليها = ودون تفريق بين مذهب وآخر = على أنها الطرف الآخر في حلبة الصراع الدولي المعاصر ، ووجهة النظر هذه سنعرضها في نتائج البحث وتوصياته .

هوامش الفصل الثالث

المبحث الثاني

- (1) انظر على سبيل المثال : الشهرستاني : الملل والنحل ج 1 ص 124-141 ، أعلام الحفاظ والمحدثين ج 4 ص 72-73 ، محمد مصطفى شلبي : المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي ص 143-164 ، محمد أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ص 76 .
- (2) ناصر السابعي : الخوارج والحقيقة الغائبة ص 157 .
- (3) محمد الشيخ بلحاج : وإن هذه أمتكم أمة واحدة على الحق والاستقامة ، ص 95 .
- (4) المرجع السابق ص 95-98 بتصرف .
- (5) عدون جعلان : الفكر السياسي عند الاباضية ص 95-96 .
- (6) ناصر السابعي : الخوارج والحقيقة الغائبة ص 141 .
- (7) المرجع السابق ص 142-147 .
- (8) نسب السابعي هذا النص إلى شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج 5 ص 78 ، الطبعة الأولى دار الجيل .
- (9) نسب السابعي هذا النص إلى مخطوط بعنوان السير والجوابات لابن أبي طالب ورقة (101) .
- (10) نسب السابعي هذا النص إلى مخطوط بعنوان السير والجوابات لابن عباس ورقة (102) .
- (11) نسب السابعي هذا النص إلى الكامل في التاريخ للمبرد ج 3 ص 1202 .
- (12) السابعي : الخوارج والحقيقة الغائبة ص 142 .
- (13,14) انظر ص من هذا الكتاب راجع نص رسالة ابن إياض في كتاب السير والجوابات لأئمة وعلماء عُمان ج 2 ص 341-342 .
- (15) انظر على سبيل المثال : بدر بن هلال اليعمدي : الأدلة المرضية في دحض ما نسب إلى الاباضية ، ص 32-38 ، ناصر بن مطر المسقري : الاباضية في ميدان الحق ص 81-94 .
- (16) د/ صاح الصوافي : الإمام جابر بن زيد ص 221-222 .
- (17) عمر بن الحاج : دراسة في الفكر الاباضي ص 68-69 .
- (18) رفعت فوزي عبد المطلب : الخلافة والخوارج في المغرب العربي ص (هـ) ، نقلاً عن كتاب هذه مبادئنا للأستاذ أحمد مهني مصلح وآخرون ص 56 .
- (19) أحمد مهني مصلح : هذه مبادئنا ص 56 .

(20) المرجع السابق ص 54-55 .

(21) هذا القول جزء من حوار مسجل مع سماحة الشيخ الخليلي ، وأجرى الحوار معه في منزل السفير سلطنة عُمان في دلهي السيد أحمد حمود المعمرى في 1981/4/15 ، نقلاً عن عمر بن الحاج محمد دراسة في الفكر الاباضي ص 86 .

وانظر بهذا المعنى الذي قاله سماحة الشيخ : كتاب الاباضية في موكب التاريخ للأستاذ علي يحيى معمر ج 1 ص 37-38 .

الفصل الرابع

الاباضية والتعصب المذهبي

تمهيد

إن التباين والاختلاف من سمات البشر لتمييزهم في الميول والمواهب ، وفي مداركهم العقلية ، يقول الله تعالى : (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ، ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم) (1) .

ومعلوم أن الاختلاف مدعاة للانقسام ، والتاريخ حافل بالشواهد الدالة على ذلك ، فكل أمة من الأمم قديماً وحديثاً قد انقسمت وهي بصدد تنظيم شؤون معاشها ومعادها إلى فرق وطوائف ، أو إلى مذاهب وأحزاب .

والأمة الإسلامية مع أنها مدعوة بنص القرآن الكريم إلى الوحدة وجمع الصفوف ونبذ الفرقة والاختلاف إلا أنها وقعت فيما وقع فيه غيرها من الأمم من الانقسام والاختلاف وقد أرشد القرآن الكريم الأمة الإسلامية إلى المخرج من الاختلاف والافتراق إذا ما وقع لها ، فقد قال عز وجل : (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً) (2) .

فلا غصاصة إذن في أن يختلف المسلمون فيما بينهم ، ولا عجب في ذلك ما دام أن اختلافهم في الفهم والتأويل ، أو في الفروع والجزئيات ، لا في الأصول والقواعد ، بل العجب أن يتعصب بعض المسلمين لأرائهم متى ظهر لهم خطأ هذه الآراء أو انحرافها عن جادة الصواب .

وغني عن البيان في أن التعصب للرأي ظاهرة سلبية ، لأنه شكل من أشكال الأنانية الفردية أو الجماعية إذ يصعب على الإنسان وقد اكتشف خطؤه أو خطأ طائفته أو جماعته أن يعترف بهذا الخطأ ، فيحاول الهروب منه ملقياً اللوم على غيره ، وقد يدفعه تعصبه إلى تشويه الرأي الآخر أو طمسه ليظهر رأيه بأنه الصواب .

وقد شكى الاباضية كثيراً من التعصب ضدهم ، بالافتراء عليهم تارة ، وتشويه آرائهم والتشنيع عليها تارة أخرى ، فراحوا ينقضون تلك الافتراءات ، ويدافعون عن آرائهم ، ويشنعون على المتعصبين من أتباع المذاهب المخالفة لهم ويدعونهم إلى وحدة الصف ونبذ التعصب المذهبي (3) ، لأن الخلاف الواقع بين المذاهب الإسلامية الموجودة اليوم ليس خلافاً حقيقياً جوهرياً من شأنه أن يؤدي إلى العداوة والبغضاء بين المسلمين فضلاً عن تقاطعهم وتدابره .

ويرجع الاباضية التعصب ضدهم إلى ثلاثة أسباب هي: (4)

1- إنكارهم الظلم في كل زمان ، وخاصة زمن الدولة الأموية ، الأمر الذي دفع بها إلى تسليط إعلامها الهادر عليهم ، فكال لهم التهم التي ساعد على نشرها الطماعون فيما لدى الدولة .

2- إتفاقهم مع الخوارج في الخروج عن الإمام علي كرم الله وجهه بسبب قبوله التحكيم ، الأمر الذي سهل إلصاقهم بهم .

3- ما نسب إليهم من أكاذيب وادعاءات من قبل العلماء المشهورين ممن كتب في الفرق والعقائد ، كابن حزم الظاهري في كتابه "الفصل في الملل والنحل" ، وعبد القاهر البغدادي في كتابه "الفرق بين الفرق" ، والشهرستاني في كتابه "الملل والنحل" ، فقد كونت هذه الكتب وغيرها لدى قارئها قديماً وحديثاً صورة بغیضة عن فرقة الاباضية .

هذا وليس غرضنا من ذكر هذه الأسباب مناقشتها ، لأن الحديث عن جانب منها قد تقدم ذكره في مباحث سابقة ، وإنما غرضنا هنا هو بيان مدى التزام الاباضية بالدعوة إلى عدم التعصب المذهبي ، وبيان هل هم ممن يتقبلون الرأي الآخر وبالتالي يسمحون لمن أراد منهم أن يقلد المذاهب الأخرى المخالفة لهم في مسألة من مسائل الخلاف؟ هذا ما سنوضحه في المبحثين التاليين .

المبحث الأول

نظرة الاباضية إلى مذهبهم

إن المذهب الاباضي ليس مجرد مذهب فقهي ، وإنما هو أيضاً مذهب له آراءه الخاصة في العقيدة ، وفي الإمامة وسياسة الحكم ، وبشكل عام ينظر الاباضية إلى مذهبهم نظرة فيها نوعاً "من القداسة ، ولذلك نجدهم يطلقون عليه اسم "مذهب أهل الحق والاستقامة" ، وهذه التسمية من وجهة نظرهم ليست مجرد ادعاء ، وإنما هي حقيقة ، لها ما يؤيدها من الأدلة التي يدركها من حرر نفسه من ربة التعصب على حد تعبيرهم ، ومن يقف على هذه الأدلة يجد أنها ليست أدلة نصية من كتاب أو سنة ، وإنما هي أوصاف يطلقونها على مذهبهم من مثل قولهم بأن فرقته هي التي أقامت دولة الخلافة الإسلامية قروناً طويلة في الأماكن التي تواجدت فيها وهي عُمان ، وشمال أفريقيا ، وهي الفرقة التي تتصف أقوالها في مسائل العقيدة بالقوة ووحدانية الرأي ، والبعد عن عقائد اليهود وعن الكذب عموماً وعلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خصوصاً ، والفرقة التي تحرت المنهجية العلمية في أحكامها في كل شيء ، وفي البعد عن الكذب على الفرق الأخرى (5) .

ومثل هذه الأوصاف بإمكان أتباع المذاهب أو الفرق الأخرى أن يطلقوها على مذهبهم أو فرقهم ، لذا لا نريد أن نقف عندها ، خاصة وأننا لسنا في معرض إثبات صواب أو خطأ الاباضية فيما جاءوا به من آراء في مسائل الخلاف ، وإنما نحن في معرض بيان نظرة الاباضية بشكل عام إلى مذهبهم ، وكما دلت على ذلك مؤلفاتهم القديمة والحديثة منها على حد سواء ، وحسبنا في هذا المقام أن ننقل بعض النصوص في ذلك .

أولاً : جاء في التعريف بالمذهب الاباضي في كتاب "غرس الصواب في قلوب الأحباب" ، إعداد مشايخ دار القرآن بسلطنة عُمان ، وهو أحد المؤلفات التي يحرص الاباضية على نشرها وتوزيعها مجاناً ، جاء ما يلي : (المذهب الاباضي هو مذهب النبي (صلى الله عليه وسلم) ، الذين نزل به جبريل عليه السلام عن اللوح المحفوظ ، عن رب العزة جل ثناؤه فمن شك في المذهب الاباضي فقد شك في الدين كله ، ومن قدح في الاباضية فقد قدح في أصحاب رسول الله) (6) .

ويكفي في التعليق على هذا النص أن نسأل مشايخ دار القرآن ، هل الذي نزل به جبريل عليه السلام هو القرآن الكريم أم مذهب ابن إياض؟ أم هل يتساوى القرآن ومذهب ابن إياض؟ وهل قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : أنا على مذهب ابن إياض؟ وهل بشر بهذا المذهب؟ .

وأنا هنا على يقين تام بأن إجابة الاباضية على هذه الأسئلة ستكون بالنفي المطلق ،
وعندها نقول لهم ما دام ذلك كذلك ، فلماذا تعرفون مذهبكم بمثل هذه العبارات ، ولماذا
تحرصون على نشر هذا الكتاب وتوزيعه مجاناً؟ ثم ألا يدل مثل هذا التعريف على التعصب
المذهبي المقيت! وعلى تقديسه وتنزيهه عن أي خطأ؟ .

ثانياً : في كتاب "الباب الآثار" ، طبع وزارة التراث القومي بسلطنة عُمان ، وهو تأليف
مهنا بن خلفان البوسعيدي ، أحد علماء عُمان في القرن الثاني عشر الهجري ، جاء ما يلي :
(فلا تك مرية من الدين الاباضي ، لأنه الحق العلي ، وإنه هو الدين القويم والصراط
المستقيم ، لا نرضي به بدلاً ، ولا نبغي عنه حولاً ، ولو وجدنا أهدي منه إلى الهدى سبيلاً
وأقوم في الحق قبلاً لما رضينا كثيراً ولا قليلاً ، ولرجعنا إلى ذلك الدين الحق فاتبعناه من
حين ما علمناه ، ولكن أبى الله أن يكون الحق في غير المذهب الاباضي ، كلاً بل هو الطاهر
الزكي ، دلت على ذلك الدلائل الظاهرة ، وشهدت له البراهين القاهرة ، فظهر على الدين
كله ولو كره المشركون ، وجحدته فأنكره الجاهلون ، وهذا أمر بين لا لبس فيه كالشمس في
كبد السماء في يوم لا غيم فيه ، لا يكاد يخفى إلا على من كان في الدنيا أعمى ، ومن كان
في هذا أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً) (7) .

ولا أدري هنا على أي آية قرآنية أو حديث نبوي اعتمد الشيخ "مهنا" في دعواه أن الله
عز وجل قد حصر الحق في المذهب الاباضي ، ألا يعلم هذا الشيخ وكذلك من قام على
طباعة هذا الكتاب ونشره ، أن الشريعة الإسلامية حقيقة هي مجموع ما في المذاهب
الاجتهادية ، لا في مذهب واحد ، وأن الله عز وجل لم يوجب على أحد من أمة الإسلام
التزام مذهب معين بخصوصه لعدم عصمته ، ثم أين هذا الادعاء الذي ادعاه الشيخ مما دعا
إليه الأئمة أصحاب المذاهب من عدم اتباعهم ، ولسان حالهم كان يقول : إذا بلغكم حديث
فاعملوا به واضربوا بكلامنا عرض الحائط .

ثالثاً : جاء في كتاب العقود الفضية في أصول الاباضية ، تأليف سالم الحارثي : (قال
العلامة أبو الحسن علي بن محمد البسياني من علماء القرن الرابع بعُمان : فحصد الأديان
ظهوراً وباطناً فلم أجد ديناً أصفى من ديننا ولو علمنا غيره خيراً منه لما سمحنا لجهم
بأنفسنا ، فعلينا في عصرنا وبعد زماننا أن نعتصم بحبل الله القرآن ، وما نقلته إلينا علماؤنا
رحمهم الله ، فهم الصادقون ، فقد صدقناهم ، وقبلنا منهم ، وتوكلنا على الله في تصديقنا ،
وقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : "لا تجتمع أمتي على خطأ" ، فخصن بقوله ، أهل هذه
الشريعة ، وهم الشهداء على كل مذهب ، لأننا رأينا الزاني والسارق وشارب الخمر والظالم في

جميع المذاهب يسمون مؤمنين ، ورأيت هذا المذهب لا يفعل من هذه الأفعال القذرة قليلاً
ولا كثيراً ، ورأينا مذهبنا منزهاً عن القاذورات ، فعلمنا أنه هو الدين الذي لا يرضى الله إلا
به ، لأنه مذهب منزّه صريح صحيح واضح من طريق الشريعة ، لا من طريق اللغة) (8) .

ولا يخفى على القارئ الكريم أن المراد بالدين في قول أبي الحسن السيابي ، هو المذهب
الاباضي وقد وصفه بالصفاء والصدق والصحة والوضوح والنزاهة عن القاذورات ، وأنه
المذهب الذي لا يرضى الله إلا به ، ووصف أتباعه بأنهم الشهداء على كل مذهب ، وأنهم
لا يزنون ولا يسرقون ولا يشربون الخمر

ولا أدري هنا أيضاً هل غاب عن أبي الحسن السيابي صاحب القول وغاب عن سالم
الحارثي ناقل هذا القول ، قول الله عز وجل : (فلا تزكوا أنفسكم) (9) ، وإذا غاب عنهما
ذلك ، فكيف يغيب عنهما ذكر النص الشرعي الذي يدل على أن المذهب الاباضي هو
المذهب المرضي عند الله تعالى دون غيره؟ وأن أتباع هذا المذهب معصومون منزّهون عن كل
نقيصة ، وأنهم الشهداء على أتباع مذهب أبي حنيفة ، أو أتباع مذهب الإمام جعفر
الصادق ، أو أن يذكروا لنا الدليل الشرعي الذي يدل على أن المراد بأمة سيدنا محمد (صلى
الله عليه وسلم) في الحديث الشريف ، هم فرقة الاباضية دون غيرها من أمة الإسلام . ولا
أقصد بكلامي هنا الازدراء بالمذهب أو الانتقاص من شأنه ، وإنما الذي أقصده هو كيف
تصل الجراءة بهذين الشخصين وبغيرهما من متعصبي المذهب إلى حد تفسير كلام الله
تعالى وكلام رسوله (صلى الله عليه وسلم) بما يحلو لهم ، أليس هذا من قبيل الافتراء أو
التعصب المذهبي المقيت؟! .

رابعاً : جاء في كتاب "إزالة الوعشاء عن أتباع أبي الشعثاء" تأليف الشيخ سالم بن
حمود السيابي السمائي : (ولا شك أن الإسلام والإيمان بمعناهما لم يبقيا في مذهب ما
على أصولهما الصحيحة إلا في مذهب الاباضية ، لأن الاباضية لا يزالون يصارعون
الزعامات التي تكون مخالفة للحق ومناوئة للعدل ، فإن الملوك أتباع شهواتهم غالباً ، بل وربما
كانوا ضد أعدائهم الذين يقولون بقولهم ولا يميلون ميلهم ، وهل أفسد الدين إلا الملوك وأحبار
سوء ورهبانها؟ ذلك أن الذين يقدسون الملوك ولا يرون الخروج عليهم هم أفسدوا الدين وفرقوا
شملة بخلاف علماء الاباضية الذين يقومون لصراع الملوك بقصد حملهم على المنهج
الشرعي الذي أوجب الله المسير عليه فيرتكبون الأخطار بنصب الأئمة فيقاتلونهم حتى
يردوهم إلى الحق ، وهذا تاريخهم شاهد بذلك في جميع بلاد الاباضية) (10) . ولا أدري هنا
هل غاب عن الشيخ السمائي أن وصف علماء الشريعة من غير الاباضية بالفساد والسوء ،

وتشبيههم بالأخبار والرهبان الذين اتخذهم الناس أرباباً من دون الله ، هو من قبيل الغيبة الحرمية شرعاً؟ أم هل غاب عنه أن لحم العلماء مسموم؟ فلا يجوز أن تلوكه أشدّاق المتشدقين وقد قال تعالى : (أوجب أحذكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه) (11) .

والآن أعتقد بأن هذه النصوص الأربعة كافية في الكشف عن حقيقة نظرة الاباضية إلى مذهبهم ، وتقديسهم له ، واحتقار ما عداه ، ورب قائل يقول : إن ما هو موجود في كتب المخالفين من أوصاف أطلقت على الاباضية ومذهبهم هو أشد وأنكى مما ذكره هؤلاء الاباضية عن مذاهب مخالفيهم ، أقول : نعم ، قد يكون ذلك ، ولكن ما دمنا ندعي أننا على الحق والاستقامة وأننا المرضيون عند الله تعالى ، فإنه يعاب علينا أن ننهي عن خلق ونأتي مثله ، وقد قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) (12) .

وقال : (ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم) (13) .

وأيضاً رب قائل يقول : إن مؤلفات الاباضية مليئة بالعبارات الدالة على عدم التعصب المذهبي ، وعلى أن الاباضية يأخذون بالحق حيث كان سواء ورد في أقوال علمائهم وأئمتهم أو في أقوال غيرهم .

أقول نعم ، إن هذا موجود فهناك من معاصري الاباضية من دعا إلى عدم التعصب المذهبي ، ولعل من أكثرهم حماساً لهذه الدعوة الأستاذين علي يحيي معمر ومحمد الشيخ بلحاج ، أمّا الأستاذ علي معمر فقد دعا كثيراً في كتابه " الاباضية بين الفرق الإسلامية " إلى عدم التعصب المذهبي ، ومن ذلك قوله تحت عنوان مفاهيم يجب أن تختفي : (وعلى المؤسسات العلمية اليوم أن تحمل هذا المبدأ لتعود بالمسلمين إلى منهج الإسلام والأفضل من ذلك أن تلغي هذه التسميات كلها ، لا سنية ولا مبتدعة ولا شيعة ولا خوارج ولا مالكية ولا إباضية ، وإنما هم مسلمون يتفاضلون بالتقوى والعمل الصالح ، وكم يكون رائعاً حين يقف المدرس والواعظ والمحاضر فلا يحتاج إلا بقول الله أو قول رسوله فإذا احتاج إلى كلام الناس استشهد بكلام عالم من العلماء مقتصراً على ذكر اسمه وامتنع كل الامتناع أن يجري على لسانه اسم المذهب أو الفرقة أو الطائفة فامتحت من المجتمعات الإسلامية الألقاب المطلقة على مجموعات الفرق كالشيعة والسنة والخوارج والمعتزلة واختفت منه أسماء الفرق فلم يبق ذكر للحنيفة أو المالكية أو الاباضية أو الزيدية أو غيرها وإنما كل ما يبقى أسماء علماء ضمن كشف طويل يشتمل على من خدم الشريعة الإسلامية منذ البعثة إلى قيام الساعة) (14) .

ولكن من يستعرض مؤلفات الأستاذ معمر يجده يتبنى بل ويدافع عن الأصول التي قام عليها مذهب والآراء التي جاء بها سواء كانت في العقيدة أم في السياسة ، ومن ذلك دفاعه عن أهل النهروان ، وتخطئة سيدنا علي في قبوله التحكيم واعتبار أن إمامته بعد التحكيم باطلة وأن الخليفة الحق هو عبد الله بن وهب الراسبي ، فقد قال : (فالشيعة الذين يحيطون بعلي ، وهم يكافحون لكي يبنوا دولة ، يخشون أن يتصل أهل النهروان بالناس ، وأن يقنعوهم بما لديهم من حجة وبرهان ، إن قبول التحكيم خطأ في السياسة ، وإن خلافة علي بعد التحكيم والعزل باطلة ، وإن البيعة ساقطة عن الأعناق ، وإن الخليفة الحق هو عبد الله بن وهب الراسبي الذي بايعه جمهور غير قليل من المسلمين) (15) .

هذا ثم إن من يدقق النظر فيما دعا إليه الأستاذ معمر من عدم التعصب يظهر له بوضوح أن هدفه من دعوته تلك ، هو عدم التعصب ضد المذهب الاباضي ، وذلك بقبوله كمذهب من مذاهب أهل السنة والجماعة ، والتعامل معه على هذا الأساس (16) ، فقد قال : (إن جميع المسلمين الذين يرجعون في ديانتهم إلى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة هم من أهل السنة من أية فرقة كانوا ولأي مذهب اتبعوا) (17) * ، وقال أيضاً : (ومن التحكم المخالف للمنطق والعقل وطبيعة الحياة أن تأتي إلى رجل من الزيدية - مثلاً - قد درس الإسلام على مذهب ، وحافظ عليه محافظة المؤمن التقي الذي يخشى الله بالغيب ، فنقول له أنت مبتدع ، ولا يمكن أن تكون من أهل السنة إلا إذا درست مذهب ابن حنبل وعرفت الإسلام على طريقه ، وأعلنت أنك من أتباعه) (18) . أي ومن التحكم أيضاً أن يقال مثل ذلك للاباضي .

وأما الأستاذ محمد بلحاج فقد دعا في أكثر من موطن من كتابه " وإن هذه أمتكم أمة واحدة على الحق والاستقامة " إلى عدم التعصب المذهبي من ذلك قوله : (وهل يعتبر تصنيف الناس إلى إباضية وأحناف ومالكية وشافعية وحنابلة ووهابية وشيعية وظاهرية؟ هل يعتبر هذا التصنيف اختلافاً من شأنه أن يؤدي إلى تقاطع المسلمين فيما بينهم وتدابيرهم عن بعضهم وتنازلهم فيما بينهم ويؤدي إلى فتن وحروب دموية مبيدة؟ كلا والله إن هذه الأسماء التي اصطلح على إطلاقها على أصناف المسلمين وطوائفهم ما أنزل الله بها من سلطان ، وإن هي إلا أسماء سميتوها أنتم وأباؤكم وقد ثبت عن جميع أئمة المذاهب قولهم .. صريحاً أو ضمناً : إنه إذا صح الحديث فهو مذهبي) (19) .

ولكن من يستعرض كتاب الأستاذ بلحاج يجده قد جاء للتعريف بالمذهب الاباضي والانتصار له ، فقد قال في بداية الكتاب : (فما هو هذا المذهب ، وما منشأه

وهل يجوز أو يجب على أتباعه التثبت به ، والتمسك بما فيه من حق وصواب أم ينبغي أو يجوز التخلي عنه لغيره ، وما هي مقاييس تفاضل المذاهب(20) .

وقد بدأ الأستاذ بلحاج كلامه في تعريفه بالمذهب بقوله : (..... نقدم هذه النبذة عن مذهب أهل الاستقامة : المذهب الاباضي ، الأصل النظيف من الخرافات الجاهلية والافتراءات المغرضة عبر التاريخ) (21) .

وواضح من هذا الكلام أن فيه مديحاً للمذهب ، وفيه أيضاً تعريض بالمذاهب الأخرى الأمر الذي يتنافى مع الدعوة التي أطلقها في أكثر من موطن من كتابه ، إذ الأصل في المؤلف أن يبتعد عن العواطف والانفعالات النفسية وهو بصدد التعريف العلمي بمذهب من المذاهب الإسلامية .

ثم أخذ الأستاذ بلحاج يشرح الأصول التي قام عليها المذهب في العقيدة والسياسة والاجتهاد وانتهى به المطاف إلى إعادة طرح السؤال الذي طرحه في بداية الكتاب ولكن بأسلوب آخر حيث قال : (والى هنا ننتهي إلى نهاية المطاف فيتساءل سائل ، أو نطرح هذا السؤال الذي يطرح نفسه بنفسه ، أي هذه المذاهب أوفق للحق وأصح عند الله ورسوله؟ وأي الأئمة أحق بالاتباع؟ فالجواب والله أعلم : أنه لو قدر أن يبعث كل إمام من أولئك الأئمة الكرام الأفاضل عند الله ورسوله وعند المؤمنين ، وسئل كل واحد منهم عن إمامته للناس واتباع الناس له ، لما رضي لنفسه تلك الصفحة أو تلك المرتبة أن يكون إماماً متبعاً ، ولتبرأ من اتباع الناس له ولما وسعه إلا أن يرشد الناس أتباعه وغيرهم إلى اتباع الرسول واعتباره إماماً) (22) .

هذا كلام جميل يدل ظاهراً على تحرر قائله من النزعة المذهبية ، أقول ظاهراً ، لأن قائله بعد ذلك بصفحات عاد إلى تحكيم عواطفه تجاه مذهبه فظهرت عليه النزعة المذهبية ، بل تقدس المذهب الاباضي وتفضيله على غيره من المذاهب حيث قال : (على هؤلاء العوام المقلدين أن يتخيروا من يقلدونه من العلماء ، وأولي الأمر منهم ، ومقاييس الاختيار بين العلماء الذين يجوز وينبغي أو يجب تقليدهم أمران :

أولاً :- الإيمان الصحيح الراسخ

ثانياً :- الرسوخ في العلم والتضلع فيه

فهما توفر هذان الشرطان في عالم جاز للعوام تقليده ، ومهما كان عالم أكثر اتصافاً بهما كان أحق من غيره بالإمامه واتباع الناس له ، بناء على ذلك فقد سجل كل الذين

كتبوا عن الإباضية -منهم أو من غيرهم- أنهم أشد الناس تمسكاً بالعقيدة وأشد الناس تثبثاً بدينهم عقيدة وقولاً وعملاً .. وبذلك تحقق في الإباضية الشرط الأول الذي يؤهلهم للإمامة واتباع الناس لهم ، ولا أعني أنهم اختصوا بذلك دون سائر المذاهب ، وإنما هم أشد وأكثر اتصافاً بذلك ، أما عن الشرط الثاني : الرسوخ في العلم كل ذلك ما تثبته الموسوعات العلمية النادرة المثال سبق ذكر نبذه منها .

بناء على كل ما سبق يتبين لنا أن من استمسك بهذا المذهب واتبعه وقلد أئمنته فترجوا أن يكون قد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها أما التحول من مذهب إلى آخر أو ترك المذاهب كلها كما ينادي البعض بمذهب اللامذهبية في الإسلام فذلك مالا نجيزه للعوام البسطاء ولا للمثقفين المبتدئين في العلوم الشرعية حالياً مهما كانت رتبهم في الاختصاصات الأخرى فإذا كنت أخي المسلم تعتقد ويجب أن تعتقد أن ما أنت عليه أنت وأباؤك وأجدادك وسلفك إلى غاية إمام مذهبك ثم منه إلى الصحابة رضي الله عنهم عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن جبريل عليه السلام عن اللوح المحفوظ عن قلم القدرة عن رب العزة جل جلاله ، وأنه الحق المبين ، فماذا بعد الحق إلا الضلال ، وماذا بعد الصواب إلا الخطأ ، وماذا بعد الهداية إلا الغواية ، وعليه فلا يجوز شرعاً ولا عقلاً أن يتحول من الحق إلى الباطل ولا من الصواب إلى الخطأ) (23) .

وهكذا يبدو واضحاً جلياً لكل منصف مدى التناقض الذي وقع فيه الأستاذ بلحاج ومدى تقدسه لمذهبه حتى أوجب على أتباع مذهبه أن يعتقدوا أن مذهبهم هو الصواب والحق وما عداه هو الضلال .

وأيضاً من معاصري الاباضية الذين دعوا إلى نبذ التعصب المذهبي ظاهراً ، سماحة الشيخ أحمد الخليلي مفتي سلطنة عُمان والذي وضع كتاباً بعنوان "نبذ التعصب المذهبي" وقد سبق أن أشرنا إلي بعض الآراء الواردة فيه . وفي الحقيقة ليس في هذا الكتاب من نبذ للتعصب سوى اسمه ، لأنه جاء لدحض بعض الشبهات التي تثار حول الاباضية وخلال ذلك حدد سماحة الشيخ موقف الاباضية من بعض مسائل الخلاف ، وهو الثبات على آرائهم فيها ، ودعوة الناس إلى دراسة هذه الآراء لأنها الصواب ، فقد قال : (فأي تحد أعظم من هذا التحدي الذي جاء به الشيخ = يقصد الشيخ عبد العزيز بن باز= حيث يريد أن يكرهنا بأن ننزل عما نعتقده أنه الحق لما رأينا ، أدلة الكتاب والسنة دالة عليه بينما نحن ندعوه إلى التحاكم إلى الدليل وإلى الحجة ، فهذا انصاف واضح ، وإنما نحن نطالب جميع الناس إما أن يدرسوا المذهب الاباضي باتقان وأن يدرسوه بتجرد ، بحيث لا

تكون العصبية تغشى أبصارهم عن درك الحقيقة ، وإما أن يسكتوا عنا ، أما أن يتهجموا من غير دليل ولا حجة ، ومن غير دراسة ، ومن غير إمعان في أصول المذهب ومعتقداته وتاريخ رجاله إلا ما يكتبه الكتاتيون الحاقدون من المتقدمين والمتأخرين ، فليس ذلك من الانصاف في شيء (24) .

هذا وقد وجدنا سماحة الشيخ في غير هذا الكتاب مدافعاً ومنافحاً عن مواقف الاباضية وأرائهم في العقيدة والسياسة ، وأيضاً وجدناه في فتاويه الفقهية لا يغادر آراء المذهب قيد أنملة ، ولا يتوقع منه غير هذا .

وهكذا ومن خلال العرض المتقدم لبعض النصوص الواردة في مؤلفات الاباضية القديمة منها والحديثة تبدلنا حقيقة نظرة الاباضية إلى مذهبهم ، وحقيقة قصدهم من الدعوة إلى نبذ التعصب المذهبي ، ويمكن تلخيص ذلك بعبارة بسيطة وهي : أنهم يرون أن مذهبهم هو المذهب المختار والصحيح المقبول عند الله تعالى ، والواجب على الآخرين دراسته بتجرد تام ، واتباع الحق الذي جاء به ، وليس لإباضي أن يقلد غير مذهبه ، لأنه بهذا التقليد يكون قد استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير . ولهذا وجدنا أحد المعاصرين منهم وهو الأستاذ أحمد بن سعود السيابي يسارع إلى تأليف كتاب في بعض هيئات الصلاة أسماه بـ (كتاب الرفع والضم في الصلاة) ، لأنه رأى بعض الناس من الاباضية قد انخدعوا فأخذوا يقلدون المذاهب الفقهية القائلة بجواز رفع اليدين في الصلاة فقد قال في تمهيد الكتاب : (اختلفت المذاهب الإسلامية في هيئة الصلاة وكيفيتها وأكثر ما وقع فيه الاختلاف ودار حوله النقاش بين هذه المذاهب ، هما : مسألة الرفع والضم ، أي رفع اليدين وضمهما في الصلاة وربما انخدع أو ينخدع بعض الناس من الاباضية بالأحاديث التي رويت فيهما ، وصاروا يقلدون المذاهب الأخرى العاملة بالرفع والضم ، وما ذلك إلا لجهلهم بأن في الأحاديث المروية عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) ما هو صحيح ، ومنها ما هو ضعيف أو موضوع ولم يكتفوا أنفسهم عناء البحث عن الأحاديث التي رويت في رفع اليدين وضمهما في الصلاة ليستبينوا ضعفها) (25) .

فإذا كان تقليد الاباضي لغير مذهبه في مسألة فرعية متعلقة بهيئة من هيئات الصلاة ، استوجب تأليف كتاب لثني عن هذا التقليد ، فكيف يكون الحال إذا كان التقليد في غير ذلك ؟ .

هوامش الفصل الرابع

المبحث الاول

- (1) سورة : هود ، الآية (118) .
- (2) سورة : النساء ، الآية (59) .
- (3) من مؤلفاتهم الحديثة في ذلك : كتاب "نبذ التعصب المذهبي" لسماحة الشيخ أحمد الخليلي ، وكتاب (وإن هذه أمتكم أمة واحدة على الحق والاستقامة) للأستاذ محمد الشيخ بلحاج ، وكتاب "الاباضية في ميدان الحق" للأستاذ ناصر المسقري ، وكتاب "هذه مبادئنا" لمجموعة من المعاصرين .
- (4) راجع في ذلك : علي معمر : الاباضية بين الفرق الإسلامية ج1 ص19-20 . ناصر المسقري : الاباضية في ميدان الحق ص19-20 ، الشيخ أحمد الخليلي : نبذ التعصب المذهبي ص28-33 .
- (5) انظر في هذه الأدلة : ناصر المسقري : الاباضية في ميدان الحق ص142-145 .
- (6) مشايخ دار القرآن : غرس الصواب في قلوب الأحياء ، طبع مكتبة الضامري ج1 ص15-16 .
- (7) مهنا بن خلفان البوسعيدي : لباب الآثار الواردة على الأولين والمتأخرين الأخيار ، طبع وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عُمان سنة 1984م ، ج1 ص277 .
- (8) سالم الحارثي : العقود الفضية في أصول الاباضية ص. 169
- (9) سورة : النجم ، الآية (32) .
- (10) سالم بن حمود بن شامس السبائي السمائي : إزالة الوعناء عن أتباع أبي الشعثاء ، طبع وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عُمان سنة 1979م ، ص77-78 .
- (11) سورة : الحجرات ، الآية (12)
- (12) سورة : الصف ، الآية (2)
- (13) سورة : فصلت ، الآية (34)
- (14) علي يحيى معمر : الاباضية بين الفرق الإسلامية ج2 ص133-134 .
- (15) علي يحيى معمر : الاباضية في موكب التاريخ ، الطبعة الثانية سنة 1993م ، مكتبة وهبة القسم الأول ص30 ، وانظر كتابه الاباضية بين الفرق ج1 ص191-192 ، ج2 ص81-82 .
- (16) علي معمر : الاباضية بين الفرق الإسلامية ج2 ص151 .
- (17) المرجع السابق ج2 ص129 .
- (18) المرجع السابق ج2 ص131 .
- (19) محمد بلحاج : وإن هذه أمتكم أمة واحدة على الحق والاستقامة ، ص21-22 .
- (20) المرجع السابق ص12

(21) المرجع السابق ص 9

(22) المرجع السابق ص 134

(23) المرجع السابق ص 137-139 .

(24) الشيخ أحمد الخليلي : نبذ التعصب المذهبي ص 47-48 .

(25) أحمد بن سعود السيابي : كتاب الرفع والضم في الصلاة ص 3 .

المبحث الثاني

موقف الإباضية من المخالفين لهم

بعد أن أوضحنا حقيقة موقف الإباضية من مذهبهم ، نريد أن نوضح هنا حقيقة موقفهم من المخالفين لهم من أتباع المذاهب الأخرى ، والذي دفعنا إلى بحث هذه المسألة ما وجدناه من تناقض عند الإباضية ، ففي الوقت الذي يفتخر فيه بعض المعاصرين من الإباضية بأن مذهبهم قد تميز عن غيره بالتسامح مع المخالفين له ومعاملتهم بعدالة ، نجد في بعض مؤلفاتهم نسبة القول إلى بعض علمائهم بالحكم على مخالفينهم بأنهم من أهل النار .

وحتى تتجلى لنا حقيقة موقف الإباضية من المخالفين لهم نستعرض بعض النصوص الواردة في ذلك ، ونبدأ أولاً بما جاء في مؤلفاتهم الحديثة :

1- جاء في كتاب "الإباضية في ميدان الحق" تحت عنوان "أدلة استقامة الإباضية" ما نصه (ثامناً : عدالتهم الاجتماعية ، فالمواطنون من الفرق الإسلامية الأخرى في ظل الدولة الإباضية لهم كافة الحقوق والواجبات التي يستحقها كل مسلم من إباضي وغيره ، إلا الولاية (الحب في الله) ، وإن حدث ما يخالف ذلك فهو ظلم ، المبادئ الإباضية بريئة منه) (1) .

2- جاء في كتاب "الإباضية بين الفرق" ما نصه : (ولعل القارئ الكريم يرى أن الإباضي يعتبر جميع المسلمين من مختلف مذاهبهم اخوة له يتساوون معه في الحقوق والواجبات ، وهو يعترف لهم بجميع الحقوق التي أوجبها الله للمسلم وفيهم بها ، وبطالبتهم بجميع الواجبات التي أوجبها الله على المسلم ويدعوهم إلى القيام بها ، ولا يتردد إلا في حق واحد وهو الاستغفار ، فهذا الحق -وحده- يراه الإباضي حقاً خاصاً بالمؤمن الموفى بدين الله لا يمكن أن يمنح للمتهان الذي يرتكب المعصية ، سواء كانت معصية فعل ، أو معصية ترك ، أو معصية تأويل ما لم يتب منها ، أما في غير هذا فالمسلمون في جميع مذاهبهم متساوون في الحقوق والواجبات إلا من ارتكب ما يخرجهم من الإسلام جملة) (2) .

وهكذا فإنه يظهر لنا من خلال هذين النصين أن الإباضية ينظرون إلى المخالفين لهم من أتباع المذاهب الأخرى على أنهم مسلمون ، إلا من ارتكب كفراً بواحاً يخرجهم من الملة باتفاق جميع مسلمين ، وعلى ذلك فإنه يتساوى عندهم المسلم غير الإباضي مع المسلم

الاباضي في الحقوق والواجبات إلا في حق الولاية فهي لا يستحقها عندهم إلا من كان على المذهب الاباضي، فكل من مات على غيره، لا تجوز الدعوة له بالمغفرة وطلب الرحمة، فقد جاء في كتاب نتائج الأقوال من معارج الآمال في بيان كيفية صلاة الجنائز: (.. ثم ندعو بعد التكبيرة الثالثة للميت إن كان من أهل الولاية، وللمؤمنين جملة، ولنفسك خاصة لأن حقها عليك أعظم، فإن كان الميت غير ولي فخص بالدعاء أهل الوفاء من المؤمنين، ثم تكبر الرابعة) (3).

والمقصود بأهل الوفاء من المؤمنين، الاباضية خاصة دون غيرهم، وهذا أحد الأوصاف التي يطلقها الاباضية على أنفسهم، كأهل الدعوة، وأهل الاستقامة.

وتلك الكيفية لصلاة الجنائز يتم تعليمها للأطفال في المدارس بسلطنة عُمان، فقد جاء في كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الابتدائي: (الدرس الثلاثون: صلاة الجنائز، بعد أن يكبر المصلي التكبيرة الثالثة، ويحمد الله ويصلي على رسوله، ويستغفر لذنبه، يدعو الدعاء التالي، إن كان الميت ممن يتولى (عرف بالصلاح والتقوى): اللهم إن فلاناً عبدك وابن عبدك، ابن أمتك، توفيته وأبقيتنا بعده، اللهم أبدله داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله، وقراراً خيراً من قراره، وأصعد روحه في أرواح الصالحين، واجمع بيننا وبينه في دار تبقى فيها الصحة ويذهب فيها النصب واللغوب".

وإن كان الميت بخلاف ذلك، فالصلاة واحدة، إلا في الدعاء والاستغفار، فإذا استغفرت لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات دعوت لنفسك ثم كبرت وسلّمت) (4).

أما مؤلفات الاباضية القديمة فقد ذكرت وجهة نظر أخرى لعلماء المذهب في حكم مخالفيهم من أهل المذاهب الأخرى ولنبدأ بكتاب "باب الآثار" فقد تضمن رأي عالمين من علماء المذهب، هما: الشيخ أحمد بن مداد، والشيخ جاعد بن خميس الخروصي، فقد جاء فيه: (مسألة عن الشيخ أحمد بن مداد رحمه الله: ما تقول في جميع المذاهب سوى الاباضي؟ هل يجوز تخطئتهم وتضليلهم؟ ويجوز أن يلعنوا ولا ينتقض وضوء من فعل ذلك واعتقده أم لا؟ قال: نعم، جائز ذلك، ولا ينقض وضوء من فعل ذلك، إذ هو قال الحق والصواب لأن جميع مخالفينا من المذاهب هم عندنا هالكون، محدثون في الدين، مبتدعون، كافرون كفر نعمة منافقون ظالمون، يشهد بذلك كتاب الله وسنة رسوله محمد (صلى الله عليه وسلم) وإجماع المسلمين، وندين لله ونعتقد أن دين الاباضية هو دين الله ودين رسوله ومن خالف الدين الأباضي فقد خالف دين الله، وإن مات على غير الدين الأباضي فهو في النار قطعاً، بذلك تشهد وندين، وإن من شك في الدين الاباضي وزعم أن

الحق في غير الدين الاباضي، فهو عندنا بذلك كافر كفر نعمة و فاسق منافق ضال مبتدع، محدث في الدين، ولو حلف أحد بطلاق نسائه أن من مات على غير الدين الاباضي فهو في النار، فلا طلاق عليه ولا حنث لأنه حلف على يقين وعلم، وليس هذا عيباً) (5).

وجاء فيه أيضاً: (سئل الشيخ جاعد بن خميس بن مبارك الخروصي عن ناشئ نشأ في طاعة الله تعالى، وهو من أهل الخلاف إلا أنه لم يرتكب حرمة من محارم الله تعالى قط، وكان طول عمره زاهداً ناسكاً وفي ثواب الله راغباً، ولم يدع شيئاً من أوامر الله تعالى إلا اتّمر به، ولا محجوراً في دين الله إلا انتهى عنه، إلا أنه يدين بخلاف دين الاباضية قولاً وعملاً ونية واعتقاداً، ما حاله يكون إن مات على ذلك؟ قال: لا يكون على طاعة رب العالمين من كان على خلاف الحق المبين، ضالاً عن سبيل المؤمنين المحسنين، وأهل الخلاف لدين المسلمين = يقصد الاباضية = المحققين على ضروب متفرقة، وأحزاب غير متفقة، كل فرقة تدعى أنها على الصواب، وتزعم أن في يدها فصل الخطاب وتشهد على الأخرى بأنها على مخالفة السنة والكتاب، وصار كل حزب بما لديهم فرحون يغدون على ذلك ويروحون، ويحسبون أنهم المؤمنون حقاً والمحسنون صدقاً، وليس الأمر كما يقولون وعلى ما يظنون بل القول الحق: إن الحق في واحدة لا في الجميع وذلك الذي عليه أهل الحق من الفريق المرضي، من الحزب المعروف في التسمية بالاباضي، فإنهم على الحقيقة وأهل الاستقامة على الطريقة، ودينهم الحق، ومذهبهم الصدق، ولكنه ليس التسمي به ولا انتحاله على سبيل الدعوى بنافع من لم يكن له قدم صدق فيه، وإنما هو الخلاص لأهل الإخلاص من ذويه، ومن المحال أن يكون ذلك لمن كان على الخلاف له أيضاً من أهل الخلاف، ولا يكون ناشئاً في طاعة الله تعالى مؤدياً لما لزمه من اللوازم مجتنباً لما حرم الله عليه من المحارم، مخالفاً له، هذا من أشد المحال وأبين الضلال فلاتك في مرية من الدين الاباضي، لأنه الحق العلي، وإنه هو الدين القويم والصراط المستقيم، لا نرضى به بدلاً ولا نبغي عنه حولاً أبى الله أن يكون الحق في غير المذهب الاباضي، كلا بل هو الطاهر الزكي، دلت على ذلك الدلائل الظاهرة وشهدت له البراهين القاهرة، فظهر على الدين كله ولو كره المشركون ولقد صدف عن هذا السبيل كثير من الناس اعتقاداً وأقوالاً، وخالوا قصده بالقصد أفعالاً. عمى وجهالة وسفاهة وضلالة وكلهم بالعمى منقادون للشيطان والهوى، أولئك عبيد الدنيا، عميت عليهم الأنبياء فحادوا من سيار الطريق على التحقيق فسلكوا ذات اليسار وأجأهم الفرار إلى جرف هار فانهار به في نار جهنم وإن كنتم في ريب مما قلنا في هذا وبيننا، لركة علم منكم وقلة بصيرة وفهم، فإني لأقسم بالله قسم من بر في يمينه فلا حنث أن من مات على الدين الاباضي

الصحيح غير ناكث بما عاهد الله عليه من قبل ولا مغير حقيقته ، كلا ولا مبدل طريقته أنه من السعداء ، ومن أهل الجنة مع الأنبياء والأولياء ، وإن من مات على خلافة فليس له في الآخرة إلا النار وبئس المصير ، لأنه الحق وماذا بعد الحق إلا الضلال ، فأنتى تصرفون على هذا ، إن شاء الله أحياء وأموات وعليه ألقى الله رب العالمين (6) .

وقد نقل أحد المحدثين من الإباضية ، وهو سالم الحارثي صاحب كتاب "العقود الفضية في أصول الإباضية" وهو الكتاب الذي قدّم له عدد من كبار علماء المذهب المعاصرين منهم سماحة الشيخ الخليلي مفتي سلطنة عُمان ، نقل فتوى الشيخ جاعد الخروصي دون أن يعترض عليها ، بل إنه قدم الشيخ جاعد على أنه العلامة الرباني المبارك ، ثم ترضى عنه ، وحكى كراماته التي تدل من وجهة نظره على أنه صادق في قوله بار في قسمه ، فقد قال : (ولما توفي هذا الشيخ (رضي الله عنه) وضع نفسه منحرفاً عن القبلة قبل أن يُصلى عليه ، فاستدار إلى القبلة كرامة له) (7) .

وهذا أيضاً عالم آخر من علماء المذهب ، وهو الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم الثميني ، يحرم الجنة على من لا يدين بالمذهب الإباضي ولو صام وصلى وتصدق ، فقد قال في كتابه "النيل وشفاء العليل" ، وهو أحد أهم كتب فقه المذهب : (وعن بعض سلفنا : ويجب على المرء فرز دينه كفرز طريق داره ، فالشاك في كونه صواباً ودين مخالفين خطأ ، مناقق ولو منّا ، ولا يشم رائحة الجنة ، ولو صلى حتى يخرج عظم جبهته ، أو صام الدهر وتصدق بلا غاية) (8) .

ومراده بالدين هنا : المذهب الإباضي ، فقد قال في موضع آخر مبيناً وجوب التدين به ، لأن النجاة فيه والثواب عليه ، والهلاك والعقاب في مخالفته : (يجب فرز دين الله من الأديان ، وإن على متدين به بالعلم بأنه صواب وحق وأن النجاة فيه والثواب عليه وأن خلافه خطأ وباطل ، وأن الهلاك فيه والعقاب عليه ، ومن لم يتدين به لزمه ، أن يكون عليه ، وأن يتدين به ويصوبه ويخطئ خلافه وكفر إن جهل ذلك أو شك فيه ويصل لفرزه ، بعلمه باسمه وصفته ، ومن ينسب إليه من أئمة وولايتهم ، وبراءة من خالفهم وتحطّته ، والافتداء بهم . والكون على مناهجهم ، وسلوك طريقهم قولاً وفعلًا ، وهو دين الوهبة ، أمانتنا الله تعالى على الاستقامة عليه) (9) .

والوهبة اسم من الأسماء التي يطلقها الإباضية على أنفسهم ، وذلك نسبة إلى عبد الله بن وهب الراسبي الذي بوع بالخلافة من قبل الخارجين على سيدنا علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) يقول "ابن إطفيش" وهو المعروف عند الإباضية بـ (قطب الأئمة) شارحاً ما

قاله الشيخ الثميني : (فإذا دان بما دان به أهل الدعوة سمي إباضياً وهبياً ، ولو لم يعمل بما يتضمنه ذلك التدين فالواجب تخصيص ديننا إجمالاً بأن يعتقد أننا لسنا مشركين (بعلمه باسمه) وهو قولك : دين الوهبة الإباضية ، وهو دين الله غير أن من خالفه لا نسمة مشركاً إذا وحّد وأوّل ، فإنه يقال للمخالفين : أهل التوحيد ، وأهل القبلة وأهل الجملة (ومن ينسب إليه من أئمة) كجابر وأبي عبيدة والربيع ، والأئمة أربعة من العرب : أبو بكر وعمر وعبد الله بن يحيى وأبو الخطاب وخمسة من الفرس : عبد الرحمن بن رستم ، وابنه عبد الوهاب ، وأفلح بن عبد الوهاب ، ومحمد بن أفلح ، ويوسف بن محمد ، وكبعد الله بن إباض ، وذلك لأنه يصل إلى علم دينه بهم) (10) .

وحسبنا هذه النصوص لعدد من أئمة ، وعلماء المذهب في الدلالة على حقيقة معتقد الإباضية في المخالفين لمذهبهم ، وهي نصوص مذكورة في مؤلفات لا تزال تنشر وتذاع في الآفاق على أنها من أمهات كتب المذهب .

هذا وإذا علمنا أن عقيدة المذهب الإباضي متقرة على أن كل من دخل النار ، خالد فيها لا تناله شفاعة الشافعين ، فإنه يظهر لنا أن الذين سوف يدخلون الجنة من أمة سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) هم أتباع المذهب الإباضي فحسب ، دون علماء الأمة وفقهائها وعبادها وزهادها ممن خالف الدين الإباضي .

ورب قائل يقول : إن هذا الحكم الذي يفتح أبواب الجنة على مصارعها لأتباع المذهب الإباضي ويغلقها بأحكام أمام اتباع المذاهب الأخرى ، لعله مجرد هفوة من هؤلاء العلماء ، خاصة وأن من المعاصرين منهم ، من ينظر إلى مخالفهم نظرة مخالفة .

أقول : ليت الأمر كذلك ، وليت حكمهم الذي أطلقوه زلة عالم ، وأقول ذلك لأمرين :-

الأول :- أن العلماء المعاصرين من الإباضية ، وهم يقدمون للمؤلفات التي اشتملت على ذلك الحكم ، لم ينكروه ، ولم يذكروا أنه رأي خاص بقائله ، بل راحوا يصفون تلك المؤلفات بأنها كتب تراث اشتملت على أصول وقواعد المذهب .

الثاني : أن من يدقق النظر في مجمل ما قاله الإباضية في المسألة يجد أنه لا تعارض بين ما ذهب إليه المتقدمون وأقره المتأخرون ، وبين ما قاله بعض المعاصرين ، لأن ما ذهب إليه المتقدمون ، إنما هو عندهم في حق أحكام الآخرة ، وما قاله المعاصرون إنما هو في حق أحكام الدنيا ، يدلنا على ذلك ما قاله في عقيدة "الولاء والبراء" وما ذكروه في كيفية صلاة الجنائز ما للمسلم الذي على غير المذهب الإباضي له من

الحقوق والواجبات الدنيوية والمسلم الاباضي ، فإذا ما مات لم يستحق الدعاء له بالرحمة والمغفرة ، لأن الدعاء لا ينفعه كونه مقطوعاً له بالنار ، وهذا ما أكدته الإمام الجييطالي أحد علماء المذهب في القرن الثامن الهجري حيث قال في كتابه " قواعد الإسلام " مبيناً حكم التعامل مع المخالفين للمذهب من أهل القبلة : (وأما الحكم في أهل خلاف المسلمين فإنهم يدعون إلى ترك ما به ضلوا من اعتقاد البدع ، والبراءة من الأئمة الذين ابتدعوها لهم . والدخول في ديننا وولاية أئمتنا ومن تولوه ، والبراءة من تبرعوا منه ، فإن فعلوا ذلك فهم إخواننا لهم مالنا وعليهم ما علينا ، وإن امتنعوا من ذلك ، وسفهاوا مقالتنا دعوانهم إلى رفع واجب الحقوق إلينا ، والاستسلام لأحكامنا ، وإقامة الحدود عليهم كما نقيمها على أهل مذهبنا ، فإن أذعنوا لذلك تركناهم وما هم عليه من غير إكراه على شيء من الدين ، مع تحليل جميع ما يحل من أهل مذهبنا منهم من المناكحة والزنا والميراث والمداينة ، وغير ذلك من حقوقهم ويجب لهم من الحقوق ما يجب لنا ، ويجب عليهم ما يجب علينا إلا الولاية والاستغفار ، فليس لهم فيها حق ما داموا متمسكين بضلالتهم) (11) .

حكم من خطأ المذهب الاباضي.

إذا كانت تلك العقيدة التي يعتقدها ويقرها علماء المذهب وأئمة بالنسبة لمخالفهم من أمة سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) ، وكان ذلك هو المنهج الذي يسيرون عليه في التعامل معهم في الحياة الدنيا ، فإن من تمام المعرفة أن نبين أن تلك المعاملة إنما هي في حق من سالمهم ، ولم يخطأ مذهبهم فيما يعتقدونه ، ولم يظعن في أحد من أئمتهم ، أما من يفعل ذلك ، فإن حكمه يختلف ، وهذا ما سنبينه هنا من خلال ما جاء في كتابين من كتب الفقه المعتمدة عندهم ، لنرى مدى مصداقية ما يتظاهرون به من تسامح ومرونة واعتدال تجاه الرأي المخالف ، والكتابان هما قواعد الإسلام للإمام الجييطالي ، والنيل وشفاء العليل للشيخ الثميني ، واقتصارنا هنا على هذين الكتابين هو من باب الاختصار ، وإلا فإن معرفة حكم الطاعن في مذهبهم ، أمر يسهل التوصل إليه في غير هذين الكتابين من خلال البحث في فهارس كتبهم عن حكم (الظعن في دين المسلمين) أي الإباضية .

أولاً: ما جاء في كتاب قواعد الإسلام للإمام الجييطالي:

جاء في هذا الكتاب تحت عنوان " في البراءة من الخارج من مذهب أهل الحق إلى مذهب أهل الخلاف = يقصد من مذهب الاباضية إلى مذهب مخالفهم : (فمن خرج من

مذهب أهل الحق إلى مذهب أهل الخلاف فتولى أئمتهم ، وتبرأ من أئمة المسلمين كان واجباً على المسلمين بغضه وعداوته وخلع ولايته حتى يتوب ويرجع إلى المسلمين فيتولى وليهم ، ويعادي عدوهم ، وإن خرج من مذهب المسلمين وخالفهم وطعن في مذهبهم وعابه عنهم ، فقد حل قتله واغتياله بأي سبب وصلوا إلى اهلاكه وقتله ، كما فعل الإمام الصالح جابر بن زيد (رضي الله عنه) حين سئل عن أفضل الجهاد؟ فقال للسائل : أفضل الجهاد قتل خردلة ، فأخذ الغلام خنجراً فسمه فمضى مع رجل من المسلمين إلى المسجد فنعت له خردلة فلم يرض حتى وضع الرجل يده على خردلة فانصرف ، ودخل الغلام فضره بين كتفيه فقتله ، فأخذ الغلام فقتله الوالي بعد ذلك والله أعلم . وكان خردلة هذا فيما وجدت من أهل هذه الدعوة ثم خرج عنها وتركها ، فجعل يظعن على المسلمين ، ويدل على عورتهم بذلك استحل جابر رحمه الله قتله ، وقد قال جل ثناؤه : ("وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر" (11)(12) .

وهذا نص واضح لا يحتاج إلى بيان ، كما أنه لا يحتمل التأويل ، وخلاصته : أن كل من طعن في المذهب ، أو تركه وخطأه ، فإنه يحل قتله ولو عن طريق الاغتيال ، اعتماداً على قوله تعالى في سورة التوبة "وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر" ، حيث حمل الاباضية الآية على المذهب ، فهي عندهم : وطعنوا في مذهبكم .

ثانياً: ما جاء في كتاب النيل وشفاء العليل:

وفيه قال عبد العزيز الثميني : (باب : الظعن في المسلمين ، طعن في دين كعكسه ، وهو فيهم عند الله شرك ، وفي أهل الدعوة عندنا نفاق ، ويحل قتل طاعن في كل ، وإن في واحد من يقتدى به ، وينسب إليه الدين ولو ميتاً ، وينافق به ويشرك ومن قصد لخصلة ما دانوا به وخالفوا فيه غيرهم كقدم الأسماء والصفات ونفي زيادتهما على الذات والرؤية ، وحدوث الكلام ، وإثبات الخلود ، والكسب للعبد ، والخلق والأمر لله تعالى ، وخطأها ، أو ما أجمعت عليه الأمة حل قتله ، ويجب في ظهور لاكتتمان ولزم فيه النكال والنهي والتعيير ومصوب الطاعن والأمر بالطعن والمبيح طاعنون أو بتعيب للمذهب كقول قائل في أبي بلال -رحمة الله- فرسك حروري ، أو مدح لأئمتهم ومذهبهم بموجب تنقيص المذهب وأهله أو يقول : لستم على شيء ، أو تبرأت من لا يبرأ من الوهبية ، أو تبرأ من تبرأ من المخالفين) (13) .

هذا وقد شرح قطب الأئمة إطفيش ما قاله الشيخ الشميني مقرأً لمعناه وموضحاً لغوامضه ، في نحو أربعين صفحة وخلاصة ما اشتمل عليه كلامه وكلام الشيخ الشميني ما يلي :

1- إن من طعن في أمر منصوص عليه في القرآن الكريم فقد أشرك بالله تعالى ، ومن طعن في الاباضية -أهل الدعوة- أو في أحد أئمتهم ممن يُقتدى به حياً كان أو ميتاً ، فقد نافق ، ويحل قتل الطاعن في الحالتين .

2- إن كل من قال بأن المذهب الاباضي قد أخطأ في نفي رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة في الجنة ، أو في القول بخلق القرآن ، أو بخلود مرتكب الكبيرة في النار فإنه يعد طاعناً ، ويحل قتله ولو غيلة .

3- إن كل من دعا إلى مذهبه من المخالفين للاباضية ، أو مدح أئمة مذهبه على وجه يشعر بالانتقاص من شأن الاباضية أو مذهبهم يُعد طاعناً حلال الدم .

4- إن كل من قال لاباضي : لست على شيء ، أو قال تبرأت ممن لا يتبرأ من الاباضية ، أو تبرأت ممن تبرأ من المخالفين للمذهب الاباضي ، فإنه طاعن حلال الدم ، وهذا يعني على سبيل المثال أن المسلم إذا تبرأ ممن يتبرأ من سيدنا عثمان بن عفان أو من علي بن أبي طالب (رضي الله عنهما) أو من غيرهما ممن تبرأ منهم الاباضية ، أو إذا لم يتبرأ من أحد من هؤلاء الصحابة ، فإنه يعد طاعناً في المذهب الاباضي ، ويحل قتله .

5- إن قتل الطاعن يجب في حال الظهور ، أي عندما تكون دولة الاباضية قائمة ، والحكم لهم ، أما في حالة عدم وجود الحكم الاباضي ، أي دولة الإمامة ، فإنه يجب تنكيل الطاعن ونهيه وتعزيزه ، ويجوز قتله غيلة ، أي عن طريق الاغتيال .

والآن وبعد هذا التوضيح لموقف الاباضية من المخالفين لهم من أهل القبلة ، رب قائل يقول بأن هذا الموقف يتعارض مع ما يحرص المعاصرون من الاباضية على تأكيده ، وهو أنهم يجرون على مخالفاتهم أحكام المسلمين ، فهم يناكحونهم ويوارثونهم ، ولا يستحلون دماءهم ولا سبي ذرائعهم .

أقول : نعم ما يحرص المعاصرون على طرحه أمر صحيح في مذهبهم ، لكنه لا يتعارض مع ما نقلناه هنا ، فما يتحدث عنه المعاصرون إنما يكون في حق من سالمهم من المخالفين ، فلم يبادر بقتالهم ولم يطعن في مذهبهم ، أما ما بيناه هنا ، فإننا لم نأت به من مصادر المخالفين لهم ، وإنما نقلناه من أمهات المصادر المعتمدة في مذهبهم ، ثم إنه وكما هو واضح من كلامهم فإن ذلك الحكم إنما هو في حق من طعن في مذهبهم .

ورب آخر يقول بأن هذه الأحكام التي نتحدث عنها لا يعمل بها في العصر الحديث ، فلم نسمع عن اغتيلات للمخالفين للاباضية في أماكن تواجدهم ، وبالتالي أليس في ذكر هذه الأحكام وما شابهها إذكاء لنار الفتنة وإحياء للعصبية المذهبية من جديد .

أقول : نعم إن الواقع المعاصر يعكس صورة مخالفة للأحكام التي تحفل بها بطون أمهات كتب المذهب ، فعلى سبيل المثال الدولة المعاصرة في سلطنة عُمان ، يعيش فيها المسلمون من الاباضية والسنية والشيعة في وئام وانسجام وطني وأخوي ، سواء أكانوا عمانيين أم غير عمانيين ، لكن هذه الصورة للمجتمع العماني المعاصر لا تعني أن مشيخة الاباضية أو لنقل المتعصبين منهم قد تخلوا عن آرائهم ومعتقداتهم بشأن المخالفين لهم ، فهم يرون أن الدولة المعاصرة ليست "دولة إمامة" بمفهومهم السياسي ، وبالتالي يمكن القول بأنهم يعتبرون أنفسهم في مرحلة كتمان والتي يُكتفى فيها بالتنكيل في مخالفاتهم ، وهو ما لاحظناه خلال مدة عملنا في سلطنة عُمان ، وما أخبرنا به بعض أهل السنة من العمانيين ، ذلك أن بعض غلاة الإباضية أو بعض المتنفذين منهم في مراكز الأمر والنهي في المجتمع يحاولون أن يتسلطوا على المخالفين بأنواع من المضايقات والأذى من مثل منع الدروس والحلقات التي يتعلم فيها أبناء أهل السنة معتقداتهم وعباداتهم ، ومن مثل اضطهاد بعض أئمة المساجد من أهل السنة وتقصد إهانتهم أو عزلهم ، ومن مثل تخصيص الجزء الأكبر من المقاعد الدراسية في المعاهد والكتليات الشرعية والتربوية للاباضية ، ومن مثل اختلاق التهم والأباطيل ونسجها حول المخالفين والوشاية بهم بعد ذلك عند المسؤولين لإلحاق الضرر بهم ، إما بعزلهم من وظائفهم أو سجنهم أو تشويه سمعتهم في مجتمعهم .

هذا وأنا على يقين تام من أن صوت أولئك المضطهدين لو بلغ المسؤولين في الدولة العمانية من بيدهم رفع المعاناة عنهم ، ومن يتمتعون بالاعتدال والحياد ، وبعد النظر وسعة

الأفق ، ومن يعينهم أمر تماسك المجتمع وتوڑقهم فرقته ، وعلى رأسهم جلالة السلطان قابوس المعظم ، لزال المعاناة عنهم وارتفعت محنتهم . هذا ثم إن توضيح موقف الاباضية من المخالفين لهم ، ليس هو الذي يوقد نار الضغينة والحقد بين المسلمين ، إنما الذي يفعل ذلك هو من يعتمد إلى إعادة طباعة أو نشر ما يسمى بكتب التراث ، وتلقين ما فيها للنشئ دون تحقيق أو تعقيب أو بيان أن ما تضمنته من مثل تلك الأحكام إنما هي اجتهادات للقدامى ربما قالوها نتيجة ظروف تختلف عن ظروف عصرنا ، ولا شك أن ما تضمنته تلك الكتب من آراء واجتهادات ، تعمل عملها في نفوس كثير من عوام الاباضية فضلاً عن متدنيهم ، وهو الأمر الذي يوقد نار الضغينة والحقد بين المسلمين ويغذي أسباب الفرقة بتهييج عوام الاباضية على إخوانهم من المسلمين ممن يتقاسمون معهم لقمة العيش في بلدهم .

هوامش الفصل الرابع

المبحث الثاني

- (1) ناصر المسقري : الاباضية في ميدان الحق ص 145 .
- (2) علي يحيى معمر : الاباضية بين الفرق الإسلامية ج 2 ص 82 .
- (3) سعيد بن حمد الحارثي : نتائج الأقوال من معارج الآمال ، ج 1 ص 141 ، مكتبة الضامري سلطنة عُمان .
- (4) كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الابتدائي ، طبع وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان الطبعة الثانية عشرة سنة 1997 م .
- (5) مهنا بن خلفان البوسعدي : لباب الآثار ج 1 ص 271 .
- (6) المرجع السابق ج 1 ص 275-277 .
- (7) سالم الحارثي : العقود الفضية ص 172 .
- (8) عبد العزيز بن إبراهيم الثميني : النيل وشفاء العليل ، وهو مطبوع بمكتبة كتاب شرح النيل وشفاء العليل للعلامة محمد بن يوسف إطفيش ، مكتبة الارشاد جده ، الطبعة الثالثة سنة 1985 م ج 17 ص 430 .
- (9) المرجع السابق ج 17 ص 447-452 .
- (10) ابن إطفيش : شرح كتاب النيل ج 17 ص 450-451 .
- (11) اسماعيل بن موسى الجيطالي : قواعد الإسلام ، الطبعة الثالثة سنة 1995 م ، مكتبة الاستقامة ، عُمان ، ج 1 ص 106-107 .
- (12) سورة التوبة : جزء من الآية (12) .
- (13) الجيطالي : قواعد الإسلام ج 1 ص 77-78 .
- (14) شرح النيل وشفاء العليل ج 17 ص 603-633 .

خاتمة

نتائج البحث وتوصياته

الآن وبعد أن انتهينا من التعريف بالمذهب الاباضي ومن دراسة نشأة الاباضية ومدى صلتهم بالخوارج ، ونظرتهم إلى مذهبهم وإلى غيره من المذاهب المخالفة لهم ، فإننا وفي سبيل المحافظة على وحدة الصف الإسلامي وقوته نظرح الرؤى والأفكار التالية :

أولاً : إن التسميات التي أطلقت على الفرق والجماعات الإسلامية ليست توقيفية ، بمعنى أنها غير منزلة من عند الشارع الحكيم ، كما أنها ليست اعتباطية ، وإنما هي نابعة من واقع مرير عاشته الأمة الإسلامية ، وتعكس مجرى الأحداث السياسية في القرن الهجري الأول إثر غياب دولة الخلفاء الراشدين .

ولا شك أن تلك الأحداث التي أدت إلى ظهور تلك الفرق قد انتهت ، فينبغي أن ينتهي مع تلك الأحداث كل ما ترتب عليها من سياسات أو تسميات ، وبالتالي لا مبرر لاحتفاظنا بالمشاحنات التي كانت بين المعاصرين لها ، ولا بالألقاب والأوصاف التي استخدموها في ساعة العسرة ، بل الواجب علينا أن نتعامل بمعزل عن تلك الأحداث وبدون انسياق وراء عواطف أو رواسب ذهنية سابقة ، فالاباضية الذين يعيشون اليوم في بقاع من العالم الإسلامي لم يشاهدوا أحداث النهروان ، ولم يقاتلوا الإمام علي ولم يخرجوا عليه ، ولم ينفصلوا عن الدولة الأموية ولم يحاربوها ولم تحاربهم ، لأن فاصلاً زمنياً طويلاً يفصل بينهم ، فلماذا ينسبون إلى الخوارج وهم يعيشون في القرن الخامس عشر الهجري؟

وفي المقابل لماذا يتعصب الاباضية لرأي أهل النهروان ومن قبلهم لرأي الخارجين على عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ويحكمون بكفر النعمة على بعض الصحابة أمثال عثمان ، وعلي ومعاوية وطلحة وابن الزبير؟ ولماذا يطعنون في الدولة الأموية والعباسية ، وفي علماء أهل السنة الذين عايشوا تلك الدولتين؟ بل لماذا يريدون من خلال مبدأ " الولاء والبراء " أن يفرضوا على المخالفين لهم الاقتناع بسلامة موقف الخارجين على عثمان وعلي وبالإيمان بأن سيدنا عثمان بن عفان كان على ضلالة ، وبأن سيدنا علي بن أبي طالب قد

أخطأ في التحكيم؟ لماذا يحرسون على كل ذلك وهم يعلمون أن أي مسلم مهما كان مذهبه لا يستطيع أن ينكر أن عثمان وعلي وطلحة والزبير من الصحابة ومن العشرة المبشرين بالجنة ، أو ينكر بأن الأمويين والعباسيين قد أقاموا دولة الإسلام في العراق والشام وإفريقيا ، كما أقامها الإباضية في عُمان ، وأن لهم إسهامات جليلة في ركب الحضارة الإسلامية ، كما كان للإباضية بل وأكثر .

ثانياً : إن من الواجب على كل الكتاب الإسلاميين وعلى اختلاف مذاهبهم التحرر من عقدة الشعور بالأفضلية ، وإعطاء كل ذي حق حقه وفق موازين منطقية علمية بعيدة عن تكرار أقوال المتعصبين من القدامى الذين عاشوا أجواء مشحونة بصراعات مذهبية وخلافات فلسفية ، فليس من حق أصحاب أي مذهب أن يعتبروا أنفسهم هم وحدهم يمثلوا الإسلام ، وأن مذهب هو دين الإسلام . أو أن يعتبروا أنفسهم أهل الحق والاستقامة وغيرهم على الضلال والانحراف ، أو أنهم وحدهم أهل السنة وغيرهم أهل بدعة وضلالة ، فكل واحد يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا من ثبت لهم العصمة وهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام .

ثالثاً : إن الدعوة إلى التقارب بين المذاهب الإسلامية في سبيل تلبية متطلبات التشريع لحياتنا المعاصرة في العقائد والعبادات والمعاملات لا تؤدي ثمارها إلا بأمور ثلاثة :-

- 1- تنقية تلك المذاهب من الشوائب التي أثارها العصبية والنعرات المذهبية .
- 2- طرح التأويلات البعيدة للنصوص الشرعية ، وفهما كما فهم المعاصرون للتنزيل .
- 3- دراسة المذاهب المختلفة وتدريسها ، والأخذ من كل مذهب أحسن ما فيه وما عنده .

رابعاً : إن السواد الأعظم من المسلمين يقومون بواجباتهم الدينية مؤمنين بربهم ومصدين برسوله (صلى الله عليه وسلم) وهم وإن كانوا ينسبون أو ينتسبون إلى مذهب من المذاهب الإسلامية ، إلا أنهم لا يعرفون شيئاً عن أصول العقائد التي اختلفت فيها المذاهب ، كالرؤية ، والصفات ، والخلود ، كما لا يعلمون شيئاً عن المسائل الخلافية في الإمامة ، وبالتالي لا ينبغي أن يكون الخلاف في تلك المسائل عاملاً من عوامل الفرقة بين المسلمين ، بل إنه إذا ما طُرحت أسباب الخلاف تلك ، فإن التسميات المذهبية لا يبقى لها مبرر فالجميع مسلمون متفاضلون عند ربهم بالتقوى والعمل الصالح .

خامساً : إن تقسيم المسلمين في العصر الحاضر إلى مذاهب متناحرة ، وإثارة العصبية والنعرات المذهبية فيما بينهم لا يستفيد منه إلا أعداء الأمة الذين لا يزالون يتربصون بها الدوائر ، ولذلك نجد أنهم يوسعون شقة الخلاف بين المسلمين من أبناء الوطن الواحد ويؤلبون بعضهم على بعض ، ففرقوا بين السني والشيعة في لبنان والعراق وأفغانستان ، وبين السني والاباضي في تونس والجزائر ، ويحاولون تكرار نفس المحاولة في بقية بلاد المسلمين التي فيها فرق أو مذاهب مختلفة ، وذلك حتى يتمكنوا من تثبيت أقدامهم في أرض المسلمين والتي هي أغنى بلاد العالم بالمواد الخام التي تحتاج إليها صناعاتهم الضخمة ، وحتى تبقى بلاد المسلمين أسواقاً مشرعة أمام منتوجاتهم الصناعية والزراعية .

وختاماً نأمل أن تجد هذه الرؤى والأفكار آذاناً صاغية وقلوباً واعية ، وطريقاً إلى العمل والتطبيق ، وما ذاك على الله تعزيز ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المحتويات

5 _____ مقدمة

الفصل الأول: التعريف بالمذهب الإباضي

- 11 _____ تمهيد في كيفية نشوء المذاهب الفقهية
- 11 _____ نسبة المذهب الإباضي
- 13 _____ شخصية الإمام جابر بن زيد العلمية ودوره في تكوين المذهب
- 18 _____ هوامش الفصل الأول

الفصل الثاني: مقدمات تاريخية لظهور فرقة الإباضية

وموقفهم ما

- 23 _____ تمهيد
- المبحث الأول: الأحداث التي وقعت زمن عثمان بن عفان وموقف الإباضية
- 24 _____ منها
- 69 _____ هوامش المبحث الأول
- المبحث الثاني: الأحداث التي وقعت زمن علي بن أبي طالب وموقف
- 74 _____ الإباضية منها
- 75 _____ أولاً - وقعة الجمل

100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150

151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200





LIBRAIRIE

PRESTATIONS DE SERVICES INFORMATIQUES

- Vente & maintenance, consommables, bureautique.
- Photocopie, Impression, Gravure, Reliure...etc

Sortie Est Université TANDA . Tel: 0555 45 77 95

TARIFS
ÉTUDIANTS